الأمم المتحدة

S/PV.7499



مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٤٩٩

الخميس، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد مكولي/السيد فان بوهيمن /السيد تاولا	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونونتشينكو
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غارسيا ألداث
	أنغولا	السيد أوغوستو
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد ريفيروس مارين
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيدة رودريغيث دي فيبريس –كورديرو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

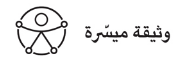
التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالي السلام والأمن

رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة (S/2015/543)

1523780 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالي السلام والأمن

رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة (S/2015/543)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا برؤساء الدول والحكومات، والأمين العام، والوزراء وغيرهم من الممثلين الموقرين الحاضرين في هذه القاعة. إن مشاركتهم لتأكيد على أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البرازيل، بربادوس، بلجيكا، بنما، بوتسوانا، بولندا، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توفالو، تونغا، تيمور – ليشتي، جامايكا، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سنغافورة، السنغال، السويد، سيشيل، فيجي، قبرص، كازاخستان، كوستاريكا، كولومبيا، كيريباس، لكسمبرغ، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، هايتي، الهند، هولندا، واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أطلب من موظف المراسم أن يصطحب دولة السيد تويلايبا سايليلي ماليليغاوي، رئيس وزراء ساموا، إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب دولة السيد تويلايبا سايليلي ماليليغاوي، رئيس وزراء ساموا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرجو من موظف المراسم أن يصطحب دولة السيدة بورتيا سيمبسون ميلر، رئيسة وزراء جامايكا إلى مقعدها على طاولة المجلس.

اصطحبت دولة السيدة بورتيا سيمسون ميلر، رئيسة وزراء جامايكا إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن المجلس، أرحب بدولة السيد تويلايبا سايليلي ماليليغاوي، ودولة السيدة بورتيا سيمبسون ميلر.

بالنيابة عن المجلس، أرحب أيضا بمعالي السيد جان – بول آدم، وزير المالية في سيشيل.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو دولة السيد توكي تالاغي، رئيس وزراء نيوي، ومعالي السيد مارك براون، وزير المالية في جزر كوك، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في هذه الجلسة.

واقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة للاشتراك في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/543، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة إلى

الأمين العام من الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أُعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر نيوزيلندا؛ ومعالي السيد موراي ماكولي، وزير خارجية نيوزيلندا، على اتخاذ هذه المبادرة الهامة والحسنة التوقيت للغاية لتسليط الضوء على تحديات السلام والأمن التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأرحب بالمستوى العالي من المشاركة في هذه المناقشة، وأشكر أصحاب المعالي رئيس وزراء جامايكا، ورئيس وزراء ساموا، ووزير المالية في سيشيل على مشاركتهم. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري للعديد من الوزراء الذين اقتطعوا جانبا من وقتهم للمشاركة في هذه المناقشة، وأن أشكر فخامة السيد أنوتي تونغ رئيس كيريباس على مشاركته.

ويحدوني الأمل في أن يكون لمناقشة مجلس الأمن اليوم تأثير كبير للغاية على مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر، وأن تسهم فيه إسهاما عظيما.

عزز المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد العام الماضي في ساموا، الاهتمام العالمي لا بإسهاماتها في التنمية المستدامة فحسب، بل بأوجه الضعف الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. إن القضايا التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات عالمية. إنها مسؤوليتنا الجماعية. ويجب أن تكون أولويتنا الأولى دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، فإن التقدم المحرز كان متفاوتا.

ثانيا، نحن بحاجة إلى خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف للتنمية المستدامة تلبي احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية. في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد مؤخرا في أديس أبابا، كان من المشجع أن نرى شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية تتجسد، بما في ذلك في مجالات بالغة الأهمية مثل الديون والتجارة والتكنولوجيا والمساعدة الإنمائية الرسمية. لقد شاركت في وقت سابق من هذا الشهر في اجتماع مؤتمر قمة الجماعة الكاريبية الذي عقد في بربادوس. وأعرب قادة بلدان الجماعة الكاريبية، التي هي أيضا دول جزرية صغيرة نامية، عن هذه الشواغل ووصفوا أوجه الضعف. وآمل أن تسهم مناقشتنا حقا إسهاما كبيرا في التصدي للتحديات وأوجه الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثالثا، نحتاج إلى التوصل إلى اتفاق مناخ مجد وعالمي بحق في باريس في كانون الأول/ديسمبر. فالدول الجزرية الصغيرة النامية على الخطوط الأمامية لتغير المناخ. والإعصار بام في فانواتو لم يكن سوى أحدث إعصار في سلسلة طويلة من الأحداث المدمرة التي عانت منها الدول الجزرية الصغيرة النامية وستواصل المعاناة منها ما لم يتم معالجة تغير المناخ على نحو كاف. وقد تتعرض بلدان منطقة البحر الكاريبي في بعض الأحيان إلى ما يصل إلى خمسة أعاصير في موسم واحد.

لقد أبرز مجلس الأمن عن حق التهديد الذي يشكله تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين. فارتفاع مستوى سطح البحر، وموت الشعاب المرجانية وشدة الكوارث الطبيعية وتفاقم الظروف التي تفضي إلى النزوح والهجرة. فهذه الظواهر تهدد بزيادة التوترات بشأن الموارد وتؤثر على الاستقرار المحلي والإقليمي.

ودأب قادة الدول الجزرية الصغيرة النامية على مر السنوات، على اتخاذ إجراءات حيال المناخ العالمي. وأعطوا القدوة. فما فتئت العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تعجل بانتقالها إلى الطاقة المتجددة لتأمين مستقبل الطاقة المستدامة. ويجب علينا أن ندعم الدول الجزرية الصغيرة النامية

في الإجراءات التي تتخذها لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره. وتحقيقا لهذه الغاية، نحن بحاجة إلى مسار موثوق من الناحية السياسية لتعبئة المبلغ الذي جرى التعهد به وقدره ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠. وتقوم الحاجة إلى إنشاء وتفعيل الصندوق الأخضر للمناخ قبل المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي سيعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر، مع مشاريع وتمويل جاهزين للتنفيذ، لا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفا. وأخيرا، فسيكون علينا كفالة اعتماد اتفاق مناخ مجد وعالمي.

إن تغير المناخ ليس التحدي الوحيد للسلام والأمن الذي تواجهه شعوب وحكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تركز أيضا كما لم يحدث من قبل على خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتشمل التهديدات جرائم الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والقرصنة والأحياء البرية. وتتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي للاتجار بالمخدرات والعنف المتصل بالعصابات ويؤثر ذلك على الأمن والتنمية. وفي ظل المناطق الاقتصادية الخالصة التي تكون غالباً أكبر من مساحات أراضيها، تواجه أيضا الدول الجزرية الصغيرة النامية التحدي المتمثل في إدارة مصائد الأسماك، ومنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، الذي يقوض الاقتصادات، ويسهم في انعدام الأمن.

ويركز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برنامج مكافحة الجرائم البحرية، على الاتجار بالهيروين، والاتجار بالبشر، وجرائم الأحياء البرية ومصائد الأسماك. ويعمل البرنامج مع الدول لاستحداث تشريعات، تتماشى مع الاتفاقيات الدولية، التي تساعد على تحسين التحقيقات وتعزيز تدابير العدالة الجنائية ضد الجريمة البحرية. وبالنسبة للقرصنة، كانت موريشيوس وجمهورية سيشيل في مقدمة التعاون الدولي في المحيط الهندي بإلقاء القبض على القراصنة الصوماليين ومحاكمتهم.

وساعدت الجماعة الكاريبية ومنتدى جزر المحيط الهادئ في تركيز اهتمام المجتمع الدولي على تفاقم أوجه الضعف التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية وطلبت أن يلتفت المجتمع الدولي إلى هذه المسائل.

لكنَّ الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تمتلك الموارد للتصدي لتلك المخاطر بمفردها. ولا يمكننا أن نضمن مستقبلها المستدام والسلمي إلاَّ من خلال الشراكة العالمية.

قبل نحو ٢٠ سنة، تعهَّدت الحكومات في بربادوس بالتزام شامل بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر A/CONF.167/9). وتعزَّز ذلك التعهد في موريشيوس عام ٢٠٠٥ (انظر A/CONF.207/11، المُرفق الثاني). ولدينا الآن إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (قرار الجمعية العامة ٦٩/١٥، المرفق) لكي ترشدنا. فمكافحة تغيُّر المناخ، وتعزيز التنمية المستدامة، ومعالجة مَواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية أمور ستقتضي الشراكة، والقدرة، والقيادة. فلنعمل اليوم على أن تلتزم منظومة الأمم المتحدة بتقديم الموارد، باعتبارها شريكا يُعتمَد عليه للدول الجزرية الصغيرة النامية، فيما نعمل معاً من أجل تحقيق التنمية المستدامة وحياة كريمة للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء ساموا.

السيد ماليليغاوي (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ المناقشة الجارية اليوم والمكرَّسة للتصدي لتحديات السلام والأمن التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية نادرة في هذه القاعة. فحكومة نيوزيلندا جديرة بالثناء على هذه المبادرة التي جاءت في الوقت المناسب، ونحن ممتنُّون لأعضاء مجلس الأمن على توفيرهم منبراً يمكن فيه لمسائل السلام والأمن من منظورات الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تكون موضع تركيز خلال انعقاد المجلس، وتتبوأ مكان الصدارة ولو لمجرَّد يوم واحد.

إنَّ رأس المال السياسي الاستثنائي الذي أثبتته صباح هذا اليوم الشراكة الرفيعة المستوى للدول الجزرية الصغيرة النامية لهو تأكيد قوي من جديد على أنَّ المسائل الهامة الموكلة إلى مجلس الأمن هي ذات أولوية وأهمية متساوية حتى لدى أصغر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ورسالة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المجلس لا لُبس فيها. فلا ينبغي لأية منطقة، وأية مجموعة من البلدان، وأية مسائل أمنية انتقائية أن تستمر في احتكار وقت المجلس واهتمامه وموارده. والدول الجزرية الصغيرة النامية تشكِّل بحكم حقها الشخصي مكوِّناً تأسيسياً هاماً لمجلس الأمن، بصرف النظر عن أحجامها، وتأثيرها الاقتصادي، ونفوذها السياسي أو قوتها العسكرية. وشواغلها هامة مثل شواغل أية دول أخرى في هذه القاعة، وأصواتها تستحق أن تُسمع، وآراؤها جديرة بأن تُفهم، والتحديات التي تواجهها أن تؤخذ في الحسبان ويتم التصدي لها.

إنَّ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (قرار الجمعية العامة ٦٩/١٥، المرفق) هو ميثاقنا العالمي. فهو مخطط لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية وتطلعاتها، إلى جانب الفرص والسبُل لتنفيذها. والنتيجة المتفق عليها للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (A/CONF.223/10)، الذي انعقد في السنة الماضية، أكد من جديد تأكيداً قاطعاً على أهمية مسائل السلام والأمن لدى هذه المجموعة الخاصة. وهذا جزء من سجلِّ الأمم المتحدة، ونحن لا نخترع شيئاً جديداً.

وبغية وضع تلك التحديات في سياقها من منظور منطقة المحيط الهادئ، يمكن للمرء أن يقول بثقة إننا حافظنا على بيئة سلمية وآمنة إلى حدٍّ بعيد. وبما أننا لسنا موجودين في الأجزاء المضطربة من العالم، ولسنا مسرحاً لأيٍّ من الصراعات الحالية، يبدو أن ثمة ميلا لأن يعزى ذلك الهدوء الظاهر إلى غياب التحديات الأمنية في جزرنا.

ولا شيء يمكن أن يكون أبعد عن الحقيقة. فالشواغل الأمنية لمنطقة المحيط الهادئ متنوعة ومعقدة وعديدة. وهناك تهديد خارجي ينبثق من العولمة. والسياق العالمي يتغير بسرعة. والعزلة والنأي النسبيان لم يعودا يحميانا من وصول العولمة وتأثيراتها. ومحيطنا الواسع يضيف إلى ضعفنا على صعيد الأمن، وصعوبة توفير الخفارة والمراقبة البحرية الفعالة تزيد ذلك الضعف ضعفا. وقد شهدنا في المنطقة أنشطة ارتكاب جرائم منظمة عبْر وطنية خطيرة جداً. وهي تشمل الاتجار بالمخدرات والأسلحة، وجرائم مالية وغسل الأموال، والاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص، والاستغلال العمالي والجنسي.

إنَّ بعض جماعات الجريمة المنظمة وشبكاتها آخذة في الانتشار في المنطقة تدريجاً، ومن شأن ذلك أن يواصل اختبار القدرة المقيَّدة لوكالات إنفاذ القوانين على مكافحة تلك الجماعات. ومن غير المرجَّح للجريمة الدولية أن تنحسر في المستقبل القريب. وإذا أتيح لها تثبيت أقدامها، فإنها لن تقتصر على إلحاق الضرر بالبدان الجزرية المتضررة حالياً فحسب، بل بمنطقة المحيط الهادئ بأكملها أيضاً. وردّاً على ذلك، اعتمدت منطقة المحيط الهادئ نهجاً إقليمياً باعتباره السبيل الوحيد الصالح لتنسيق جهود وكالات إنفاذ القانون الوطنية والإقليمية، بغية تيسير تبادل المعلومات، وتفادي ازدواجية الجهود، وهدر الموارد.

وبالنسبة إلى ساموا، فإنَّ وحدتنا لمكافحة الجريمة عبْر الوطنية تعمل بالتعاون الوثيق مع وكالات إنفاذ القانون لدى شركائنا الإقليميين والدوليين، للمساهمة في وضع اليد على المخدرات غير المشروعة، واعتقال المجرمين الفارين، ومصادرة عائدات غسل الأموال، ووقف إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر.

إنَّ الترابط العالمي عبْر وسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات الفعالة السريعة قد جلب العديد من المنافع المؤكَّدة لمنطقتنا.

ولكن حتى شبكة الإنترنت تأتي الآن أيضا مقرونة بملاحظة تحذيرية من مخاطر على السلام والأمن، من خلال مضمونها الخطير واستخدامها لأنشطة إجرامية وأغراض تحريضية، وهي مشاكل ليست الولايات القضائية في جزرنا الصغيرة ومجتمعاتها مجهَّزة حالياً بشكل جيد لمواجهتها. وقد اتخذت ساموا خطوات في محاولة لمعالجة مخاطر الإنترنت، لكننا سنحتاج إلى دعم شركائنا بغية إيجاد الحلول الناجعة بشكل كامل.

لذا، يتعيَّن على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تلتزم بالتصدي للمخاطر على السلم والأمن الدوليين، ولا سيما من خلال مجلس الأمن. فقد أنشئت منظمتنا على قيم الأمن الجماعي. وما برحنا نرى الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، بمثابة الحَكَم الرئيسي لصون السلم والأمن الدوليين، وتحقيق الاستقرار والازدهار. وهذا أمر هامٌّ لبلداننا، المعرَّضة لخسارة المكاسب الإنمائية التي حققتها، بسبب القوى الخارجية التي ليس لنا عليها سوى سيطرة ضئيلة أو لا سيطرة. وبغية ترسيخ الأهداف الإنمائية التي تم تحقيقها فعلاً والاستفادة منها، يجب صون السلم والأمن الدوليين، ومن مسؤولية جميع الدول الأعضاء، وبخاصة تلك الأعضاء في مجلس الأمن، العمل بالتعاون الوثيق بينها لضمان تحقيق ذلك.

قبل أسبوعين من اليوم، أصدرت مجموعة القادة البولينيزيين إعلانها بشأن المناخ في تاهيتي، بولينيزيا الفرنسية.

لقد قبل إعلاننا بأن تغير المناخ وآثاره السلبية تهديد للسيادة والسلامة الإقليمية لجزرنا بسبب غمر الأراضي الحالية وتراجع التراث البحري، وفي بعض الحالات يتهدد الوجود ذاته.

إن إشارتي إلى تغير المناخ ينبغي ألا تدهش أحدا. ففي عام ٢٠١٣، في إعلان ماجورو لقيادة المناخ، دعا قادة منتدى المحيط الهادئ إلى اعتبار المنطقة مسؤولية دولية جماعية والعمل على وجه السرعة للحد من تلوث غازات الدفيئة والتقليص التدريجي لها، بما في ذلك البلدان الجزرية في المحيط الهادئ نفسها. أقر مسار ساموا مرة أخرى بأن ارتفاع مستوى سطح البحر والآثار المناوئة الأخرى المترتبة على تغير المناخ ما زالت تشكل خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتمثل بالنسبة للعديد منها أخطارا جسيمة تتهدد بقاءها واستمرار وجودها، بما في ذلك احتمال فقدان بعض تلك البلدان لأجزاء من أراضيها. ولذلك سنواصل الدعوة في كل الفرص المتاحة، بما في ذلك المنتدى ومجلس الأمن، لأنه من الضروري أن يكون مجتمع الأمم المتحدة منفتحا وألا يرفض بالكامل الآثار الأمنية لتغير المناخ.

على الرغم من أن المجلس يركّز تقليديا على النزاعات بين الدول، لم يتردد في العمل بشكل استباقي لمعالجة الأسباب الجذرية للمسائل الأمنية غير التقليدية الأخرى، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقضايا اللاجئين والأطفال في الصراعات المسلحة والفقر والتنمية، ووباء إيبولا. إن الرد العالمي على تلك التحديات تعبير قوي وواضح على ما يمكن تحقيقه عندما تتعاون الدول من أجل بلوغ الأهداف المشتركة والحاسمة.

استميحكم عذرا في أن أقولها صراحة، ومن دون مواربة، أن هذا هو سبب وجودنا هنا نحن دول منطقة المحيط الهادئ، بوصفنا دولا جزرية صغيرة نامية. اغتنم هذه الفرصة النادرة لكي اطلع مجلس الأمن على التحديات التي نواجهها، بما في ذلك آثار تغير المناخ، الذي يمثل تهديدات حقيقية للسلم والأمن في بلداننا الجزرية ولشعوبنا. كمساهمة متواضعة من جانبنا نحو أمننا الجماعي، سوف نواصل تقديم أفراد شرطة لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من أجل الوفاء بالالتزام الذي قطعناه في عام ٢٠٠٠.

حظي حدث اليوم بالكثير من الروح الإيجابية وحسن النية وأنه سيكون من المؤسف للغاية إذا كانت المناقشة غاية في حد ذاتها وهي مناسبة لا تتكرر. لذلك، أود أن أختتم كلمتي بأن أوضع أمامكم، يا سيادة الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن،

طلبا خاصا بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو بالتحديد النظر في أن يتضمن جدول المجلس في المستقبل يوما مكرسا يناقش فيه المجلس تحديات السلم والأمن التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وستكون تلك نتيجة ملموسة لمناقشتنا المفتوحة اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيسة وزراء جامايكا.

السيدة سمبسون ميلر (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف أن أخاطب مجلس الأمن بمناسبة هذه المناقشة المفتوحة الهامة. أتقدم بالتهنئة الحارة لنيوزيلندا على رئاستها للمجلس في شهر تموز/يوليه وثني عليكم، يا سيادة الرئيس، على خطوتكم المستنيرة في تركيز اهتمام المجلس على تحديات السلم والأمن التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وفي المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي انعقد في ساموا، تناول المجتمع الدولي العديد من التحديات الإنمائية التي تشهدها هذه المجموعة من البلدان. إن مبادرة نيوزيلندا اليوم إلى رفع مستوى هذه المناقشات إلى مجلس الأمن إنما تراعي تماما الصلات الطبيعية بين تحديات السلم والأمن التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ما برحت جامايكا تدعو منذ وقت طويل إلى اتباع نهج شامل في تناول قضايا السلم والأمن. لدى قيامنا بذلك، ندرك تماما الصلة الوثيقة بين السلم والأمن والتنمية. إن المفهوم التقليدي والضيق نسبيا للسلم والأمن لا يمكن تطبيقه بالكامل على التهديدات الأمنية المتعددة الجوانب التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. لذلك جاءت مناقشتنا هنا اليوم في أوانها، أي في الوقت الذي نضع فيه اللمسات الأخيرة على خطة التنمية المستدامة لشعبنا وللكوكب للسنوات الخمس عشرة المقبلة.

سيدي، إنني إذ أتوجه إليكم بالشكر على تكرمكم بدعوتي إلى المشاركة في هذه الجلسة، أود أن أعرض وجهة نظر بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي بشأن تحديات السلم والأمن التي تواجهنا. سوف أتشاطر معكم بعض الأفكار بشأن الحاجة الملحة إلى تقديم دعم ملموس في مجال التمويل الإنمائي للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا أمر بالغ الأهمية من أجل بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والتغلب على القيود التي تفرضها عوامل من قبيل صغر حجمها وندرة مواردها، والجغرافيا والتصنيف العالمي غير الملائم الذي يقوم بصورة رئيسية على نصيب الفرد من الدخل.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية كجامايكا المعروفة بصغر حجمها وسهولة اختراق حدودها معرضة للأخطار الطبيعية والصدمات الخارجية. وفي معظم الأحيان نعتمد على الاستيراد وتقيدنا زيادة حدة أعباء الديون. ونحن أيضا نعتمد بدرجة مفرطة على الأسواق الخارجية، ونقل التكنولوجيا، وتدفقات رؤوس الأموال الدولية والخبرات الأجنبية. هذه العوامل تقلص من قدرتنا على حشد الردود الوطنية الفعالية للصمود أمام تحديات السلم والأمن على الصُعد الوطنية والمحلية والإقليمية والعالمية.

في جامايكا وفي منطقة الجماعة الكاريبية الأوسع نطاقا، تمثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أخطر التهديدات للسلم والأمن. إن السواحل الواسعة المفتوحة تيسر مختلف أشكال الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والذخائر والبشر، لا سيما النساء والأطفال. من المعروف جيدا في مجتمعاتنا أن مقايضة الأسلحة بالمخدرات ما زالت الاستراتيجية الرئيسية للشبكة الإجرامية الدولية. كذلك فإن أنشطة غسل الأموال تمكن من ازدهار الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية في منطقتنا. ومما يبعث على الجزع أيضا أنه في عام ٢٠١٣، شكّل

استخدام الأسلحة النارية ما نسبته ٧٠ في المائة من مجموع جرائم القتل التي ارتُكبت في المنطقة دون الإقليمية في البحر الكاريبي. ومن المعروف جيدا أننا لا نصنع الأسلحة أو نحفز الطلب على المخدرات، ومع ذلك تجد طريقها إلى شواطئنا.

لا بد من التشديد على أن هذه الأنشطة تمثل مستويات مرتفعة من الجريمة المتصلة بالأسلحة النارية التي تشهدها بلداننا. فهي تتحالف لتقويض القانون والنظام وعرقلة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. إن موقعنا يجعلنا ممرا رئيسيا لتجارة المخدرات الدولية. ولو لم يكن الأمر كذلك، لكان المستوى العام للجريمة في منطقة البحر الكاريبي سيكون بنفس المستوى في البلدان التي يكون فيها عدد الجرائم منخفضا. ويدعم هذه الحقيقة تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية في منطقة الكاريبي.

إن السؤال الذي يفرض نفسه هنا يتعلق باستجابتنا لمواجهة هذه التحديات. أود أن أؤكد للمجلس بأننا نأخذ هذه الأخطار التي تهدد أمننا بمنتهى الجدية. وقد جعلنا التركيز الرئيسي منصبا على السلامة والأمن في إطار خطتنا الإنمائية الوطنية. وجعلنا جهودنا تستهدف إضعاف قدرات العصابات الإجرامية المنظمة وتوجيه الموارد نحو معالجة الجريمة المخزية المتمثلة في الاتجار بالبشر، بما في ذلك تعيين مقرر يعنى بالاتجار بالبشر.

كما استثمرنا كثيرا في التكنولوجيا والمعدات وتدريب قواتنا الأمنية في إطار القيود التي تفرضها مواردنا المحدودة. ومع ذلك، يجب أن أؤكد على أن استجابات سياستنا المحلية لتلك التحديات لسلامنا وأمننا غير وافية، بالرغم من أنها هامة ومنسقة على نطاق الحكومة. ولذلك نواصل توسيع تعاوننا الدولي في تحسين بنيتنا التحتية للأمن الوطني من أجل التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وحققنا مكاسب هامة في النهوض ببيئتنا الأمنية، مع إجراء تخفيضات ملحوظة في بعض فئات الجريمة.

وبالرغم من تلك الجهود، لا يزال التدفق غير القانوني للأسلحة الصغيرة والذخائر في مجتمعاتنا المحلية يمثل تحديا كبيرا للقانون والنظام. وعلى الصعيد المحلي عملنا مع الحكومات الأخرى في الجماعة الكاريبية لإنشاء إطار للأمن الإقليمي. ويكمن في صميم ذلك الإطار وكالة التنفيذ المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة الكاريبية. وفي الأمم المتحدة، ما فتئت جامايكا صوتا ثابتا في الدعوة من أجل العمل المتعدد الأطراف لمعالجة مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونشيد باستمرار نظر المجلس في مسألة الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك المناقشة المفتوحة التي عقدها مؤخرا (انظر S/PV.7447) واتخاذه القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥) بشأن المسألة. وبالشراكة مع شقيقاتنا دول الجماعة الكاريبية، اضطلعت جامايكا بدور مفيد في تأمين معاهدة تجارة الأسلحة التاريخية. ونرحب بعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة، المقرر عقده في الشهر المقبل في مدينة المكسيك، ونتطلع إلى التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة.

كما نتطلع إلى المشاركة في دورة العام المقبل التي تعقدها الجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وعلى البلدان الصغيرة مثل بلدنا أن تضطلع بدور في صياغة الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة فعالية مكافحة التجارة العالمية بالمخدرات غير المشروعة. ولا يقل النجاح الذي حققته العديد من البلدان الجزرية الصغيرة النامية في القضاء على تجارة المخدرات عن كونه نجاحا ملحوظا بالنظر للقيود على مواردنا. ومع أننا أحرزنا بعض النتائج الواعدة في التصدي لتلك التحديات، فإنه لا بد من القيام بالمزيد من العمل. ومع ذلك، لا تزال تعوق جهودنا محدودية القاعدة المالية وضعف القدرات التقنية وعدم كفاية الدعم العالمي الملموس. ويلزم إنشاء شراكات

عالمية أقوى وزيادة أشكال التعاون الفعال لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في مكافحتها لآفة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وأود أن أتناول بإيجاز مجالين سعينا فيهما للإسهام في صون السلام والأمن الدوليين. وهما مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبدون شك، لا تزال جامايكا والدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الكاريبية ملتزمة بالوفاء بالتزاماتنا الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي عام ٢٠٠٩، بدأت الجماعة الكاريبية مبادرة على نطاق المنطقة تهدف إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومكنت المبادرة، التي صممت وأنشئت في إطار الجماعة الكاريبية، الدول الأعضاء في الجماعة من تولي مسؤولياتنا بفعالية بموجب القرار. ونشعر بالامتنان على الدعم الذي قدمه شركاؤنا الدوليون، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وأستراليا والنرويج وفنلندا. وساعد ذلك الدعم على تعزيز قدراتنا الوطنية لمواجهة التهديدات التي يمثلها انتشار أسلحة الدمار الشامل.

والواقع أنه حيث توجد على السواء حساسية للمتطلبات الخاصة لمنطقتنا والدعم الذي يمكننا من العمل بفعالية، فإننا نكون قادرين على نحو أفضل على الإسهام في العمل العالمي في صون السلام والأمن الدوليين. ونشعر بالاعتزاز على وجه الخصوص بإسهامنا في مجال حفظ السلام. فلأكثر من عقدين من الزمان، دأبت جامايكا على تقديم مساهمات متواضعة ولكنها مؤثرة في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال تقديمها ضباط شرطة للبعثات في ناميبيا وليبريا وسيراليون وتيمور - ليشتي والبوسنة. وفي الوقت الحالي يخدم ما يقل قليلا عن ٢٠ ضباط شرطة من قوة شرطتنا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دار فور بالسودان.

وهناك أيضا مسائل اقتصادية واجتماعية ناشئة تحدث آثارا مباشرة وغير مباشرة على جدول أعمال السلام والأمن. كما أن قاعدة مواردنا الطبيعة والبشرية المحدودة، بالترافق مع استمرار الاختلالات المستمرة والكبيرة في التجارة الخارجية، قيدت النمو الاقتصادي في المنطقة. ويؤدي إلى تفاقم ذلك مستويات الدين العام غير المستدامة التي يبلغ متوسطها في منطقة البحر الكاريبي ٧٠,٥ في المائة وهي تزداد سوءا من جراء اتساع نطاق العجز في الحسابات الجارية والعجز المالي. وإضافة إلى ذلك، فإن تسميتنا دولا متوسطة الدخل يحد من قدرتنا على الحصول على التمويل الإنمائي البالغ الأهمية. وذلك يعرض للخطر قدرتنا على تمويل أهدافنا الإنمائية المستدامة من الموارد العامة المحلية. وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى الاقتراح الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي لوضع استراتيجية لتخفيف عبء الدين على بلدان مثل جامايكا وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل. وحان الوقت المناسب للتخفيف الشامل لعبء الدين على البلدان الكاريبية الذي من شأنه أن يؤدي بشكل تدريجي إلى شطب نسبة ١٠٠ في المائة من رصيد الدين المتعدد الأطراف. ونرى أن الاقتراح جدير بالنظر الجدي فيه ودعمه من المجتمع الدولي.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يشكل تغير المناخ أحد أكبر التحديات أمام تحقيق تطلعاتنا الإنمائية، وهو يهدد بقاءنا ذاته. وما فتئ معظمنا يحس بموجة الحرارة الحالية في منطقة البحر الكاريبي وبالتأكيد في أماكن أخرى. ولتلك الأسباب، فإن اتخاذ إجراء قوي على صعيد السياسات بشأن تغير المناخ أمر بالغ الأهمية لرفاهنا الوطني والإقليمي والعالمي. وتشهد النظم الإيكولوجية لبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي بالفعل الآثار السلبية لتغير المناخ وهي تقترب من حدود قدراتها على التكيف. ولذلك يشكل وضع نظم معقولة للسياسات المتعلقة بتغير المناخ أولوية

ملحة. ولذلك السبب، وغيره من الأسباب، تؤيد جامايكا بقوة اعتماد صك ملزم قانونا في مؤتمر معاهدة الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المقرر عقده في باريس لاحقا هذا العام. ونحن نؤيد وضع بروتوكول ينبغي أن ينطبق على الجميع، مع بذل جهود للتخفيف يمكن قياسها ومعاملة تدابير التخفيف والتكيف على قدم المساواة.

وبالنسبة لنا، فإن الصلة بين تغير المناخ والطاقة المستدامة صلة واضحة. ولذلك السبب نسعى بفعالية لاستثمارات الطاقة المتجددة في مجال الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، فضلا عن تشجيع المحافظة على الطاقة. وتهدف استراتيجيتنا إلى تحقيق استقلالنا عن الاعتماد المفرط على مصادر طاقة الوقود الأحفوري. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تقليص اختلالنا التجاري وتحسين القدرة على المنافسة وزيادة النمو الاقتصادي. ويجب أن نمضي قدما من أجل التصدي لتحدياتنا الأمنية المشتركة والفردية على السواء. وفيما نقوم بذلك العمل، ألتمس أن يؤخذ بعين الاعتبار الكامل كون اتخاذ نهج يناسب كل الحالات لا يمكن أن يقدم حلولا عملية ومستدامة.

واستنادا إلى تجارب جامايكا ومنطقة البحر الكاريبي، فإننا نشهد فوائد اتخاذ نهج إقليمي يستكمل بجهود من المجتمع الدولي للمساعدة في تخفيف المخاطر المحدقة بحالتنا للسلام والأمن. وبالنظر لمدى ترابط الشواغل المتعلقة بتحقيق السلام والأمن والتنمية، من الضروري أن تعمل كامل منظومة الأمم المتحدة بشكل فعال للتغلب على التحديات الخاصة التي تواجه الدول الصغيرة النامية. ونحن على استعداد للعمل مع شركائنا لوضع حلول عملية ومتعدد الأوجه لتلك التحديات الأمنية المعقدة. ونرى أن ذلك يتيح أفضل فرصة للنجاح في تحقيق السلام والأمن الدائمين لشعوبنا.

وإنني مقتنع بأن تحقيق عالم أكثر أمنا وعدلا وازدهارا يشكل، في نهاية المطاف، المستقبل الذي نصبو إليه جميعا لأنفسنا وللأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة سيمبسون ميلر على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لوزير مالية سيشيل.

السيد آدم (سيشيل) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الرئيس جيمس ميتشيل وشعب سيشيل، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، وزير خارجية نيوزيلندا، على إتاحة هذا المنبر لمناقشة التحديات الأمنية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونشكر جميع الدول الأعضاء على دعمها.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة، من خلال الأمين العام، على تسليمها بخصوصيات الدول الجزرية الصغيرة النامية، على النحو المبين في إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، المعتمدة في عام ٢٠١٤، واعتبار جلسة اليوم استمرارا للجهود الرامية إلى تحسين الإطار المتاح لبناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن التحديات الأمنية التي تواجه دولنا تتمثل في موقعنا الجغرافي الفريد. وبما أن المحيطات تحيط بنا، أصبحنا نحن ”الأوصياء الزرق“ على كوكبنا. ولكن التحكم بمساحات المحيطات في العالم بعيد كل البعد عن التوقعات الأمنية للعالم فيما يخص مساحاته الأرضية. فالخروج على القانون والإفلات من العقاب يشكلان في كثير من الأحيان القاعدة في أعالي البحار. وغالبا ما يجري التسامح مع الإجرام الدولي، ولا تزال المحاكمات المتعلقة بالجرائم الدولية في البحار متفاوتة. ومعظم عمليات الاتجار غير المشروع في العالم تجري في عرض البحر، سواء أكان ذلك بالبشر أو بالمخدرات أو بالأسلحة. وما فتئ الصيد غير المشروع يقوض القوانين الوطنية والدولية على حد سواء. وهذه المساحة المشتركة لا تحظى بالاحترام في أغلب الأحيان إلاّ بقدر عدم المساس بالمصالح الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، يقوض خطر تغير المناخ إنتاجية الموارد البحرية

التقليدية، ويحد من فرص النمو. فلنكن واضحين: إن تغير المناخ هو في المقام الأول تهديد للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويمكن القول، للعالم بأسره.

وبالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، إن صغر حجمنا وعزلتنا يمثلان عنصرين بنيويين لضعفنا. فالتهديدات المتزايدة حول محيطاتنا والنقص النسبي في إدارة شؤونها يعززان هذا الضعف.

وبما أن المحيطات تشكل ٧٥ في المائة من مساحة كوكبنا، فإن الادارة العالمية الضعيفة لمساحات محيطاتنا تقوض أمننا العالمي. وفي الواقع، نحن جميعا ضعفاء. وسيشيل، على غرار العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، لم تقبل، مع ذلك، أن تكون مجرد مراقب لهذه العمليات. إننا نستفيد من فرصة وجودنا كدول محيطية كبيرة، وننظر إلى محيطنا كفرصة أكثر منه كتهديد. ونحن نرمي إلى إدارة محيطاتنا بشكل أفضل، وإلى أن نكون مثالا على الادارة الرشيدة للمحيطات. وبالنسبة إلى سيشيل، تمتد منطقتنا الاقتصادية الخالصة على مسافة ١,٣ مليون كيلومتر مربع، وقد وافقنا أيضا على توسيع الجرف القاري المشترك مع جارتنا موريشيوس، لكي يمتد إلى مساحة ٣٩٥ ٠٠٠ كيلو متر مربع إضافية.

ولقد أنشأنا في وقت سابق من هذا العام دائرة الاقتصاد الأزرق، وهي خاضعة لسلطتي كوزير للمالية. ونحن نرهن مستقبلنا الاقتصادي باستغلال الإمكانات الإنمائية لمحيطنا على نحو أفضل. وبغية تحقيق ذلك، علينا أن ندرك أن التحرك صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما نأمل أن نتفق بشأنه خلال شهر أيلول/سبتمبر، يتطلب كسر القوالب القائمة للتنمية الاقتصادية، وإتاحة فرص اقتصادية جديدة من الممارسات غير المستدامة السابقة. وبالنسبة إلى الدول الجزرية الأفريقية ودول المحيط الهندي، هذا ما يعد به الاقتصاد الأزرق.

ومن الناحية العملية، إننا نقوم بتنفيذ الاقتصاد الأزرق، من خلال وضع خطة مكانية بحرية، حيث نحدد الأنشطة الاقتصادية والحمائية التي سيجري تنفيذها في جميع أنحاء المنطقة الاقتصادية الخالصة. ويشمل ذلك الاعتبارات الأمنية التي ستكون مطلوبة. ونحن نلتزم أيضا بجعل ٣٠ في المائة من منطقتنا الاقتصادية الخالصة، مناطق محمية. ونعكف على تطوير أدوات معززة لإدارة مصايد الأسماك، بغية تنفيذ إدارة ملائمة للمخزون السمكي، ونجري نقاشا مع المؤسسات المالية الدولية لإصدار ''سندات زرق'' بهدف المساعدة في توفير تمويل معقول لمثل هذه المبادرات.

وتأتي هذه المبادرات أيضا ضمن تحرك إقليمي لدعم الاقتصاد الأزرق، ولا سيما من خلال التزامات الاتحاد الأفريقي تجاه الاقتصاد الأزرق هذا، في إطار جدول أعمال ٢٠٦٣، وكذلك استراتيجية الاتحاد الأفريقي البحرية المتكاملة لأفريقيا. كما تضع لجنة المحيط الهندي، ورابطة بلدان حافة المحيط الهندي، نُهجا للاقتصاد الأزرق، تبني الفرص الاقتصادية المستدامة عن طريق إجراء البحوث، والتجارة، والطاقة المتجددة، والأمن المشترك، والبنية التحتية البحرية.

وقد أكدت ظاهرة القرصنة في المحيط الهندي تحديات الأمن في منطقتنا، ولكن أيضا تلك المتعلقة بإرساء سيادة القانون في البحار. وفي بداية المشكلة، شعرت أطقم العديد من السفن البحرية التي كانت تعمل في المحيط الهندي بالإحباط، جراء حقيقة أنه بينما كان بإمكانها أن تمنع سفن القراصنة في عرض البحر، فإن عدم الملاحقة القضائية للقراصنة يؤدي إلى إطلاق سراحهم، مما يتيح لهم اعادة تجميع صفوفهم ومهاجمة السفن في مناسبات مستقبلية.

وعلى الرغم من الطابع المحدود لقدراتنا، تصدرت سيشيل محاكمة القراصنة، لأننا ندرك أن سيادة القانون تشكل الخطوة الأولى لتحقيق الاستقرار والنمو على الصعيد الاقتصادي. وطالما نسمح لمحيطاتنا بأن يحكمها الفلتان الأمني، فلن نتمكن من تسخير إمكانيات تنميتها بشكل صحيح.

ومن خلال تضافر جهودنا مع شركائنا الدوليين مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، فقد عطّلنا بفعالية أشكال القرصنة التي كانت تعمل انطلاقا من الصومال، عن طريق ضمان إجراء المحاكمات بشكل منهجي. ولكن لا يسعنا أن نشعر بالرضا عن الذات. فبينما تمضي القرصنة في طريقها إلى الزوال، إلاّ أن الظروف التي أدت إليها لا تزال قائمة. فنحن نشهد زيادة في الأنشطة المتعلقة بالإتجار بالمخدرات والأنشطة الإجرامية المرتبطة بها.

وهذا يقودني إلى الإشارة أيضا إلى تخوف أمني كبير آخر للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، يتمثل في تدفق المواد المهربة التي تؤدي إلى الطلب المحلي على المخدرات. وكثيرا ما تتأثر مجتمعاتنا الصغيرة بشكل متفاوت جراء تأثير الإدمان بين الشباب، والآثار الناجمة عن انخفاض الإنتاجية وزيادة الإجرام. ونحن نشارك بنشاط في الاستراتيجيتين الثنائيتين المتعلقتين بالحد من الطلب المحلي، مع استهداف الشحنات الموجهة إلى البلد أيضا بقوة. ولكن هذه هي مشاكل عالمية، ويتعين علينا أن نعزز أساليبنا الإقليمية والدولية من أجل التصدي لها.

وبينما نعمل على معالجة هذه المسائل، يجب علينا أيضا أن نظل يقظين تجاه التهديدات الإرهابية المحتملة. فقد استفادت حركة الشباب في الصومال من عدم وجود قدرات بحرية في منطقتنا، واستخدمت الممرات البحرية لتعزيز موقفها في أجزاء معينة من الصومال، مع إبرام صفقات مربحة تتعلق بالسلع غير المشروعة أيضا. كما تعتمد منطقتنا جدا على السياحة، ويجب أن نعمل بشكل منسق لكفالة حماية سبل معيشتنا، مع التأكيد كذلك على ألا يعيش شعب الصومال في خوف من حركة الشباب.

إن جميع هذه التحديات الأمنية تتطلب تعزيز التنسيق الإقليمي. وكان من دواعي سرور سيشيل استضافة مركز إقليمي لدمج المعلومات وإنفاذ القانون، مما يساعد على إعداد قضايا المحاكمات في سيشيل وفي جميع أنحاء منطقتنا، عن الجرائم المرتكبة في عرض البحر. ونشكر أعضاء مجلس الأمن الذين دعموا هذا العمل.

ويجب أن نستمر في بناء هذه القدرات الإقليمية، ونحن نتطلع إلى تنفيذ برنامج الأمن البحري الإقليمي، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، مما سيعزز القدرات وبينها في منطقة شرق أفريقيا والمحيط الهندي. وسوف تواصل سيشيل أيضا العمل بنشاط على تعزيز الشراكات الإقليمية، بوصفها الرئيسة الحالية للقوة الاحتياطية لشرق أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي، في حين نتطلع أيضا إلى رئاستنا المقبلة لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، حيث سنقوم بتبادل خبراتنا، بغية تنفيذ الحلول العملية لمواجهة الإفلات من العقاب والخروج على القانون.

إن تعزيز الوعي بأهمية المجال البحري يكمن في صلب تحسين الأمن البحري للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن نعتمد على الشراكات لبناء هذه القدرات، وإحدى الرسائل التي أود التأكيد عليها اليوم تتمثل في دعوة جميع أعضاء مجلس الأمن إلى تعزيز بناء هذه القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولن يؤدي القيام بذلك إلى إدارة مواردنا بشكل أفضل فحسب؛ بل إنه سيعزز أيضا مكانتنا كحرّاس للبحار.

وقبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أتوقف لحظة لكي أذكر جميع شركائنا بأن التصدي بفعالية للنشاط الإجرامي والإرهاب في البحر ينطوي أيضا على تحسين الحوكمة المالية – بمعنى تحسين تطبيق أفضل الممارسات لمكافحة غسل الأموال، فضلاً عن تعزيز الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات. ومن خلال استهداف نموذج الأعمال التجارية التي تدعم الأنشطة الإجرامية والإرهابية، يمكن تقويض تلك العمليات بصورة أنجع. وسيشيل ملتزمة بشدة بتطبيق أفضل الممارسات تلك من خلال تشريعات قوية مضادة لغسل الأموال، ونكمل ذلك بالتزامنا بأن نكون رواداً من حيث تبادل المعلومات للأغراض الضريبية.

ختاماً، لا بد من تحديد سياق النقاش بشأن القضايا الأمنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بتغير المناخ، الذي يشكل تهديداً ماثلاً على الدوام. والزيادات في درجات الحرارة في العالم حالياً أعلى كثيراً من درجتين، ما يعني حرفياً محو جزر العديد من دولنا. سوف تُمحى المنازل وسبل العيش، وأود لو نؤكد اليوم على أن كل جزيرة لها أهميتها.

ونحن لا نستطيع أن نذهب إلى مفاوضات باريس بشأن تغير المناخ في وقت لاحق من هذا العام وفي أذهاننا فكرة أن بعض الجزر - بعض البيوت - يمكن التضحية بها على مذبح المصالح السياسية والنمو غير المستدام. ونشكر أعضاء مجلس الأمن على ضمان عدم إغفال الجانب الأمني لتغير المناخ. وكما هو الحال بالنسبة لكل التهديدات الأمنية، فإن استباق التهديد هو الاستراتيجية الأمثل. ولدينا الفرصة في باريس لوضع معيار للحوكمة على مستوى العالم وتعزيز الأمن العالمي. فلنعمل على الاستفادة منها.

إن تحسين إدارة محيطاتنا من خلال الاقتصاد الأزرق يمكن أن يساعدنا فعلاً على ضمان بناء نمو يتسم بالشمول والمنعة في وجه المناخ، والمسار السريع لتحسين الأمن البحري هو المسار السريع لإرساء أسس اقتصادنا الأزرق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية في نيوزيلندا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية الموقرين على إسهاماتهم الزاخرة بالمعلومات، وأشكر رؤساء الحكومات والوزراء الذين قدموا إلى نيويورك للمشاركة في هذا النقاش. من أصل ٤٤ دولة جزرية نامية صغيرة، لم تسنح فرصة العمل في مجلس الأمن إلا لستة فقط. وقد دعونا لهذه المناقشة من أجل إتاحة الفرصة للمجلس الذي قلما يسمع عما يعنيه الأمن بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك إتاحة الفرصة لتلك الدول التي تشكل قرابة خمس أعضاء الأمم المتحدة الفرصة لإسماع أصواتها في المجلس.

نيوزيلندا من بلدان المحيط الهادئ ولها مصلحة كبيرة في سلام وأمن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتنا. وبحكم حجمها وعزلتها وطبيعتها، كثيراً ما تجد الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها تمشي على حبل رفيع بين النجاح والفشل. دعونا نلقي نظرة على بعض الخصائص الرئيسية. الدول الجزرية الصغيرة النامية جزر صغيرة الحجم، لا يزيد عدد السكان في ثلاثة أرباعها على المليون نسمة. والأغلبية من الدول في منطقتنا يقل عدد سكانها عن نصف المليون. وهي جزر ذات مناطق اقتصادية خالصة أكبر كثيراً من كتلة أراضيها وغالباً ما تنقصها القدرة على مراقبة مناطقها - ناهيك عن الدفاع عنها. وهي في تطور، ويتلقى معظمها قدراً من المساعدة الإنمائية لتحقيق التوازن. وقيود الحجم والقدرة قد تجعلها هدفاً للشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الضالعين في أعمال القرصنة أو تهريب المخدرات والأسلحة والبشر.

واليوم، فإنني على ثقة من أننا سوف نسمع مباشرة من ممثلين عن أثر تغير المناخ - مثلما سمعنا للتو من مقدمي الإحاطات الإعلامية - وعن أثر الكوارث الطبيعية على الدول الجزرية الصغيرة النامية. فالإعصار الأخير في فانواتو تسبب في خسائر بلغت قيمتها ٣٦٠ مليون دولار - أو ما يقرب من ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لفانواتو، وإعصار ساندي كلف أضراراً بقيمة ٣١٥ مليون دولار عبر منطقة البحر الكاريبي، ولكن النقطة المهمة هنا ليست مجرد أثر تغير المناخ أو الكوارث الطبيعية ذاتها. المهم هو أثرها على البلدان التي هي عرضة للخطر بالفعل. ومعظم الدول النامية الجزرية الصغيرة ببساطة لا تملك التنوع الاقتصادي أو الموارد للتعامل مع الصدمات الكبرى. فكونها دول جزرية صغيرة نامية معناه أن يكون لديها مضاعف قوة متأصل كلما ضربتها كارثة طبيعية أو اندلع نزاع من صنع الإنسان، وتحديات الأمن والتنمية تلك يمكن أن يكون لها عواقب إقليمية.

ونيوزيلندا ترى أن سلامها وأمنها يتأثران بشكل مباشر برخاء واستقرار الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتنا، منطقة المحيط الهادئ. ولذلك، فإن السؤال الاستراتيجي المهم الذي يطرح نفسه على المجلس ومجتمع الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، في رأيي، هو كيف يمكن أن نتخذ خطوات ذات معنى لجعل الدول الجزرية الصغيرة النامية أقل عرضة في وجه التهديدات لأمنها الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتحديات التي من صنع الإنسان. وأنا أريد مناقشة مجالين فحسب نعمل خلالهما مع الشركاء في منطقتنا من أجل زيادة المنعة.

أولاً، يمكننا بناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مساعدتها على تحقيق الاستفادة الكاملة من الاستخدام المستدام لقاعدة مواردها المحدودة غالباً. ومصائد سمك التون الصحية حقا على مستوى العالم هي أكبر أصول المحيط الهادئ التي ينبغي أن تستخدم لجعل أصحابها أكثر استدامة من الناحية الاقتصادية مما هم عليه اليوم. وفي العام الماضي، بلغت قيمة سمك التون الذي جرى صيده في المناطق الاقتصادية الخالصة لبلدان المحيط الهادئ ٣,٤ بليون دولار – أي ضعف المساعدة الإنمائية المقدمة للمنطقة من كل المصادر. ويقدر أن ما قيمته ٤٠٠ مليون دولار من سمك التون قد أخذت من المنطقة بصورة غير مشروعة أو بسبب نقص الإبلاغ. إنهم – أصحاب المحيط الهادئ – يحصلون على قرابة ١٤ في المائة من القيمة السوقية للمورد. وهناك جهات عديدة أخرى تنتفع بالنصيب الأكبر على طول الطريق.

وجهة نظري بسيطة، فالدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى تعاون المجتمع الدولي لضمان حصولها على عائد عادل من أصولها الاقتصادية، ونحن بحاجة إلى تضافر الجهود الدولية للقضاء على الصيد غير المشروع وممارسات نقص الإبلاغ، وهي ترقى إلى السرقة، بالمعنى الحرفي للكلمة، من بعض من أفقر الناس على هذا الكوكب. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتنا، فإن الأثر العملي لتحقيق تلك الأهداف – بكل بساطة – سيكون تغييراً تحويلياً فيما يتعلق بازدهارها وأمنها.

أما النقطة الثانية فتتعلق بتغيير تحويلي بنفس القدر يمكن تحقيقه على الجانب الآخر من دفتر الأستاذ الاقتصادي، وأعني بذلك التعامل مع انعدام أمن الطاقة الناجم عن الاعتماد على الوقود الأحفوري المكلف للغاية. ومنطقة المحيط الهادئ تعتمد اعتماداً كبيراً على وقود الديزل لتوليد الكهرباء، وتلك سمة مشتركة مع معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكن اللتر أو الجالون من وقود الديزل في منطقة المحيط الهادئ يكلف أكثر من ضعف ثمنه هنا في نيويورك. وما يصل إلى ثلث فاتورة الواردات الإجمالية للدول الجزرية الصغيرة النامية يتمثل في تكلفة النفط لتوليد الكهرباء – وتبلغ ١٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في المتوسط. ولذلك، يقف بلدي في طليعة محاولة نقل الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة.

وبوسعي أن أبلغ المجلس أننا نحرز تقدماً جيداً. عندما يكون المرء صغيراً، يمكنه أن يجعل الأمور تحدث بسرعة. وكل الجزر المرجانية الثلاث في مجموعة جزر توكيلاو – التي كانت تعتمد كلياً على الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء في السابق – تستخدم الطاقة الشمسية الآن بنسبة ١٠٠ في المائة وعلى نحو فعال من خلال تركيب مولدات الطاقة الشمسية. وكل الجزر الخمس في مجموعة جزر كوك الشمالية، تحولت اعتباراً من هذا العام من الاعتماد على الوقود الأحفوري بنسبة ١٠٠ في المائة إلى الاعتماد الكامل على مصادر الطاقة المتجددة. ومعظم الجزر الواقعة جنوب جزر كوك ستحذو نفس الحذو في العام المقبل. وبحلول نهاية هذا العام، ستتحول كل الجزر في توفالو، باستثناء فونيفوتي، إلى الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠ في المائة، وفي المناطق الأكثر سكاناً في المنطقة، أحرز تقدم كبير في إحلال الطاقة

المتجددة – الطاقة الشمسية غالباً – محل الطاقة المولدة بوقود الديزل في تونغا وساموا وفي عاصمة جزر كوك، راروتونغا.

وفي الآونة الأخيرة، أصبحنا نتشارك في نقل بعض المهارات المكتسبة في مجال الطاقة المتجددة في منطقتنا إلى بعض الدول في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي. وتلك التطورات لا تغير نمط الحياة فحسب. بل إنها تسهم بشكل كبير في جعل الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر منعة وأقل تعرضاً للصدمات الاقتصادية والأفعال الخطيرة للطبيعة.

في الختام، أريد أن أعود إلى نقطة تطرقت إليها في وقت سابق. كون المرء صغيراً أمر له سلبياته، لكنه ينطوي على ميزة كبيرة، إذ يمكن للمرء أن يجعل الأمور تحدث بسرعة. وهذا هو النهج الذي نحتاج إلى اتخاذه لكفالة أن تصبح الدول الجزرية الصغيرة النامية أفضل تجهيزاً للتعامل مع التحديات التي تواجه أمنها اليوم.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة للأعضاء الآخرين في المجلس.

السيدة رودريغيث غوميث (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): إننا نرحب أيما ترحيب بحضور ما يربو على ٢٠ من رؤساء الدول والحكومات والوزراء المشاركين في مناقشة اليوم الهامة هذه .وتعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن امتنانها البالغ لمبادرة نيوزيلندا بعقد هذه المناقشة المفتوحة. ونرى أنها تتيح فرصة ثمينة لتحليل التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية من جميع الزوايا.

ونعرب عن شكرنا وتقديرنا للأمين العام لهذه المنظمة الهامة، السيد بان كي – مون.

إن هناك ٣٧ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنضوي لمجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية – وبعبارة أخرى، خمس العضوية الإجمالية للمنظمة، بما في ذلك ١٦ دولة شقيقة في منطقة البحر الكاريبي.وفنزويلا أيضا من بلدان منطقة البحر الكاريبي، ما يجعلها على إدراك تام بأوجه الضعف والتفاوتات المحددة التي تواجهها تلك الدول، وخصوصا تلك الأوجه التي تحدُّ من إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة. وتتسم الدول الجزرية الصغيرة النامية الصغيرة في المقام الأول بصغر حجم السكان وسعة نطاق حدودها البحرية، ما يجعلها عرضة لتأثير العوامل الخارجية والكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ والتحولات الاقتصادية العالمية والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاستغلال الأجنبي لمواردها الطبيعية.وتعاني هذه الدول من الدمار الهائل الذي يسببه النموذج الرأسمالي.

لقد أدى انفجار العولمة الليبرالية الجديدة في عقد الثمانينات من القرن الماضي، بما في ذلك توسيع مناطق التجارة الحرة، وإزالة الضوابط المنظِّمة للأسواق المالية، وخصخصة مؤسسات الدولة، علاوة على التسارع المذهل في وتيرة تطوير التكنولوجيا في مجالات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى زيادة ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويجب أن نذكر في مقدمتها تاريخيا ضحايا الأضرار التي سببتها المرحلة الأخيرة من النموذج الاستعماري الذي وصل إلى منطقة البحر الكاريبي مقترنا بآثار شتى ما تزال تلحق الضرر بالمنطقة إلى اليوم.

ولا يكمن أكبر تهديد خارجي لأمن هذه الدول في تأثير أي من فرادى الدول عليها، وإنما في الضغوط الناشئة عن شكل الاستعمار الحديث المتمثل في ديكتاتورية رأس المال الدولي.وعلاوة على ذلك، تشعر تلك الجزر بأنها غير مرغوب فيها من قبل البلدان المتقدمة والمؤسسات المتعددة الأطراف من قبيل منظمة التجارة العالمية، بل وحتى المنظمات غير الحكومية التي تحدد القواعد والخيارات المتاحة لتلك البلدان.ويضاف إلى كل هذا، وليس أقل أهمية منه، التهديد الذي يمثّله تغيّر المناخ.وبالرغم من أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي الأقل

مسؤولية عن تدمير البيئة، فهي من بين أكثر البلدان تعرضا لتهديد النموذج الافتراسي للبيئة ومن أول ضحاياه.

بيد أن الاستجابة للتحديات والتهديدات التي تواجهها هذه الفئة من الدول لا يمكن أن تكون باتباع النُهج الشرطية والعسكرية المهيمنة. وينبغي أن يتصدى المجتمع الدولي للتحديات والتهديدات في مجال التنمية المستدامة وتغير المناخ، علاوة على تلك الناشئة عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والقرصنة الدولية عن طريق التضامن والتعاون الحقيقيين من جانب البلدان المتقدمة على وجه الخصوص، وهو تناقض لم يُحَل بعد في إطار النموذج الرأسمالي بالذات. ومن الجدير بالذكر أن منطقة البحر الكاريبي إقليم سلمي خال من أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من أوجه القصور التي تعانيها مجموعة الدول هذه، فقد أسهمت إسهاما كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين ووفت بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات الناشئة منها عن قرارات المجلس. فهي ليست دولا مصنّعة للأسلحة وليست لديها أية نوايا توسعية تدفعها إلى غزو أراضي البلدان الأخرى وقهر سكانها. ويجب على تلك البلدان أن تواصل العمل معا على وضع آليات للتفاوض الجماعي على أساس سعة تمثيلها في المنظمات الإقليمية والدولية، وينبغي الاستماع إلى صوتها وأخذه في الاعتبار على أساس المساواة في السيادة بين الدول بغض النظر عن حجمها وعدد سكانها. ومن المهم إعلاء صوت تلك البلدان وتوسيع نطاق آليات التعاون فيما بينها بهدف تحقيق تعددية الأطراف على نطاق واسع وبناء عالم متعدد الأقطاب والمراكز من شأنه الالتزام بقيادة الدول وإعطائها الأولوية. ويؤدي التعاون فيما بين بلدان الجنوب دورا رئيسيا أيضا في بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها.

إن بوسعي التكلم بإسهاب عن الآلية الاستثنائية للتضامن والوحدة التي يمثلها تحالف دول الكاريبي وفنزويلا (تحالف بتروكاريبي). وما فتئت فنزويلا تعزز آلية للتعاون تمضي إلى ما هو أبعد من أمن الطاقة أو مجرد التشريعات المتعلقة بالطاقة إلى تهيئة الظروف التي تمكّن الملايين من الأشخاص من التغلب على الفقر. وهي تستند إلى مبادئ التجارة العادلة والجهود التكميلية والعدالة الاجتماعية والتضامن فضلا عن الرغبة المشتركة في تحقيق التقدم. وتمثل آلية التكامل والوحدة هذه نموذجا للمنطقة وأداة رئيسية لدعم حق البلدان الأعضاء في التنمية. وأشيد إشادة خاصة برئيس الوزراء في جامايكا، السيد بورتيا سمبسون ميلر، اعترافا بالجهود الاستثنائية التي بذلتها جامايكا في تعزيز آلية الوحدة هذه.

لقد أبدى الرئيس هوغو شافيز فرياس التزاما قويا إزاء شعوب منطقة البحر الكاريبي، وساعد على تحويل المنطقة من سوق رئيسية لشركات الطاقة العابرة للحدود الوطنية إلى منطقة موجهة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب والبلدان الشقيقة في منطقة البحر الكاريبي. ومن بين الدول الأعضاء الـ ١٨ في تحالف بتروكاريبي، هناك ١٥ دولة جزرية صغيرة نامية. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها الإمبريالية لنزع الشرعية عن تلك المنظمة الإنسانية التي تمثل الأساس لأكثر القيم التي تعتز بها بلدان التحالف، على حد قول الرئيس نيكولاس مادورو موروس، فقد أثبتت فعاليتها وبيّنت أننا شعوب يمكننا أن تعمل معا بروح من الصداقة والوحدة والتضامن.

وتسهم فنزويلا أيضا في تحقيق التنمية البشرية في منطقة البحر الكاريبي عن طريق برامج الرعاية الصحية الدولية من قبيل ''البعثة المعجزة'' التي تمكّن بفضل جهودها أكثر من ٤ ملايين شخص في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من استعادة بصرهم. ونفّذنا حتى الآن – عبر تحالف بتروكاريبي – ٤٨٨ مشروعا اجتماعيا موجها نحو توفير السكن الصحي وخدمات التعليم للملايين من الرجال والنساء والأطفال.

ويسرُّ فنزويلا أن تواصل تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الآليات والتدابير الأخرى التي من

بينها إنشاء شراكات حقيقية ودائمة نأمل أن تسهم بفعالية في تعزيز سيادة الدول وسياساتها في مواجهة التحديات في ميداني تحقيق التنمية المستدامة وصون السلم والأمن الدوليين.

وأخيرا، أود أن أنقل الرسالة التالية من الرئيس الدستوري لجمهورية فنزويلا البوليفارية، الرئيس نيكولاس مادورو موروس، الذي خلف هوغو شافيز فرياس في المنصب:

”إن الشعب الفنزويلي عموما، الحكومة البوليفارية والأمة الفنزويلية بأسرها، شعب محب للسلام ويواصل العمل يوميا على الوفاء بالتزامه حيال السلام، ونحن معتزون بذلك التراث الذي ننتمي إليه.وما زلنا نواصل التعاون بروح من التضامن مع الآخرين، علاوة على ارتياد صيغ التكامل الساعية إلى إيجاد حلول مشتركة للصعوبات والمشاكل االتي يواجهها المحرومون والمحتاجون بالإضافة إلى المستبعدين والمهمشين تقليديا. ونحن على ثقة بالحوار المباشر والاتصالات الجارية.ولدينا اقتناع راسخ بالقانون الدولي ما دمنا نسلّم بصلاحية القواعد والمعايير الدولية المعنية بتحقيق التعايش السلمي في اقتران مع مبدأ الحفاظ على الصداقة وعلاقات حسن الجوار وتطويرهما.

”إننا بلد كافح من أجل استقلاله وحقق الانتصار في ذلك الكفاح.ولقد وُلِدنا في منطقة ورثناها عن أولئك الذين كافحوا من أجل حريتنا وتأتّى لهم النصر والتحرر من أغلال الاسترقاق الاستعماري والإمبريالي.

”واليوم، يمكننا القول إن لدينا وطناً يتمتع بالحرية والسيادة وأننا نمارس دبلوماسية تُعلي مبادئ البوليفارية والسلام. لقد اجتزنا الطرق الوعرة لليبرالية الجديدة، وبفضل الرئيس هوغو شافيز، رفعنا علم بلدنا وانفصلنا عن النموذج الليبرالي الجديد الذي اضطهد شعبنا وشعوب بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

”وعلى الرغم من الأخطار الجسيمة التي تهدد الحكومات التقدمية في المنطقة التي ترسّخ النماذج الوطنية المتمتعة بالاستقلال عن المراكز الإمبريالية والتي تبني حقائقها وهوياتها الوطنية والإقليمية، فلا شك لدينا في أن الشعوب، فضلاً عن شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية لمنطقة البحر الكاريبي الأثيرة لدينا، ستواصل دحر الذرائع الإمبريالية التي تسعى مرة أخرى إلى فرض نموذجها القائم على الاعتماد الجشع على مواردنا الطبيعية. إن شعب فنزويلا ملتزم أكثر من أي وقت مضى بمبادئ المنظمة ومقاصدها، وبالتحديات الكبرى التي تواجه توطيد عالم أكثر أمناً وسلاماً.

”فلنوحد جهودنا الرامية إلى بناء عالم متعدد الأقطاب ومتعدد المراكز، يؤمن بقوة بالمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي استقلال الدول. وبالمثل، مع تراث الاتحاد الذي خلّفه لنا محررنا العظيم، سيمون بوليفار، أبو أمريكا، وبحلول الذكرى المئوية الثانية هذا العام للرسالة التي بعثها من جامايكا، فإننا نعتبر أنفسنا جزءاً من الوحدة التي تجمعنا بإخواننا في منطقة البحر الكاريبي.

”وعندما تقرر الشعوب أن تتحرر وتحصل على سيادتها واستقلالها، فلا توجد قوة، مهما كانت سلطتها، يمكن أن توقف ذلك.“

السيد أوغوستو (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، نشكر معالي السيد موراي مكولي، وزير خارجية نيوزيلندا، على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة. ونرحب برئاسة نيوزيلندا لمجلس الأمن ونهنئها على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن التحديات الأمنية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية ولوضع هذه المسألة الهامة في مركز اهتمام المجتمع الدولي. كما نشكر الأمين العام والشخصيات

الرفيعة المستوى من ساموا وجامايكا وسيشيل على إحاطاتهم الإعلامية المتبصرة.

ولم يبدأ إيلاء الاهتمام الواجب بالمخاطر المحدقة بملايين الناس الذين يقطنون هذه المجموعة من الدول إلا مؤخراً، والذين باتت أوجه الضعف لديهم أكثر حدة في السنوات الأخيرة مع العواقب الواضحة لتغير المناخ والنمو المتسارع للجريمة الدولية التي تؤثر عليهم. إن الدول الجزرية الصغيرة النامية مختلفة في جوهرها، متفرقة جغرافياً ومتباينة مناخياً، ولها متغيرات بعيدة المدى في مصفوفاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية والعرقية. ومع ذلك، فإنها تشترك جميعاً بتهديدات بيئية خطيرة، تفاقم منها التأثيرات الاقتصادية الخارجية، وتتضرر بشكل أكثر تواتراً وبصورة أشد بالكوارث الطبيعية. وارتفاع مستوى سطح البحر في نهاية المطاف هو الأمر المتوقّع الأكثر مدعاة للقلق. وإزاء هذه الخلفية القاتمة، يزداد إدراك المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى لحاجة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى عكس اتجاه السياسات السائدة.

إن مكافحة آثار تغير المناخ من خلال تحسين الممارسات البيئية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة هي حجر الزاوية في السياسات الرامية إلى التصدي للتحديات الضخمة التي تهدد سبل عيش سكان الجزر. إن مكامن الضعف المحلية داخلية المنشأ في تلك الدول؛ مثل النطاق الإقليمي والاقتصادي المحدود، وارتفاع النمو السكاني، وبطء وتيرة النمو الاقتصادي والتنوّع، وارتفاع مستويات البطالة والتدهور البيئي، هي عوامل مؤدية إلى توسّع الأنشطة الإجرامية وغير القانونية على اختلاف أنواعها التي تقوض تنمية الحياة الاقتصادية المشروعة، وتدمّر التماسك الاجتماعي وتهدد السلام والأمن.

لقد تزايد استهداف الشبكات الإجرامية عبر الوطنية لهذه الدول الجزرية الصغيرة. وجذبت عزلتها الجغرافية وضعف هياكلها الأمنية شبكات الجريمة المنظمة، مما يجعلها فريسة سهلة لجميع أنواع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبشر، وللقرصنة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، مثل صيد الأسماك غير المشروع. وكثيراً ما تُستخدم عائدات تلك الممارسات لتمويل الإرهاب وأصبحت مسألة تتعلّق بالسلام والأمن الدوليين.

إن انعدام الفرص الاقتصادية في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحديات تغير المناخ والجريمة العابرة للحدود الوطنية هي مسائل خطيرة يتعين التصدي لها. وليست الحلول الدائمة للمشاكل التي تعاني منها هذه المجموعة من البلدان ممكنة إلا بمساعدة دولية. وبما أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد بشكل كبير على الأنشطة البحرية والساحلية، فهي تواجه خطر تعطيل نشاطها الاقتصادي كلّياً في المستقبل المنظور، بسبب الفيضانات التي تؤثر بشكل أكثر شدة على المناطق والمدن الساحلية، وعلى الهياكل الأساسية الاقتصادية مثل الموانئ والمرافئ ومواقع صيد الأسماك وصناعات الصيد ومصانع التجهيز والصناعة السياحية الهامة جداً.

وقد بلغ الصيد المفرط أبعاداً مثيرة للجزع، مما يعرض للخطر بقاء كثير من الأنواع البحرية. وكان لهذا أثر سلبي شديد على النظم الإيكولوجية البحرية والأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه معيشة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن فقدان الأراضي بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر يشكل أيضاً تهديداً كبيراً للدول الجزرية الصغيرة النامية وتنميتها المستدامة. وتواجه بعض هذه البلدان تهديدات حقيقية لوجودها. وثمة حاجة ملحة إلى وضع استراتيجية مزدوجة المسار في التصدي لتلك التحديات: لتقديم المساعدة المحددة في المجالات المتصلة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، ووضع نهج للتنمية المستدامة يناسب بأفضل وجه حقائقها وقيودها وتحدياتها. وبما أن الأنشطة البحرية والساحلية هي

القوى المحركة للحياة الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية، يجب أن يكون النهج قائماً على النمو الاقتصادي المستدام المهتم بالناحية البيئية والشامل لجميع الفئات الاجتماعية، وذلك لزيادة إمكاناتها الإنمائية إلى أقصى حد، وعلى الاستثمار المنتج في البنية التحتية الحديثة القوية، على أساس المزايا النسبية التي توفرها الأنشطة الاقتصادية البحرية.

تؤدي الأنشطة البشرية إلى تفاقم المشاكل عن طريق التعجيل بوتيرة تغير المناخ وعواقبه. إن التصحر وفقدان التنوع البيولوجي وانعدام الأمن الغذائي، من بين مشاكل أخرى، قد بلغت مستويات لا بد من الإسراع بعكس اتجاهها. وفيما يرتبط بالاحتباس الحراري وما له من تأثير على تغير المناخ، تبرز الحاجة إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة بغية حماية البيئة ومستقبل الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتصدّر بعضها التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة. ويتوقع من المجتمع الدولي أن يُقدم المساعدة التي تمسّ الحاجة إليها في نقل التكنولوجيا والموارد المالية لمساعدتها على السعي في ذلك الاتجاه ولضمان مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً.

وقد بدأ المجتمع الدولي بإبداء الالتزام بشأن هذه المسألة. وجدّد المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في ساموا عام ٢٠١٤، الالتزام السياسي بتلبية الاحتياجات الخاصة بهذه الدول ومعالجة مواطن ضعفها من خلال التركيز على الإجراءات العملية، وتحديد التحديات والفرص الجديدة والناشئة لأغراض التنمية المستدامة لهذه الدول والتصدي لها، ولا سيما من خلال تعزيز الشراكات. إن إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، التي اعتمدت في ذلك المؤتمر، قد أكّدت على النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والقضاء على الفقر وإدارة الموارد الطبيعية باعتبارها أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة لتلك الدول.

ويحدونا الأمل في أن يساهم الاتفاق الدولي الجديد المتعلق بتغير المناخ، الذي يتم التفاوض بشأنه حاليا ليجري اعتماده في مؤتمر باريس بحلول نهاية عام ٢٠١٥، في تخفيف بعض العبء الاقتصادي الملقى على عاتق الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتأثير تغير المناخ على الصعيد العالمي.

السيد ريفيروس مارين (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر نيوزيلندا على هذه المبادرة إلى مناقشة المسائل التي تؤثر في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن أوجه الضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية تنشأ من عدم قدرتها على التصدي للتحديات والحالات المستجدة ذات الآثار العالمية، التي يمكن أن تعرض للخطر الاستقرار والمعيشة في هذه البلدان، والسلام والأمن الإقليميين والدوليين. والتعاون من أجل تحقيق التنمية أمر حاسم بالنسبة إلى التصدي لهذه التهديدات. ولقد قدمت شيلي تعهدا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي تساهم بالتالي، إلى جانب بلدان الجماعة الكاريبية، في تشاطر القدرات وتدريب رأس المال البشري عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب.

ومع جميع بلدان الجماعة الكاريبية، تعمل شيلي على تنفيذ برامج للتعاون في تدريس الإسبانية، والعلاقات الدولية، والوقاية من الكوارث، ودعم نظم الصحة النباتية والحيوانية. وهذا ينطوي دائما على اتباع نهج بين بلدان الجنوب؛ وبعبارة أخرى، يجري تبادل الخبرات من خلال قيام علاقة أفقية، لا سيما من أجل إيجاد القدرة على تصميم السياسات العامة وتنفيذها.

وأود أن أسلط الضوء على اثنين من البرامج المحددة. نحن نقوم بتنفيذ واحد في الجمهورية الدومينيكية، تحت عنوان ”تحسين فرص العمل للشباب“، بمشاركة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. ويتمثل هدفه في تحسين فرص الحصول

على الائتمانات الصغيرة، وتشجيع الأعمال الحرة للشباب بالاشتراك مع الحكومات المحلية. ويتمثل هدف البرنامج الثاني الأكثر شمولا في تعزيز وكالة الصحة الزراعية وسلامة الأغذية في الكاريبي، حيث هناك مؤسستان لشيلي – وكالة شيلي لجودة الأغذية وشؤون السلامة ومرفق الزراعة والثروة الحيوانية – قد تم اختيارهما من جانب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بغية تقديم التعاون لمنطقة البحر الكاريبي.

وهذان مثالان محددان على التعاون، وهما يشكلان جزءا من برنامج أوسع نطاقا بكثير يجري تنفيذه على أساس ثلاثي. ومن خلال هذا النهج، تستطيع شيلي أن تتشاطر خبرتها في مجال تصميم وتنفيذ السياسات العامة التي يتم أيضا تقييمها بعناية من حيث الممارسات التي تسفر عن نتائج إيجابية. ونحن نعتقد أن هذا هو السبيل الأفضل أمام المجتمع الدولي لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في التغلب على ضعفها. ولكن هناك كذلك أنشطة عالمية رائدة في هذا الاتجاه.

ونحن جميعا ندرك الخطر الذي يشكله تغير المناخ، والحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق شامل وفعال في المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس ٢١. وهذا أمر هام على نحو خاص للبلدان الجزرية الصغيرة، التي هي أكثر عرضة لآثار تغير المناخ ودورات الكوارث الطبيعية. ويجب إيلاء اهتمام لأثرها على الثقافات وأشكال الحياة، وإمكانية التسبب بالظواهر المزعزعة للاستقرار مثل التشريد القسري.

واستغلال الموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها، بما في ذلك صيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم، يهيئان مناخا من عدم الاستقرار عن طريق منع الوصول إلى سبل العيش الأساسية. ويجب أن يتضمن الحكم العالمي سبل حماية هذه الثغرات الأمنية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه المسائل هي محط اهتمام خاص للمجلس للمرة الأولى اليوم، ونحن لذلك نهنئ نيوزيلندا على هذه المبادرة. فهي موضع دراسة بصورة منتظمة في مختلف المنتديات، ولكن لا يمكن للمجلس أن يتجاهلها.

وشيلي على استعداد للإسهام في هذا المجال. ففي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، سوف نستضيف المؤتمر الثاني لمحيطنا، وهو مبادرة تهدف إلى اعتماد التزامات طوعية بشأن التهديدات الخطيرة الثلاثة لمحيطنا. فالصيد غير المشروع واحد من العوامل الرئيسية التي تؤثر على أي مشروع أو تخطيط للصيد المستدام؛ والتلوث البحري الناجم عن المنتجات البلاستيكية قد أصبح مشكلة عالمية؛ وتحمض المحيطات وعلاقته بتغير المناخ يجعلان من الملحّ لنا اتخاذ إجراء جماعي. أمّا التنمية الشاملة في مجتمعاتنا فيمكنها أن تؤدي دورا أساسيا في كفالة الاستقرار السياسي، والحكم الديمقراطي، والتنمية والسلامة الإقليمية لدولنا، وهي عوامل تمنع بصورة فعالة نشوب الصراعات.

ونحن نرحب بهذه الفرصة لمناقشة هذه المسائل في مجلس الأمن والتأكيد، من منظور سياسي بارز بغية استدامة هذا الكوكب، على أهمية التوصل إلى اتفاق في مؤتمر باريس ٢١. وفي مؤتمر قمة المناخ الذي انعقد في نيويورك خلال أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ذكرت الرئيسة ميشيل باشيليت أن تغير المناخ يفاقم أوجه التفاوت ويضاعف التهديدات للسلام والأمن العالميين. لذلك، يجب علينا أن نتصدى لهذه المشكلة قبل أن يتعذّر عكس مسار الآثار الناجمة عنها.

إن شيلي على ثقة بأن هذه المناقشة المفتوحة سوف تساعد على تعزيز الواقعية والوعي داخل مجموعات البلدان والمناطق. ومن الضروري العمل الجماعي الشامل بغية تعزيز التدابير الوقائية أساسا. لذا نحن نرحب بالشواغل التي أثيرت اليوم في المجلس بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يؤكد على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب، وهو الأمر الذي نقوم به مع بلدان الجماعة الكاريبية.

السيد غراسيا ألداث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أهنئ رئاسة نيوزيلندا لعرضها موضوع التحديات الأمنية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية على مجلس الأمن. وكما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن هذه الدول تمثل حالة خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، بسبب جوانب ضعفها الفريد من نوعه والخاص. وإسبانيا تدرك ذلك جيدا. لهذا السبب أردت أن أشارك شخصيا في هذه المناقشة. وفي الاسهام الذي سأقدمه، سوف أحاول التصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها هذه البلدان، وعرض وجهة نظر إسبانية بشأن هذه المسألة.

إن عام ٢٠١٥ هو عام رئيسي بالنسبة إلى خطة التنمية الدولية. والعملية الطويلة من المناقشات التي تؤدي إلى تعريف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كخطة عالمية وتحولية تفضي بالمجتمع الدولي إلى التركيز على الجوانب التي تتجاوز القطاعات التقليدية للتنمية. وفي جوهر هذا التفكير تكمن أهمية فهمنا في عالم اليوم لكيفية أن التهديدات للسلام والتنمية هي تهديدات مترابطة.

والنتائج المترتبة على تغير المناخ، لا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر، تمثل عائقا كبيرا أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ولكنها تشكل أيضا تهديدا خطيرا لبقائها وبقاء سكانها وأمنهم.

وبالمثل، وكما كشف مؤخرا التأثير الكبير للإعصار بام على فانواتو، وبلدان أخرى في المنطقة، فإن زيادة تواتر وحدة الظواهر الجوية البالغة الشدة تترتب عليها عواقب خطيرة للسلامة.

من المشروع تماما للبلدان الصغيرة، التي تعد مسؤوليتها عن انبعاثات غازات الدفيئة ضئيلة، دعوة المجتمع الدولي إلى تحمل المسؤولية عن التصدي لتغير المناخ. ونأمل أن يتمكن المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في باريس في كانون الأول/ديسمبر هذا العام، من التوصل إلى اتفاق شامل وعالمي وملزم قانونا طموح من حيث خفض الانبعاثات، ويراعي على النحو الواجب متطلبات التكيف في البلدان الأكثر ضعفا، ويتمسك بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة بما يتناسب مع قدرات كل دولة من الدول، مع مراعاة اختلاف الظروف الوطنية.

وكانت نتيجة التزام إسبانيا في ذلك الصدد هي عقد اجتماع صيغة آريا غير الرسمي لمجلس الأمن في ٣٠ حزيران/يونيه، بالاشتراك مع البعثة الدائمة لماليزيا، لتحليل دور تغير المناخ بوصفه عاملا مضاعفا للخطر يؤثر على السلام والأمن الدوليين. وشارك في ذلك الاجتماع نائب الأمين العام للأمم المتحدة، وستة وزراء، وعدد كبير من الممثلين الدائمين مع حضور قوي لممثلي المجتمع المدني. ومنحنا ذلك المجال لتقييم مدى إدراك المجتمع الدولي أن للعواقب المتزايدة لتغير المناخ آثارا واضحة على الأمن الدولي، وتحديدا على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وخلال الاجتماع، كانت هناك دعوات متعددة لإعداد نسخة مستكملة من تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ المعنون "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن" (A/64/350). وهذا أمر نؤيده مرة أخرى اليوم.

إن التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية أولوية لسياسة التعاون في إسبانيا، كما يتضح من المشاركة النشطة لوزير الخارجية والتعاون في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد العام الماضي في ساموا. ولهذا السبب، وقعت إسبانيا مذكرات تفاهم مع ١٣ من بلدان الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل دعم مشاريع التعاون التي تمولها إسبانيا وصندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق المعونة الإنسانية للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تتناول إسبانيا، من خلال ذلك الدعم، الاحتياجات والأولويات المحددة لكل بلد في مجالات مثل مكافحة تغير المناخ، وتعزيز قدرات الاستجابة للكوارث الطبيعية وتعزيز القدرات في القطاع الصحي وتأمين ما يكفي من إمدادات المياه. أسهمت إسبانيا، بما يتناسب مع كل هذا، بمليون يورو فيما يتعلق بمذكرة تحت رعاية إيطاليا، بالتعاون مع بلدان أخرى، أنشئت لتمويل الإجراءات ذات الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تعزيز قدرتها على مواجهة آثار تغير المناخ.

كما يشكل انعدام الأمن، والقرصنة، والاتجار بالمخدرات والعنف والجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديدا خطيرا للدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يعرض أمنها للخطر، ويعوق الأداء اليومي لمؤسساتها العامة، ويقوض احترام حقوق الإنسان، ويلحق أضرارا بالقطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الحاسمة للنمو، ويؤثر سلبا على منظوراتها الإنمائية.

من الضروري بالتالي مواءمة جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة - وخاصة الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا، لمساعدة تلك البلدان على الحد من مستويات الجريمة فيها وتعرضها للاتجار غير المشروع. إن إسبانيا، إدراكا منها لتلك الحاجة، ما فتئت تدعم مشاريع التعاون في منطقة البحر الكاريبي لمنع العنف وتهميش الشباب. وفي نفس السياق، شاركنا في مبادرة أمن حوض البحر الكاريبي، وقد شاركنا في فريق الجهات المانحة للشؤون الأمنية. إن إسبانيا، بسواحلها التي تمتد آلاف الكيلومترات والموقع الجغرافي الذي كثيرا ما يجعلنا بوابة للمشتغلين بالاتجار غير الشرعي إلى أوروبا، مستعدة تماما أن تقدم خبرتها في مجال رصد مياهها الوطنية ومجالها الجوي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

نحن ندرك أن المحيطات والبحار، فضلا عن الموارد البحرية والساحلية، تشكل عنصرا أساسيا من عناصر الهوية والاقتصاد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولذلك فإننا ندرك أهمية الحفاظ على ذلك التراث. بالنسبة لإسبانيا، فإن مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير الموثق أولوية، لأن أثره السلبي على حفظ وإدارة موارد مصائد الأسماك غير مقبول في رأينا. إن إسبانيا ملتزمة التزاما ثابتا باستدامة موارد مصائد الأسماك، الأمر الذي يتجلى في الطريقة التي ندير بها أسطول الصيد الوطني، الذي يخضع لأعلى مستويات الرصد والامتثال في العالم. وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن أن إسبانيا ستستضيف في تشرين الأول/أكتوبر المقبل اجتماعا في مدينة فيغو للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وهي مناسبة تهدف إلى تعزيز المناقشة بشأن الحاجة إلى اعتماد استراتيجية مستقبلية من شأنها كفالة استدامة مصائد الأسماك.

استندت حملتنا الانتخابية لمجلس الأمن إلى الحوار والشراكة والالتزام. وبغية تنفيذ تلك المبادئ، جعلنا معاييرنا هي الشفافية والمساءلة واسترشدنا بها في أعمالنا داخل المجلس منذ أصبحنا عضوا منتخبا. والتزاما بهذين المبدأين، عقدنا عدة اجتماعات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع مراحل حملتنا الانتخابية، استطعنا من خلالها الاستماع بوضوح إلى أولويات تلك الدول وشواغلها. ونحن ندرك اليوم تماما، أكثر من أي وقت مضى، أنه من الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي بقوة هذه الدول بغية مساعدتها في التغلب بفعالية على أوجه الضعف المذكورة آنفا. ولهذا السبب، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام إسبانيا الثابت بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في الكفاح من أجل تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها الثلاثة: ألا وهي السلام والأمن والتنمية.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئاسة نيوزيلندا على عقد هذه الجلسة بشأن تحديات الأخطار

والأمن التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أرحب بجميع الشخصيات البارزة والوزراء المتواجدين هنا اليوم. وأشكر الأمين العام بان كي – مون، ورئيس وزراء ساموا، ورئيس وزراء جامايكا ووزير مالية سيشيل على بياناتهم.

أقر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، بوجود مجموعة تعرف باسم ''الدول الجزرية الصغيرة النامية''. وأصبح هذا الاعتراف رسميا ببرنامج العمل لمساعدتها، الذي اعتمد في المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٤ في بربادوس. وأوردت استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس عددا من المجالات ذات الأولوية.

إذا كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية تشترك في العديد من الخصائص مع الدول الأخرى، إلا أنه قد تم الاعتراف بأنها تواجه أيضا تحديات خاصة بها. إذ تعاني من الضعف من حيث نظمها البيئية والعوامل الاقتصادية الاجتماعية والكوارث الإنسانية المتصلة بتغير المناخ. إن الأخطار التي تهدد السلام والأمن لا تتعلق بالتراع المسلح فحسب، بل يمكن أن تنشأ أيضا من الطبيعة نفسها نتيجة للأنشطة البشرية وأثرها على البيئة. أدى الاحترار العالمي للمحيطات إلى ذوبان الأنهار الجليدية وارتفاع مستوى سطح البحر، مما يهدد مستقبل العديد من الجزر في جميع أنحاء العالم. ويشكل ذلك تهديدا حقيقيا للأمن الدولي ويتطلب تدابير عاجلة والتزاما ثابتا للبشرية بإيجاد حل سريع وعالمي لتلك المشكلة.

إن أثر الإعصار بام، الذي ضرب سواحل فانواتو ووقع خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث في اليابان في آذار/مارس الماضي، حصد العديد من الأرواح وتسبب في أضرار مادية جسيمة. وكان بالطبع إشارة قوية أرسلتها الطبيعة نفسها لنا. يجب أن نتعلم الاستماع إلى الطبيعة، من أجل فهم أفضل للأنواع الجديدة من التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لمجلس الأمن التفكير بشكل متعمق في دوره ومكانه من التصدي لتلك التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين.

كما تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية العديد من التحديات المتعلقة بوصول منتجاتها إلى الأسواق الدولية، واحتياجاتها من الطاقة والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، وتنمية السياحة. ويفاقم من ذلك أيضا الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والجرائم الإلكترونية، وبالطبع القرصنة، التي ما زالت تقوض الجهود الإنمائية في العديد من البلدان، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. من أجل تقديم مساعدة أفضل للدول الجزرية الصغيرة النامية في التصدي للتحديات المذكورة آنفا، من الأهمية بمكان التركيز على إنشاء نظم الإنذار المبكر على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية الدولية.

لقد كان المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ في آبيا، فرصة للمجتمع الدولي ليجدد التزامه بالمساعدة في تنمية تلك البلدان خلال العقد القادم وتحديد المسار الذي يتعين اتباعه.

ويجب تجسيد هذا المسار في برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي هدفه الرئيسي بناء مستقبل أفضل للأجيال المقبلة، بدون ترْك أي شخص رهينة التهميش. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تضامن المجتمع الدولي بأسره لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ختاماً، أود أن أرحب بتعيين الأمين العام بان كي – مون لممثل رفيع مسؤول عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقدير ماليزيا لكم، سيدي،

ولوفد نيوزيلندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة وحسنة التوقيت. وأود التنويه بحضور العديد من القادة والوزراء في القاعة هذا الصباح، بما يؤكد إلحاح مناقشة أبعاد السلام والأمن الدوليين للتحديات متعددة الوجوه، التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية اليوم.

إنَّ ماليزيا ترحب بهذه المناقشة التي نرى أنها توفر منبراً قيماً لمناقشة وتبادل الآراء بشأن الكيفية التي يمكننا بها بشكل جماعي أن نتصدى لتحديات السلم والأمن التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الشامل. ويود وفد بلدي أيضاً أن يشكر كلاً من الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، ورئيسَي وزراء ساموا وجامايكا، فضلاً عن وزير مالية سيشيل، على إحاطاهم الإعلامية التي تابعناها باهتمام كبير.

وتعتقد ماليزيا أنَّ المحنة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة تأثير تغير المناخ على بلداها وسكاها، يجب أن تحظى بالاهتمام اللازم من قِبَل المجلس. وإننا نؤيد الفكرة القائلة إنَّ تغير المناخ إذا تُرك على حاله يمكن أن يكون، في الحقيقة، أكبر مضاعِف للتهديد الذي يُعرِّض الأمن العالمي للخطر. وما يبدو واضحاً هو أنَّ تغيُّر المناخ يهدد الدول الجزرية الصغيرة النامية على المستويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. والتأثيرات العكسية لتغير المناخ، مثل تآكل السواحل وارتفاع مستويات سطح البحر تهدد السلامة الإقليمية، الأمن الغذائي، المياه، الطاقة، الصحة، وعلى نطاق أوسع، جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية للقضاء على الفقر. وعلى المدى البعيد، يشكل تغير المناخ تحدياً وجودياً لتلك الدول.

إننا نتشاطر الرأي القائل بأنَّ التحدي الذي يشكله تغير المناخ للدول الجزرية الصغيرة النامية يتفاقم جراء عوامل معينة. فحجمها الصغير مثلاً يحدُّ من قدرها على استغلال فرص النمو، ويقلِّص خياراها من أجل التنوع الاقتصادي، بما يؤدي إلى الاعتماد المتزايد على التجارة والتبادل التجاري. وهذه التحديات الخاصة جداً بالدول الجزرية الصغيرة النامية تستحق أن نوليها الاهتمام والاعتبار الخاص. وينبغي ألاَّ نسمح لتلك العوامل بإضعاف قدرات الدول أو تهديد استقرارها في نهاية المطاف. فلا يمكن أن يحلَّ السلام والأمن بدون التنمية، ولا يمكن تحقيق التنمية بدون السلام.

والمجال الآخر المثير للقلق هو حقيقة أنَّ الموارد المالية الكافية لم تتوافر حتى الآن للدول الجزرية الصغيرة النامية، لتنفيذ مشاريع التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وفي هذا الصدد، يسرُّ ماليزيا التنويه بقرار مجلس الصندوق الأخضر للمناخ، الهادف إلى تخصيص حدٍّ أدنى قدره ٥٠ في المائة من مخصصات التكيف للبلدان الضعيفة بشكل خاص، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتعتقد ماليزيا أنه يجب تزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية بالقدرة اللازمة للوصول إلى الصندوق. وفي الوقت نفسه، يمكن بذل المزيد من الجهود القوية نحو الحدِّ من تأثيرات تغيُّر المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية، إن تسنى التوصل إلى اتفاق بشأن أهداف لخفض انبعاثات غاز الدفيئة في الدورة الحادية والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وبهدف فهم أفضل لتلك التحديات، وفي مسعىً لإحراز مزيد من التقدم في التصدي لها، كان من دواعي سرور ماليزيا مشاركة إسبانيا في استضافة اجتماع بصيغة آريا للمجلس بشأن موضوع مماثل في الشهر الماضي. وكان من بين وجهات النظر الرئيسية التي جرى تبادلها أثناء الاجتماع ضرورة زيادة مشاركة ز المجلس بشأن الآثار الأمنية لتغير المناخ.

والاتفاقات المتعاقبة التي أُبرِمت في بربادوس وموريشيوس مهّدت السبيل لمسار ساموا (قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩، المرفق) الذي اتُّخِذ في السنة الماضية بالتحديد، في المؤتمر الدولي

الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والذي سعى، بين أمور أخرى، إلى تعزيز قدرة تلك الدول على تحقيق مزيد من التنمية المستدامة. ومن بين أمور أخرى، دعا مسار ساموا منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق إدراج أولوياتها في الأطر المناسبة للمنظومة.

وتبقى ماليزيا ملتزمة بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في سعيها إلى التنمية المستدامة. وهي تعتقد أنَّ تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات عنصران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. وقد دأبنا على تقديم المساعدة التقنية وتبادل الخبرات في تلك المجالات عبْر برنامج التعاون التقني الماليزي. وقد شهد البرنامج، منذ بدايته في عام ١٩٨٠، مشاركة نحو ٣ ٤٠٠ مشترك من ٤١ دولة جزرية صغيرة نامية. وبخلاف الدورات التدريبية القصيرة في ماليزيا، نقدِّم أيضاً خدمات الخبراء للدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات التي تتمتع ماليزيا فيها بخبرة معروفة وذات صلة. ومنذ مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا في السنة الماضية، زادت ماليزيا مخصصاتها لبرنامج التعاون التقني الماليزي للدورات التدريبية والبرامج ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وحتى تاريخه من عام ٢٠١٥، حضر ما مجموعه ٥٨ مشتركاً من تلك الدول ١٩ دورة تدريبية قصيرة. وتبقى ماليزيا ملتزمة بتبادل خبراتها الإنمائية مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة في مجال القضاء على الفقر وبناء القدرات، على كلا المستويين الإقليمي والدولي.

إنَّ مسائل السلام والأمن التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية ستكون لها آثار بعيدة المدى خلال العقود المقبلة. ويجب أن نواصل تسليط الضوء على التحديات الفريدة التي تواجه تلك البلدان، بغية حشد دعم دولي أكبر لاحتياجاتها الإنمائية. وإننا نحثُّ المجلس على الإصغاء إلى أصوات الدول الجزرية الصغيرة النامية واتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان أن مسارها نحو مستقبل يتَّسم بالقدرة على الصمود يتسم بالاستقرار والأمن.

السيد كونونوتشنكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد سبق لمجلس الأمن أن عقد مناقشات مفتوحة بشأن المخاطر التي تشكلها الجريمة المنظمة عبْر الوطنية، القرصنة، الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتغير المناخ. وكان من الأمثلة الأخيرة على ذلك اجتماع بصيغة آريا بشأن تغير المناخ، الذي عُقِد في الشهر الماضي.

ونأمل لمناقشة اليوم أن تمكِّننا من التركيز على التداعيات والتهديدات الأخرى التي تواجهها إحدى أضعف المجموعات، وهي الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المهم أننا نركِّز اليوم على هذه الدول، بينما المجتمع الدولي على عتبة اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تشمل طيفاً واسعاً من الوسائل والموارد لتنفيذ الخطة الجديدة. والاحتياجات المُلِحَّة لسكان تلك الدول البالغ عددهم ٥٠ مليون نسمة، جديرة بأن تتجسَّد في الخطة الجديدة بصورة ملائمة.

إنَّ مواقع الدول الجزرية الصغيرة النامية على امتداد المسارات التجارية الهامة، والثغرات الخطيرة في الأنظمة الأمنية العالمية، تحوِّل تلك الدول إلى نقاط عبور مريحة للمشتغلين في الاتجار بالموارد الطبيعية، الحياة البرية، المخدرات والأسلحة. والمخاطر التي يشكلها تمويل الإرهاب من خلال عائدات الجريمة شديدة، كما أشير بحق في القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤). وإننا مقتنعون بأنَّ التصدي الفعال لمخاطر الجريمة المنظمة عبْر الوطنية، الاتجار بالمخدرات والقرصنة يعتمد على إجراءات المجتمع الدولي بأسره، مع دور ريادي تؤديه الأمم المتحدة.

ومن المهم مواصلة تعزيز الأساس القانوني والمعاهدات من أجل التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبْر الوطنية والقرصنة. ولا يمكننا أن نتوانى في جهودنا لإيجاد وتطوير آليات لتقديم القراصنة ورعاة التجارة الإجرامية للعدالة. وإننا

ننوِّه بالخبرة القائمة المتراكمة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المجال. وتقديم المساعدة التقنية المتخصصة لتلك الدول من أجل بناء القدرات في وكالات إنفاذ القوانين وتعزيز أمن الحدود يتَّسم بأهمية خاصة.

ونود أن نؤكد بشكل منفصل على دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مكافحة التحديات الإجرامية. ومن المهم على المستوى الوطني تهيئة الظروف اللازمة لإرساء تعاون كامل بين هيئات الأعمال التجارية والهيئات الحكومية في هذا المجال.

ونتيجة لتغير المناخ، فإنَّ المحيطات تنتزع الأرض تدريجاً من الدول الجزرية الصغيرة النامية، مغيِّرة توازن الأنظمة الإيكولوجية والهيكليات الاقتصادية التقليدية لتلك الدول، ومهدِّدة أساليب حياتها.

إن الاتحاد الروسي يدعو باستمرار إلى اتباع نهج شامل ومتكامل في معالجة تغير المناخ في إطار المنتديات الدولية المتخصصة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونحض جميع الدول الأعضاء، وفقا لنداء ليما للعمل المناخي، على أن تقدم إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ معلومات عن معايير الالتزامات المحتملة في إطار اتفاق يبرم في المستقبل بشأن المناخ، كما فعلت روسيا وعدد آخر من البلدان. ونعتقد أننا لن نتمكن من إحراز تقدم في مؤتمر الاتفاقية الإطارية المقرر عقده في باريس في كانون الأول/ديسمبر إلا بتفهمنا لمسؤوليتنا الجماعية واستعدادنا للسعي إلى حل توفيقي.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن لأي اتفاق أن يؤدي إلى نتائج إيجابية من دون إنشاء الآليات المالية والمؤسسية اللازمة لتنفيذه. إن حشد المساعدات المالية ونقل التكنولوجيات النظيفة بيئيا على النحو المنصوص عليه في خطة عمل أديس أبابا التي اعتمدتها الجمعية العامة قبل بضعة أيام في القرار ٣١٣/٦٩ (انظر A/69/PV.99)، وتفعيل صندوق المناخ الأخضر من الأدوات أساسية لتكيف النظم الاجتماعية والاقتصادية بنجاح في الدول الجزرية الصغيرة النامية مع الظروف الجديدة. ثمة عنصر هام آخر لتحسين التأهب لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية في حالات الكوارث وهو ضمان أن تنفذ في أسرع وقت ممكن الوثيقة الختامية لمؤتمر سنداي الدولي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث (قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني).

يعمل الاتحاد الروسي بهمة على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي عام ٢٠١٠، بلغ دعمنا لهذه المجموعة من البلدان نحو ٢٠ مليون دولار. إن مشروعنا المشترك، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تحسين التأهب لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ في حالات الكوارث الطبيعية أصبح في المراحل النهائية من التحضير بتمويل إجمالي يبلغ نحو ١٠ ملايين دولار. وبما أن مجلس الأمن ليست لديه الخبرة الفنية الشاملة في قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة، نعتقد أن بوسعه فعل المزيد في ذلك الصدد بالتأكيد على أهمية دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في التصدي للتحديات والتهديدات الجديدة التي تعترض طريق تحقيق التنمية المستدامة.

السيد دولانر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن السيدة أنيك جيراردين، وزيرة الدولة لشؤون التنمية والفرانكفونية، كان بودها أن تكون هنا للكلام عن موضوع الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتصدى لأخطار تتهدد السلام والأمن، وهي مسألة هامة بالنسبة لفرنسا، وقريبة جدا لقلب السيدة جيراردين، كونها هي نفسها من أرخبيل سان بيير وميكلون في شمال المحيط الأطلسي. لقد بقيت في باريس مضطرة حيث حال دون حضورها عمل هام، ولذلك طلبت مني أن أنقل إلى المجلس البيان التالي بالنيابة عنها.

”كان آملي أن أكون في المجلس اليوم، ولكن للأسف تبين لي بأن ذلك لم يكن ممكنا. أود أولا أن أشكر رئاسة نيوزيلندا على تنظيم مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. تؤيد فرنسا البيان الذي سيُدلى به في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي، وتود أن تشدد على النقاط التالية.

”أود أن أؤكد مجددا رسالة مفادها أنه لا يمكن أن تحقيق التنمية بدون أمن، ولا أمن بدون التنمية. فقد نقلت فرنسا تلك الرسالة إلى أفريقيا ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، ولكن من الصحيح في كل مكان في الدول الجزرية الصغيرة النامية أن الأمن ينطوي أيضا على توقع مخاطر مناخية. في العام ٢٠١٥، وهو عام أهداف التنمية المستدامة، والدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف الـ ٢١)، أود أن أشدد على ذلك الجانب، وأن أقدم مقترحا ملموسا بشأن التقدم المحرز.

”في مواجهة الزيادة في عدد الكوارث المناخية، لا أحتاج إلى التشديد على أهمية نظم الإنذار بالنسبة للمجلس. فنحن جميعا نتذكر إعصار بام الذي ضرب فانواتو أثنا انعقاد المؤتمر العالمي الثالث بشأن الحد من خطر الكوارث في سينداي. واقترحت فرنسا في المؤتمر هدفا بسيطا يتمثل في حشد دعم المجتمع الدولي لنصرة أشد البلدان ضعفا، بما في ذلك الجزر الصغيرة وأقل البلدان نموا، لتطوير نظم الإنذار المناخية لديها. تعتبر فرنسا أن جزءا من مسؤولية تبادل الدراية والخبرة الفنية يكمن في مساعدة تلك البلدان الأكثر تعرضا لتغير المناخ. هذا الموضوع سيكون محوريا في نجاح المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولهذا السبب، خصصنا مؤتمر مائدة مستديرة للمسألة في مؤتمر قمة المناخ لمنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٥، يعقد برئاسة رئيسنا، فرانسوا هولاند.

”إن المجتمع الدولي يعمل بالفعل على تعبئة أفرقة من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث والبنك الدولي. لقد مكن الإطار العالمي للخدمات المناخية من إحراز تقدم كبير. ولكننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق هدفنا. وحاليا، ليس لدى جميع أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة نظم إنذار عاملة، ولا يتوفر ذلك النظام إلا في أربع أو خمس دول من ٤٠ دولة جزرية نامية. والعدد بالنسبة لأقل البلدان نموا مماثل جدا لذلك العدد. وفقا للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ٥٤ في المائة من محطات الأرصاد و ٧١ في المائة من السواتل لا تقدم أي بيانات.

”مهما يكن من أمر، فإن نظم الإنذار تساعد بدرجة كبيرة في إنقاذ الأرواح والحد من التكلفة الاقتصادية للكوارث. لذلك عملت فرنسا، بالتنسيق الوثيق مع النرويج، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والبنك الدولي، على إطلاق مبادرة نظام للإنذار المبكر خاص بالمخاطر المناخية. إن أهدافها بسيطة، أولا، تعزيز وتوسيع نطاق العمل من جانب المجتمع الدولي في دعم نظم الإنذار في البلدان الضعيفة؛ ثانيا، تعبئة تمويل إضافي من أجل دعم وتعزيز التدابير الجارية فعلا من أجل المساعدة في تحقيق تغطية عالمية للسكان المعرضين للظواهر المناخية البالغة الحدة من الآن وحتى عام ٢٠٢٠. ويجب أن نعبئ التمويل لسد الفجوات وتمكين الأطراف الفاعلة في الميدان، على الصُعد الإقليمية والوطنية والمحلية، من العمل في ظروف جيدة، ليتسنى للسكان المعنيين الذين تتوفر لدى معظمهم الآن هواتف

محمولة وغيرها من وسائل الاتصالات الحديثة، ليتسنى تنبيههم في الوقت المناسب عندما تتهددهم أي كارثة.

”وأخيرا، تبرز مسألة الوسائل. إن الوسائل في متناول أيدينا. وإذا تمكنا من تعبئة حوالي ١٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠، ينبغي أن يكون بوسعنا تغيير الوضع في معظم البلدان. وفرنسا على استعداد للالتزام بذلك، وآمل أن يكون هذا هو حال جميع الموجودين هنا أيضا. سأطرح اقتراحانا خطيا ونأمل بين الآن وحتى أيلول/سبتمبر أن نتمكن من العمل معا لجمع الأموال. ونسمع أيضا عن اهتمام حقيقي بذلك من بلدان لديها الخبرة مثل المكسيك، وكوبا وغيرهما مفاده بأنها مستعدة لتقاسم خبراتها على الصعيد الإقليمي، على سبيل المثال. كذلك تنبغي تعبئة الأعمال التجارية، وبخاصة شركات التأمين وشركات التكنولوجيا. إننا بالعمل معا بوسعنا إحراز تقدم في هذا المشروع الذي قد يكون مفيدا جدا لأمن وتنمية الجزر الصغيرة.“

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة والفريدة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام، ورئيسي وزراء ساموا وجامايكا، ووزير مالية سيشيل على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة، وأشكر أيضا جميع الوزراء الآخرين على وجودهم هنا اليوم.

أود يا سيادة الرئيس أن ابدأ كلمتي بالثناء على المبادرة بعرض هذه المسألة على مجلس الأمن. فالدول الجزرية الصغيرة النامية جزء قيّم من أسرة الأمم المتحدة التي تشكل أكثر من ربع عدد أعضائها. فهي تبدأ من منطقة البحر الكاريبي إلى المحيط الهادئ، وتشكل تلك الدول شركاء هامين في العديد من القضايا، سواء أكانت تشمل التجارة أو الهجرة أو التصدي للجريمة. فمن خلال عضويتها في منظمات من قبيل الكومنولث البريطاني، فإنها تحضر الكثير في جعبتها من تاريخ مشترك وقيم مشتركة تبعث على الاهتمامات والشواغل المشتركة.

ولكن كما بين الأمين العام ومقدمو الإحاطات الإعلامية الآخرون، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات كبيرة تتصل اتصالا مباشرا بأعمال المجلس. ويمكن للتعرض لخطر الكوارث الطبيعة وانعدم الأمن في مجالي الغذاء والطاقة أن يحدثا آثارا غير متناسبة ومدمرة على تحقيق التنمية في هذه الدول.

ففي غرينادا في عام ٢٠٠٤، ألحق إعصار إيفان أضرارا بلغت تكلفتها ضعف كامل الناتج المحلي الإجمالي للجزيرة. وفي آذار/مارس هذا العام، ترك إعصار بام آلاف الأشخاص في فانواتو وغيرها من جزر المحيط الهادئ بدون مأوى. ومن المؤسف أن المجلس لا يحتاج إلى أي تعريف بالأضرار الناجمة عن الزلزال الذي وقع في عام ٢٠١٠ في هايتي، ولا تزال هايتي حاليا تتعامل مع عواقبه.

وبسبب أوجه الضعف هذه كثيرا ما تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية البلدان الأولى التي تواجه آثار المشاكل العالمية الناشئة. وبإمكان هذه الدول أن تكون طليعة لنا جميعا، ولذا من واجب المجلس أن يولي اهتماما وثيقا لحالتها ويقدم دعمنا استجابة لها. ويمكن للتحديات التي تواجهها، ما لم يتم التصدي لها، أن تشكل في نهاية المطاف تحديا لنا جميعا.

إن تغير المناخ هو المثال الأكثر وضوحا. فقد شهدنا حالات لا حصر لها لحالات تضاعف أخطار تغير المناخ وترابطها في الدول الجزرية الصغيرة النامية. فعلى سبيل المثال، في توفالوا يرتفع مستوى سطح البحر وفي بالاو أدى تآكل السواحل إلى تدهور الأرض الزراعية وتقويض الأمن الغذائي. وفي منطقة المحيط الهادئ، ألحق تحمض المحيطات الضرر بالأرصدة السمكية، مما أثر على الأمن الغذائي والاقتصادات على السواء، وفي جزر مارشال، أدت التغيرات المناخية إلى زيادة الظواهر الجوية البالغة الشدة مثل الأعاصير وموجات المد الهائلة.

ويمكن لتلك العوامل، ما لم يوضع حد لها، أن تؤدي إلى الهجرة الجماعية. وتقوم كريباس بالفعل بشراء الأرض في فيجي للمساعدة على تأمين مستقبلها. ونشهد بالفعل وقوع أضرار حقيقية على الاقتصادات، وخسارة المكاسب الإنمائية، والانتكاسات في القضاء على الفقر، وزيادة أعمال القرصنة والاتجار بالأسلحة. وهذه التحديات تؤثر على الجزر الصغيرة بصورة مباشرة؛ فهي تلقى بأعباء إضافية على كاهل البلدان المجاورة؛ وبوسعها الإضرار بالاقتصادات المترابطة على الصعيد العالمي.

ولن تكون المملكة المتحدة، بوصفنا دولة جزرية أنفسنا، بمنجى من تلك الضغوط المناخية. ولن نقف موقف المتفرج في وجه تحدي المناخ. ولذلك السبب خصصنا مبلغ ٦ بلايين دولار للتمويل المتعلق بالمناخ بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٦. ولذلك السبب تبرعنا بمبلغ ١,٢ بلايين دولار لصندوق المناخ الأخضر ونحن ملتزمون بإنفاق ٠,٧ في المائة من دخلنا الوطني على التنمية. فالخطر الذي يمثله تغير المناخ يتجاوز شواطئنا وشواطئ الجزر الصغيرة. ويمكن لتغير المناخ، ما لم يتم التصدي له، أن يشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين على مدى أجيال.

ومن الواضح أننا جميعا بحاجة إلى أن نولي ضعف المناخ اعتبارا رئيسيا في تخطيط سياستنا الخارجية، لا سيما في شراكاتنا مع الجزر الصغيرة. وذلك لأنه من خلال الشراكة يمكن للأمم المتحدة أن تقدم أكبر دعم للجزر الصغيرة. ومن خلال الانخراط مع الهيئات الأخرى مثل تحالف الدول الجزرية الصغيرة ومنتدى جزر المحيط الهادئ والجماعة الكاريبية والكومنولث، يمكننا أن نتبادل خبرتنا الجماعية للتعامل مع هذه المسائل معا. وشهدنا فوائد اتخاذ هذا النهج في مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود العام الماضي، الذي استضافته ساموا.

وهناك المزيد من الفرص المتاحة للشراكة في الأشهر المقبلة. وقبل فترة لا تتجاوز أسبوعا من مؤتمر قمة باريس، ستشارك العديد من الدول الجزرية الصغيرة في اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث، حيث ستناقش تغير المناخ. وسيشكل توجيه رسالة قوية من الكومنولث بشأن هذه المسألة قبل مؤتمر باريس دعوة هامة من أجل العمل على نطاق أوسع.

وبالإضافة إلى تغير المناخ، أتطلع إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالمخدرات، المقرر عقدها في نيسان/أبريل العام المقبل. وتكتسي مسائل الجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بتجارة المخدرات أهمية خاصة للعديد من الجزر الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي. وهنا، أيضا، يلزم أن نسلم في المجلس بأهمية التعاون الدولي في التصدي للجريمة المنظمة والتهديد الذي تمثله لاستقرار الدول.

وعليه أود أن أختتم بياني، سيدي الرئيس، بتقديم الشكر لكم مرة أخرى على عرض هذه المسألة على المجلس. فهو نموذج ممتاز لكيفية تمكن المجلس، بالعمل مع الشركاء، من استشراف المستقبل وتحديد المخاطر في مرحلة وضع السياسات. وبذلك العمل، يمكننا الحيلولة دون المشاكل التي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار والتراع، ومعالجتها معا: وهي الممارسة العملية لمنع نشوب التراع. ونأمل أن نواصل اتخاذ هذا النهج مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المستقبل.

السيدة قعوار (الأردن): أود في البداية أن أرحب بكم في مجلس الأمن وأن أتوجه لكم بالشكر الجزيل على إتاحة هذه الفرصة لنا لمناقشة هذا الموضوع الهام حول التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالي السلام والأمن. كما أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، ودولة رئيس وزراء ساموا، ودولة رئيسة وزراء جامايكا، ومعالي وزير مالية سيشيل، على إحاطاتهم الإعلامية التي قدموها اليوم.

إن التحديات المتعددة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل تغير المناخ والجريمة المنظمة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، كلها عوامل تشكل خطرا وتهديدا لأمن الإنسانية. وأوضاع هذه الدول الخاصة، كصغر حجمها وبعدها وضيق قاعدة مواردها الطبيعية، ما هي سوى سبب إضافي لأخذ الاحتياطات.

وعند الحديث عن ظاهرة تغير المناخ، فإن حماية الدول الجزرية الصغيرة النامية من الآثار السلبية لهذه الظاهرة تعد شيئا هاما يستوجب إنشاء شبكة دولية أقوى وأوسع لحشد الدعم اللازم لمعالجة تلك الظاهرة. ويتعين معها توفير جميع الموارد والتمويل اللازم لدعم تلك الدول ومساعدتها على المواجهة والتغلب على تلك التحديات التي تشكل مسألة حياة أو موت لسكانها، وخصوصا تلك التداعيات المتعلقة بالحقوق والأمن والسيادة، التي قد تنجم بسبب زوال الإقليم وتؤدي إلى انعدام جنسيات شعوب بأكملها.

لذا على مجلس الأمن أن يضطلع بدور رئيسي في إدارة هذه التحديات، على سبيل المثال، قضايا شح الموارد المائية والأراضي، التي قد تضطلع بدور في نشوء توترات ونزاعات، ورفع درجة التأهب لمواجهتها، وتعزيز التوصل إلى نتائج بالوسائل السلمية عن طريق الحوار والوساطة.

وهنا نبعث بالشكر لحكومة فرنسا على استضافتها لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي سيعقد في باريس في نهاية هذا العام. وندعو إلى تضافر جميع الجهود للتوصل إلى اتفاق يعالج هذه الظاهرة في كانون الأول/ديسمبر المقبل، ويلبي احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل واف.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يعتبر من أخطر أشكال الجريمة المنظمة لما له من تبعات وآثار مدمرة عديدة تهدد أمن واقتصادات الدول التي تنشط بها عمليات التهريب عن طريق تهيئة بيئة طاردة للاستثمار المحلي والأجنبي ومهددة للتنمية.

وتشكل الدول الجزرية الصغيرة النامية مصدر جذب للعصابات المنظمة نظرا لوجود العديد من العوامل المركبة التي تتمتع بها هذه الجزر، ومنها الموقع الجغرافي والصعوبة التي تواجه سلطات هذه الجزر في الحد من نشاط التهريب أو تجفيف منابعه. لذا، فإن على المجتمع الدولي، وبناء على طلب هذه الدول، تقديم ما يلزم من مساعدة للتصدي لهذه الظاهرة. وعلى حكومات تلك الجزر أن تتبنى الآليات والاستراتيجيات المناسبة التي تعمل على الحد من نشاط التهريب.

أما على المستوى الإقليمي، فإنه يتحتم على حكومات الدول المجاورة لتلك الجزر مواصلة التعاون والتنسيق فيما بينها، لا سيما أن هذه الجزر تعتبر نقاط عرور لتلك الأسلحة غير المشروعة. وأدى تطور التهديدات العالمية للسلم والأمن الدوليين إلى إيجاد طرق مبتكرة لتصميم وتطبيق نظام الجزاءات في الأمم المتحدة، حيث انتقل من التركيز على الحظر الاقتصادي الشامل إلى التركيز على الجزاءات المتعلقة بالهجمات عبر الحدود والحروب الأهلية والإرهاب. فوجود أكثر من ١٥ نظاما مختلفا للجزاءات في الأمم المتحدة حاليا يشكل تحديا لقدرة العديد من الدول النامية، ومنها الدول الجزرية الصغيرة النامية، على تنفيذها بشكل كامل وفعال، على الرغم من أن هذه الدول أكثر عرضة لهذه التهديدات من عصابات الإرهابيين الدوليين ومسببي انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن التعقيدات في محاولة التطبيق الكامل للجزاءات المتصلة بالمواد ذات الاستخدام المزدوج، ومهربي الأسلحة، وحظر السفر، وتجميد الأصول، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية التي تتطلب درجة عالية من التقنية، تسهم في إضعاف القدرات المؤسسية لهذه الدول.

لذلك، خلال الاستعراض الرفيع المستوى لنظام الجزاءات التابع للأمم المتحدة الذي جرى خلال عام ٢٠١٤، أكد الأردن ضرورة التركيز على بناء القدرات، وتقديم المساعدة للدول المتضررة من تطبيق نظام الجزاءات من خلال آلية مؤسسية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية والتعامل مع التعقيدات المتزايدة لنظام الجزاءات.

في الختام، ندعو المجتمع الدولي لاتخاذ التدابير الكفيلة بالتصدي للتحديات التي تتهدد الأمن والسلم في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والعمل بشكل جماعي لتحقيق الهدف المنشود.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بمبادرة نيوزيلندا لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن تحديات الأمن والسلام التي تواجه الدول الجزرية. وترحب بوزير الخارجية ماكولي الذي حضر إلى نيويورك لرئاسة هذه الجلسة شخصيا. وأنا ممتن لرئيس الوزراء ماليليغاوي، ورئيسة الوزراء سيمبسون ميلر والوزير آدم على إحاطاتهم الإعلامية.

تمثل الدول الجزرية، قوة دافعة رئيسية لتعزيز تحقيق السلام والأمن والتنمية في العالم. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الدول الجزرية الصغيرة النامية موحدة وقوية وفعّالة في التعاون الدولي، وبالتالي قدمت إسهامات كبيرة في الحفاظ على السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة. ومع ذلك، لأسباب تاريخية ونظرا للقيود الجغرافية وتلك المتعلقة بالموارد، تواجه الدول الجزرية مهمة السعي لزيادة التنمية الاقتصادية، بينما تواجه هذه التهديدات الأمنية غير التقليدية كالجرائم المنظمة عبر الوطنية والقرصنة المتفشية وتغير المناخ. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما كبيرا لمخاوف الدول الجزرية، ومواصلة السعي لحماية مصالحها. وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق للنقاط التالية.

أولا، ينبغي وضع مفهوم سليم للتنمية المشتركة. ومن أجل تعزيز التنمية الشاملة للدول الجزرية، ينبغي معالجة المشاكل من جذورها. ولأن التنمية تشكل السبيل الأساسي لإيجاد حل لجميع المشاكل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف تنفيذ التدابير الواردة في برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الهادفة إلى مساعدة الدول الجزرية على تحقيق التنمية المستدامة.

وفي غضون ذلك، ينبغي بذل الجهود الرامية إلى إنشاء وتطوير وتعميق الشراكات مع الدول الجزرية وإنشاء آليات من أجل زيادة فتح الأسواق أمام الدول الجزرية، لدعم مشاركتها في الاقتصاد العالمي وفي مجال التعاون الاقتصادي والتقني على الصعيد الدولي. وسيؤدي كل ذلك إلى إحداث بيئة مواتية لتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما ينبغي بذل الجهود لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واستكشاف وسائل مبتكرة للتمويل، وتعزيز تنمية البنية التحتية، وإقامة الترابط وتعزيز التنمية المشتركة للدول الجزرية. كذلك ينبغي خفض الديون الخارجية للدول الجزرية، لتتسنى زيادة قدرتها الإنمائية. ويجب على الدول المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها في مجالي الموارد وبناء القدرات، وتكثيف نقل التكنولوجيا لمساعدة تلك البلدان على الاستجابة للتحديات الخاصة، مثل تغير المناخ.

ثانيا، ينبغي التصدي بشكل ملائم للتهديدات الأمنية غير التقليدية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. في عالمنا المعولم هذا، لا يمكن لأي بلد أن يتصدى لهذه التهديدات الأمنية غير التقليدية منفردا. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التعاون الدولي، ومساعدة الدول الجزرية على الاستجابة بشكل أفضل للتحديات المذكورة أعلاه. وعند التصدي لتحديات التهديدات غير التقليدية، يجب الإصغاء بشكل أفضل إلى صوت الدول الجزرية واحترام سيادتها بشكل أفضل، وتقديم المساعدة البناءة وفقا لاحتياجاتها.

ثالثا، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لبناء قدرات الدول الجزرية. ويجب أن ينصب التركيز على توفير الدعم الشامل والمنسق في مجال تبادل المعلومات والتدريب التقني والمساعدة في تقديم المعدات.

رابعا، ينبغي للمنظمات الإقليمية مثل منتدى جزر المحيط الهادئ والجماعة الكاريبية، الاضطلاع بدور أكبر في مجال الاستجابة للتحديات الأمنية غير التقليدية، والتآزر من خلال صياغة استراتيجية موحدة وتنسيق مسار العمل.

خامسا، يتعين على وكالات وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، العمل في إطار ولاياتها وتعبئة جميع مقدراتها. أما الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة فلديها جميعها، ولاياتها ووظائفها الخاصة بها. وعند مساعدة الدول الجزرية على التصدي للتحديات، وتحقيق التنمية الشاملة، يجب أن يكون هناك تقسيم واضح للعمل لتجنب تكرار المهام، وإهدار الموارد. كما ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يدعم مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، للاضطلاع بدور أكبر وتعزيز رصده لتنفيذ مختلف الآليات والمبادرات.

إن مساعدة البلدان الجزرية على تحقيق التنمية الشاملة لازم لقضية التنمية العالمية. إنها أيضا مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. ندعم جهود الدول الجزرية لتسريع تنميتها وتحسين حالتها. كذلك نحن على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي للإسهام بشكل أكبر في الحفاظ على النظام الاجتماعي، وتحقيق التنمية والازدهار في الدول الجزرية.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام، ورئيسة وزراء جامايكا، ورئيس وزراء ساموا، ووزير مالية سيشيل، على إحاطاتهم الإعلامية، وأشكر كل القادة الآخرين الموقرين الحاضرين للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وأود على وجه الخصوص، أن أشكر نيوزيلندا لجعل تركيز المجلس منصبا على هذا الموضوع الهام للغاية والذي كثيرا ما يتم تجاهله.

إن روسينا روسين تعيش في ماجورو عاصمة جزر مارشال، على أرض تملكها أسرتها منذ أجيال. وقالت للصحفيين إنها لم تشهد عواصف مثل تلك التي شهدتها في السنوات الأخيرة والتي تحدث بوتيرة أكبر بكثير، وبدون الأمطار والرياح التي كانت تنذر بقرب حدوثها. وقد قالت روسينا للصحفيين بأن إحدى تلك العواصف غمرت منزلها بالمياه خلال عام ٢٠١٤، وسحبت الكثير من أمتعتها وأمتعة أحفادها الذين يعيشون معها وجرفتها إلى البحر. وحدث المزيد من الفيضانات في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس من هذا العام. وقالت روسينا التي وصفت نفسها بأنها لا تمتلك أي شيء ثمين باستثناء الأراضي والأحفاد:

”في كل مرة تحدث فيضانات، تؤثر على الأرض، وتكلفني نفقات. إنني أعتمد على محاصيل أشجار جوز الهند والموز والأعشاب الطبية. ولا يمكنني أبدا أن أعيش عيش الكفاف إذا استمرت هذه الحالة“.

إن قصة روسينا هي قصة عدد كبير من الناس الذين يعيشون في الدول الجزرية، ويتحملون بصورة جائرة آثار المشكلات العالمية وتلك التي من صنع الإنسان. أود اليوم أن أتكلم عن ثلاث من تلك المشاكل، وعما ينبغي لنا نحن المجتمع الدولي القيام به لمعالجتها.

أولا، تغير المناخ. كما قال الرئيس أوباما مؤخرا إن ”هذه ليست مشكلة سيشهدها جيل آخر. بل لها آثار خطيرة على الطريقة التي نعيش بها الآن“. وقد مر أربعة عشر عاما من بين أكثر خمسة عشر عاما حارة، خلال هذا القرن. وكان الشتاء الماضي أحر شتاء شهده العالم على الإطلاق. وتزداد

العواصف قوة وتزداد مدة الجفاف طولا، وكما توضح قصة روسينا، فإن النتائج المترتبة على آثار تغير المناخ تؤثر تقريبا على كل جانب من جوانب حياتنا، من صحتنا إلى سبل معيشتنا، ومن موئلنا إلى مجتمعنا.

فالاستنتاجات العلمية حقيقية، وكذلك المشاكل حقيقية، والتزامنا بالتصدي لها وبالتعاون على ذلك.

أحد أنجع السبل في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الأقاليم التي تعاني أصلاً من الآثار المأساوية لتغير المناخ هو الحد من الأنشطة التي تتسبب فيه. وتلتزم الولايات المتحدة في قيادة هذا الجهد، كما يثبت ذلك التزامنا في آذار/مارس بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة إلى ما بين ٢٦ إلى ٢٨ في المائة دون مستوياتها في عام ٢٠٠٥ بحلول عام ٢٠٢٥. ولكن من أجل الوصول إلى الهدف البالغ الأهمية وهو الحد من الزيادة في درجة الحرارة العالمية إلى درجتين مئويتين، على جميع البلدان الحد من بصماتها الكربونية والعمل سوياً من أجل التوصل إلى اتفاق طموح بشأن تغير المناخ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر، في باريس.

تقدم العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية إسهامات هامة من تلقاء نفسها للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف مع آثاره، كما فعلت جزر مارشال مؤخرا بالالتزام بتخفيض الانبعاثات بنسبة ٣٢ في المائة دون مستويات عام ٢٠١٠ بحلول عام ٢٠٢٥. غير أنه لا يمكنها القيام بذلك لوحدها. فلنا نحن في المجتمع الدولي دور حاسم نضطلع به في دعم جهودها. وأضرب مثالاً واحداً على ذلك، إن مِرفق إعداد مشروع التكيف مع تغير المناخ التابع لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية - المعروف اختصاراً ”بتكيف“ آسيا والمحيط الهادئ - يساعد في بناء قدرة الحكومات على الحصول على التمويل وإدارته لتلبية الاحتياجات التي تتراوح بين القدرة الساحلية على الصمود والأمن الغذائي والمائي. وفي غضون عامين فقط، ساعد برنامج (تكيف) الدول الجزرية الصغيرة النامية في الحصول على حوالي ٦٧ مليون دولار من صناديق التكيف المتعددة الأطراف.

أما التحدي الثاني فهو أمن الطاقة. تفتقر الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الحبوة من موارد الطاقة الطبيعية الكبيرة، ويسبب لها الاعتماد على الطاقة المستوردة ذات التكلفة العالية ضعفاً اقتصادياً كبيراً. وكما كان الحال في تعاملها مع تغير المناخ، أظهرت الدول الجزرية الصغيرة النامية قيادة حقيقية في التصدي لهذا التحدي، غالباً باستحداث مصادر للطاقة المتجددة. فقد التزمت ساموا بتحقيق اعتماد ١٠٠ في المائة على مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بحلول عام ٢٠١٧، وأوروبا في طريقها لتحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠٢٠. أما في جامايكا، فقد تحقق إنجاز ضخم في وقت سابق من هذا العام تمثل في أكبر مشروع للطاقة المتجددة يديره القطاع الخاص في البلد - وهو مشروع لتوليد الطاقة الريحية بطاقة ٣٦ ميغاواطا.

كانت الولايات المتحدة وستظل شريكا رئيسيا للدول الجزرية الصغيرة النامية في تطوير مصادر الطاقة النظيفة. هذا هو هدف إعلان الرئيس أوباما في نيسان/أبريل، مع شركائنا في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، عن إنشاء قوة عمل معنية بأمن الطاقة لتشجيع الاستثمار في البدائل المتجددة. كما كان ذلك أيضاً الهدف من عقد سلسلة من الاجتماعات تقاسمت الولايات المتحدة رئاستها مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وأمانة جماعة المحيط الهادئ الأسبوع الماضي في هاواي وشارك فيها العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لتقاسم أفضل الممارسات في مجال إيجاد بدائل نظيفة للطاقة.

أما التحدي الثالث والأخير الذي أود التطرق إليه اليوم فهو ضمان حماية واستدامة محيطاتنا. وكما قال وزير الخارجية

جون كيري في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في ”مؤتمر محيطاتنا“ الذي دعا إلى عقده:

”إن حماية المحيطات قضية أمنية دولية حيوية.... ولا يمكن المبالغة في الربط بين المحيطات الصحية والحياة في حد ذاتها بالنسبة لكل فرد على وجه الأرض. “

وفي حين ينطبق هذا الارتباط على البشرية جمعاء، هناك أماكن قليلة ترتبط فيها صحة المجتمعات بالمحيطات ارتباطاً أوثق مما هو عليه في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتدرك الولايات المتحدة ضرورة حماية محيطاتنا وبيئات مناطقنا الساحلية، لا سيما عندما تكون عرضة للخطر جراء التلوث والصيد المفرط والتحمض والتهديدات الأخرى. وتحقيقا لتلك الغاية، دخلنا في شراكة مع منظمة حفظ الطبيعة لتنفيذ برنامج للتنوع البيولوجي البحري في البحر الكاريبي لمدة خمس سنوات، بهدف الحد من المخاطر التي تتهدد التنوع البيولوجي البحري في المناطق الساحلية في منطقة البحر الكاريبي.

نتخذ أيضا إجراءات جديدة في مواجهة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والاحتيال في مجال الأغذية البحرية. في العام الماضي، كلف الرئيس أوباما الوكالات الحكومية في الولايات المتحدة باتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة هذه المشكلة. ونتج عن ذلك ١٥ توصية اشتملت على تعزيز إنفاذ القوانين الدولية، ووضع نظام لتتبع كل الأغذية البحرية التي تباع في الولايات المتحدة. ونحث سائر البلدان على بذل جهود مماثلة من أجل التصدي لتلك التهديدات عبر الوطنية للاستدامة.

إن أسراً مثل أسرة روسينا روسين تعاني بالفعل من الآثار الحادة للتهديدات الناجمة عن الممارسات البشرية للأمن الدولي مثل تغير المناخ. فمجتمعاتها ودولها في الخطوط الأمامية في مواجهة التأثيرات غير المتناسبة لمشاكل يتحمل الآخرون المسؤولية عن التسبب فيها. وينبغي أن يكون ذلك، في حد ذاته، كافياً ليحملنا على اتخاذ الإجراءات المناسبة.

إذا لم يكن ذلك كافياً – وبل ينبغي أن يكون – خذوا في الحسبان ما يلي: ما لم نتصرف بسرعة للتصدي لتلك المشاكل، فإن جميع التهديدات التي ظهرت في مجتمع روسينا من حيث الصحة، وسبل كسب الرزق والأمن التي ستلمسها جميع مجتمعاتنا في نهاية المطاف. فهي ليست مشاكل الآخرين، بل هي مشاكلنا جميعاً. وهذه مشاكل يجب علينا أن نتصدى لها بعزم وبسرعة وبوحدة الصف.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر وفد بلدكم على تنظيم هذه المناقشة المبتكرة وفي الوقت المناسب. نشكركم، بوجه خاص، على المذكرة المفاهيمية (S/2015/543، المرفق) التي قدمتموها لتوجيه مناقشتنا.

نحن مدينون إلى حد كبير لكل من الأمين العام ورئيس وزراء جامايكا ورئيس وزراء ساموا ووزير مالية سيشيل على اطلاعنا على وجهات نظرهم العميقة والثاقبة حول تحديات السلام والأمن التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتفاقم هذه التحديات بسبب الظروف الجغرافية المتأصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك مساحاتها الصغيرة نسبيا وبعدها وقواعد مواردها الضيقة وتعرضها للتدهور البيئي. وفي المقابل، فإن هذه العوامل تتضافر ليس للحيلولة دون تحقيق تطلعاتها الاجتماعية الاقتصادية والأمنية فحسب، بل لعرقلة قدرتها على الوفاء ببعض التزاماتها الدولية على وجه الخصوص.

أظهرت الدول الجزرية الصغيرة النامية على مر السنين تصميمها على التصدي لمشاكلها. ومع ذلك، نظراً لطبيعة تلك المشاكل التي تتجاوز الحدود الوطنية، ثمة ضرورة ملحة لإقامة شراكات ابتكارية لتحقيق الجبر الفعال على الصعيدين

الإقليمي والدولي. وما نعتقد وروده هو أن تعزيز آليات التعاون الإقليمي فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية أمر أساسي في التصدي لما تواجهه من صعوبات فريدة من نوعها وفي سد الثغرات في قدراتها. فالجماعة الكاريبية ومنتدى جزر المحيط الهادئ ولجنة المحيط الهندي، مؤسسات جديرة بالملاحظة ويمكنها أن تقوم بتلك الأدوار الهامة. ونقدر إنجازاتها في التعاون العملي في مختلف القطاعات، بما فيها التعليم والصحة والثقافة والرياضة والأمن. كما أنها حققت قدراً ملموساً من التنسيق في التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية.

وعلى الصعيد الدولي، فإن الدور الهام الذي يقوم به تحالف الدول الجزرية الصغيرة، كمجموعة تمثيلية تشمل الجميع، يوفر الزخم اللازم لحماية مصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية. فمن خلال أنشطة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، يتم بصورة منتظمة اطلاع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المخاطر المتزايدة التي تتهدد سلام وأمن هذه الدول. أدت هذه الجهود إلى عقد ثلاثة مؤتمرات للأمم المتحدة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، أسفرت عن نتائج مهمة وهي: برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ١٩٩٤، واستراتيجية موريشيوس لعام ٢٠٠٥ لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومسار طرائق العمل المتعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٤. ونحن نرحب بتلك النتائج ونحث الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصالح على العمل الدؤوب من أجل تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في تلك المؤتمرات. ويجب علينا كذلك أن نشدد على ضرورة التوصل إلى نهج أكثر تكاملا نحو أهداف التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن التحديات الفريدة من نوعها التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في عصرنا تستحق اهتماماً خاصاً من المجلس، كما أشار كثير ممن تكلموا قبلي. وفي بعض الحالات، تشكل تلك التحديات بوضوح تهديدات للسلم والأمن الدوليين. والخطوة الأولى في هذا الاتجاه، في رأينا، هي تعزيز الشراكة بين المجلس والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن وضع آلية لتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس بشأن التطورات التي قد تؤثر على السلم والأمن في تلك الدول. ونعتقد أن ذلك من شأنه تيسير الاستجابة الاستراتيجية للمجلس إزاء المخاوف الأمنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحديد مستوى المساعدة المطلوبة لتلبية احتياجاتها في ما يتعلق بالسلم والأمن.

في الختام، نعتقد أن دعماً واسع النطاق يشمل تمويلاً يمكن التنبؤ به من المجتمع الدولي هو أمر ضروري لتنمية الدول النامية الجزرية الصغيرة. ونؤكد مجدداً الحاجة إلى زيادة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين واتخاذ نهج عملي إزاء معالجة التحديات الأمنية التي تواجه تلك الدول. وإلحاح التهديد للدول الجزرية الصغيرة النامية يتطلب تركيز الجهود والعمل المتعدد الأطراف. والولاية الفريدة لمجلس الأمن تضعه في موقف لا ينازع لقيادة ذلك الجهد الكبير.

السيدة موروموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأود بكل تأكيد أن أشكر رئيس وزراء ساموا، ورئيس وزراء جامايكا، ووزير المالية في سيشيل على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة. وهذه المناقشة تتيح فرصة نادرة لمناقشة التحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

ووفدي يؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

لقد أقرت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، المعنونة ”إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة

النامية (مسار ساموا)''، بأوجه الضعف الخاصة لتلك الدول، ودعت إلى عمل منسق من جانب المجتمع الدولي للتصدي لها بطريقة متماسكة وشاملة. ويكتسي تنفيذ تلك الوثيقة أهمية حيوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يواجه بعضها اليوم، على حد تعبيرها، ''تهديداً وجودياً''.

والورقة المفاهيمية (S/2015/543، المرفق) المقدمة لهذه المناقشة تسرد عدداً من التحديات التي تواجهها تلك الدول، ومنها تغير المناخ، الذي يقلل من فرص الحصول على الموارد الحيوية، مثل الغذاء والمياه العذبة، ويحد من توفرها، ويهدد سبل عيش السكان المحليين، ويزيد من الضغوط على الهجرة والصحة والضغوط الإنسانية، ويسهم في انعدام الأمن البشري وفي نشوب نزاعات محتملة جديدة، في جملة أمور. فالأرض تختفي حرفياً من تحت أقدام بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي عام ٢٠٠٥، كان سكان تيغوا في فانواتو بين أول من سيتم نقلهم نتيجة لتغير المناخ. والنقل المتصل بالمناخ هو أيضا مصير شعب جزر كارتريت في بابوا غينيا الجديدة. وهم من بين أول، وبالتأكيد لن يكونوا آخر من يتهددهم خطر ارتفاع منسوب المياه.

وحكومة كيريباتي اضطرت لشراء الأراضي في بلد آخر، فيجي، لزراعة المحاصيل الغذائية وإعادة توطين سكانها في نهاية المطاف. ومع الارتفاع المستمر في مستوى سطح البحر، فإن دولاً مثل توفالو وجزر مالديف وسيشيل وميكرونيزيا وفانواتو وغيرها، إلى جانب أجزاء كبيرة من البلدان الواطئة مثل بنغلاديش تواجه خطر الغرق تحت الماء. وعواقب تلك التطورات ستكون خطيرة للغاية وستؤثر حتمياً على الأمن الإقليمي والدولي الأوسع. ولكن، كما قال رئيس وزراء ساموا خلال المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية في العام الماضي، فإن ''التعاطف والشفقة لن يقدما العزاء ولن يوقفا الآثار المدمرة لتغير المناخ''. ومع أنها دول صغيرة، فإنها تتخذ مبادرات مهمة وتقف في طليعة التقدم المهم للغاية الذي يبذل في مجال التنمية المتجددة والمستدامة.

وعلى مجلس الأمن أن يدرك تماما المخاطر والتوترات الناجمة عن تغير المناخ ودور تغير المناخ باعتباره عاملاً مضاعفاً للخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، وأن يتصرف بطريقة وقائية واستباقية. وقيام المجتمع الدولي بإجراءات حازمة ومتماسكة وموحدة بغية تعزيز قدرات الدولة والقدرات الإقليمية لإدارة آثار تغير المناخ وتعزيز المنعة والاستدامة وأمن الموارد والطاقة على المستوى العالمي لم يكن أبداً أكثر أهمية. وفي هذا السياق، هناك حاجة ملحة للتوصل إلى اتفاق عالمي طموح بشأن تغير المناخ في باريس هذا العام.

والمحيطات تشكل قرابة ٩٦ في المائة من مياه الأرض. وعلاوة على ذلك، فإن تحمض المحيطات وتزايد الفيضانات وتآكل الشواطئ ونفاد الأسماك وارتفاع درجات حرارة مياه البحر سيكون لها عواقب أمنية حتمية للبشرية جمعاء. وحماية المحيطات والبيئة البحرية من مزيد من التدهور مسألة تتعلق بمستقبلنا المشترك. ومن القضايا التي ذكرت تحديداً في مسار ساموا الحاجة إلى معالجة الآثار طويلة الأجل للذخائر الملقاة في البحر وأثرها على صحة الإنسان والبيئة البحرية. وليتوانيا، بوصفها المقدم الرئيسي لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٨ بشأن الذخائر الكيميائية الملقاة في البحر، تشاطر الدول الجزرية الصغيرة النامية مخاوفها تماماً في هذا الصدد، وتتطلع إلى تعاون وثيق بشأن المسائل ذات الصلة.

ونظراً للقيود التي يفرضها حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية وبعدها وقدراتها المؤسسية، فإن نقاط ضعفها كثيرة ومتنوعة. وإلى جانب التهديدات البيئية، فإن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والأمن البحري والقرصنة، فضلاً عن التهديدات الأقل إلحاحاً المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني والإرهاب، هي تهديدات ضخمة يتعذر على أي بلد معالجتها وحده، خصوصاً وأن تلك دول جزرية صغيرة ومنعزلة جغرافياً ونامية. ومنذ عام ٢٠١١، شاركت ليتوانيا

في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال في المحيط الهندي، وذلك في إطار عملية القوة البحرية للاتحاد الأوروبي، عملية أتلانتا. ويسرنا أن نلاحظ أن تلك الجهود أسفرت عن نتائج إيجابية، مما أدى إلى انخفاض هائل في عدد هجمات القرصنة منذ عام ٢٠١٣. ونحن نقدر جهود سيشل في هذا الصدد، إذ أنشأت نظاماً قضائياً قوياً يمكن من سرعة مقاضاة القراصنة وإدانتهم، وبالتالي قدمت إسهاماً كبيراً في الجهد المشترك للتصدي للتهديد الذي يمثله القرصنة.

ومن بين التحديات المتعددة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وسوء استخدامها على نحو مزعزع للاستقرار تظل مصدر قلق كبير. ويسعد وفدي أنه هو من أطلق وشرع في التفاوض بشأن القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥) في أيار/مايو، ونأمل أن يسهم تنفيذه الكامل في معالجة تلك القضايا الخطيرة جداً، لأنه في أصغر الدول، فإن وقوع حتى بضع مئات من قطع الأسلحة في الأيدي الآثمة يمكن أن يغرق بلداناً في حالة من الفوضى.

وفي منطقة البحر الكاريبي، كما ذكّرنا رئيس وزراء جامايكا، فإن تهريب الأسلحة بصورة غير مشروعة محرك رئيسي للعنف والجريمة وتمكين العصابات الإجرامية، ويستأثر بنسبة تصل إلى ٧٠ في المائة من جرائم القتل. والخسائر في الأرواح، ومعظمها بين الشباب، يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار مزعزعة للاستقرار. وفي حين أن كل حالة تختلف عن الأخرى، فإن إدارة المخزون، وقطاع الأمن الخاضع للمساءلة، وسيادة القانون، كلها أمور أساسية للتصدي للعنف المسلح. والتشريعات الشاملة المتعلقة بالأسلحة النارية، بما في ذلك الاستيراد والتصدير وضوابط العبور، أساسية أيضا. وفي عام ٢٠١١، اعتمدت دول الجماعة الكاريبية إعلانا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كإطار إقليمي لمعالجة تلك المشكلة. ومبادرات التعاون الإقليمي تلك مهمة للغاية، ويمكن أن تقدم أمثلة مفيدة للآخرين.

إن إقرار معاهدة تجارة الأسلحة وبدء نفاذها يمثل فرصة فريدة لجعل التشريعات ذات الصلة أكثر صرامة واتساقاً في كل المناطق. ونحن نرحب بكون الغالبية العظمى من الدول الجزرية الصغيرة النامية، إما أنها وقعت على معاهدة تجارة الأسلحة أو صدقت عليها وأنها اتخذت خطوات لوضع تشريعات نموذجية لتنفيذها. وفي حين أن الإرهاب ليس بعد قضية كبرى بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا يمكن تخفيض درجة التنبه. فالحدود البحرية التي يسهل اختراقها يمكن استغلالها بسهولة من قبل الجماعات الإجرامية والإرهابية، وكذلك في ضوء الروابط المتنامية بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وقد شعر العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بوجودها الخبيث بالفعل. وبالنسبة للبلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على السياحة كمصدر للدخل، فإن النشاط الإجرامي المتفشي أو الهجوم ضد السياح الأجانب يمكن أن يسبب ضربة خطيرة للاقتصادات المحلية، مع ماينطوي عليه ذلك من آثار كبيرة. وينبغي القيام بجهود وقائية لضمان توافق التشريعات الوطنية ذات الصلة مع القواعد والمعايير الدولية، وتوفير القدرات اللازمة للتعامل مع مثل تلك الظواهر الفتاكة.

ولئن كانت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية قد حققت خطوات مؤثرة في بناء تلك القدرات وتعزيز التعاون الإقليمي، ينبغي التنويه في هذا الصدد إلى دور وكالة التنفيذ المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة الكاريبية والمركز الإقليمي لتجميع المعلومات الاستخباراتية. وللدعم المقدم من أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الهيئات، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب، ومساعدتها أهمية بالغة بالنظر إلى محدودية موارد تلك الدول وقدراتها.

في ساموا، وفي العام الماضي، وصف الأمين العام الدول الجزرية الصغيرة النامية بأنها منظار مكبر تكشف عدساته نقاط الضعف التي تتطلب استجابة دولية. وفي العمليات التي تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية اليوم، فإننا قد نرى بشير خير لغدٍ عالمي. فإن تقاعسنا عن العمل بكل السرعة الواجبة، فقد تمتد آثار التهديدات ونقاط الضعف التي تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية اليوم لتطال مجتمعات أكبر من ذلك بكثير، مما يهدد السلم والأمن الدوليين. وفي أكثر الأحيان، افتقرنا إلى المجلس من حيث الوقاية، فلم يفعل سوى أقل القليل وبعد فوات الأوان.

إن الاعتراف المبكر والعمل معاً للتصدي للتحديات الأمنية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية يتيح فرصة نادرة لاتخاذ إجراءات وقائية. ولا ينبغي إضاعة هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أطلب من موظف المراسم أن يصطحب فخامة السيد أنوتي تونغ، رئيس كيريباس، إلى المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

اصطُحب السيد أنوتي تونغ، رئيس كيريباس، إلى المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أرحب بالرئيس أنوتي تونغ وأعطيه الكلمة.

الرئيس تونغ (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن في هذه المناقشة المفتوحة. وأودّ أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيسي وزراء ساموا وجامايكا، ووزير مالية سيشيل، على البيانات الزاخرة جداً بالمعلومات والتي أدلوا بها في وقت سابق من هذه الجلسة.

أعتقد أننا بوصفنا مجتمعاً عالميا قد ناقشنا أكثر مما يجب ما ينبغي وما لا ينبغي اعتباره من التحديات الأمنية العالمية، وما هي الأخطار المحيقة بالأمن العالمي والبقاء وما هو بخلاف ذلك. نحن قادة جزر المحيط الهادئ، من خلال إعلان ماجورو المعتمد في جمهورية جزر مارشال في عام ٢٠١٣، أعلنّا أن تغير المناخ خطر يهدد الأمن في دول المحيط الهادئ وسعينا إلى عرض هذه المسألة على المجلس للنظر فيها. لذا فإن مبادرة عقد هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن مقبولة بصفة خاصة.

من المشجع أيضاً أن نلاحظ الزخم المتزايد في مستوى الاعتراف العالمي بمسألة تغير المناخ. تأتي هذه المسألة جرّاء أعمال البشرية جمعاء، وتبقى مع ذلك مفتقرة إلى القيادة العالمية الفعّالة والمساءلة العالمية، وتظلّ هامشية في حسابات من لديهم القدرة والإمكانية للتصدي لآثار تغير المناخ والتخفيف منها. ومن السخرية ومما يدعو للأسف، أن أقل الناس قدرة وإمكانية يقع على كاهلهم كل وطأة التحدي الأمني القادر على إلحاق أضرار واسعة النطاق – وهو تحدٍّ أمني قادر على محو أمم وثقافات بأكملها، بل محو الحياة كما نعرفها اليوم على هذا الكوكب.

إن العلم الآتي من تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وغيره، مع تجاربنا الفردية في بلداننا والأحداث التي تقع في مناطق مختلفة بينما نتكلم اليوم، يُقدّم أدلة دامغة على أن هناك خطأ مروّعاً. وهذا دليل على أننا نقترب من نقطة اللاعودة، ومع ذلك لا نزال نماطل ونتردّد، ونأمل ونتمنّى أن يقوم جيراننا باتخاذ الخطوة الأولى، بل بالأحرى أن نقوم أنفسنا باتخاذ الخطوة الأولى الحاسمة التي ستحدد مسار المجتمع الدولي.

لقد قطعنا مسافة كبيرة، وبتكلفة كبيرة، لحضور هذا الحدث لأنه بالنسبة لنا ذو أهمية حيوية. يطرح شعبنا هذا السؤال: ما هي النتيجة التي يمكننا الخروج بها من هذا الحدث في مجلس الأمن؟ هل يمكننا كوننا قادة أن نعود إلى شعبنا اليوم ونحن واثقون بما فيه الكفاية لنقول: نعم، إن وجودكم وحياتكم أمر هام ونحن، قادة مجتمعكم الدولي، وضعنا

خيارات لضمان أنه مهما ارتفع منسوب البحار، ومهما اشتدت العواصف، هناك حلول تقنية ذات مصداقية لرفع مستوى جزركم ومنازلكم، والموارد اللازمة متاحة لضمان وضع الأمور في نصابها قبل فوات الأوان.

بالنسبة لنا نحن في كيريباتي وغيرها من البلدان الواقعة على خط المواجهة مع تغير المناخ، فقد أصبحت الآثار ملموسة منذ عهد قريب – العام الماضي. وبالنسبة لنا، فإن أي ارتفاع في منسوب مياه البحر يهدد وجودنا بحدّ ذاته وأسباب معيشتنا بعينها. إن الوقت ضيق، ومهما شددنا على الحاجة الملحة إلى تغيير المناخ باعتباره تهديداً للأمن العالمي لا يمكن أن نكون مغالين في ذلك. إن الهجوم الصامت لتغير المناخ يدفعنا بهدوء إلى إحساس زائف بالأمن – إلى الاعتقاد بأن تكلفة التصدي له الآن مرتفعة جداً ويمكن تأجيلها إلى الجيل القادم. وهذا يجعله أكثر فتكاً وخطورة باعتباره تحدياً أمنياً ماثلاً لا ينبغي تجاهله أو التراخي في تناوله. وقد اختبرنا جميعاً إلى حد ما شدة تغير أنماط الطقس وتواترها، ويمكننا جميعاً أن نفهم أنه عندما تبدأ – وليس إذا بدأت – هذه الكوارث المتصلة بتغير المناخ على نحو أكثر تواتراً، سيعاني المجتمع الدولي بأسره من تفاقم عدم الاستقرار وزيادة النزاعات.

ومع ذلك، نحن قادة العالم يجب أن نتحلى بالقيادة اللازمة للقيام بعمل الآن وضمان أن تفضي هذه الجلسة لمجلس الأمن إلى نتيجة، وأن تكون حاسمة ويُتفق فيها على مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن توفر بعض الضمانات لأمن الجميع في المستقبل. فنحن مدينون لأولادنا وأحفادنا وأحفاد أحفادنا بأكثر من ذلك. علينا القيام بعمل يمكن أن يضمن عدم تخلّف أحد عن الركب، والأهم من ذلك، القيام بعمل عاجل لمعالجة قضية الأمن والتحديات الوجودية لتغير المناخ بالنسبة لأضعف الفئات من الناس الأشد ضعفاً في دول خط المواجهة.

إن الواقع المحزن هو أننا لا نستطيع القيام بذلك بمفردنا؛ ومن هنا تأتي مناشدتنا اليوم إلى المجلس، وبطبيعة الحال، إلى بقية المجتمع الدولي. بوصفنا مواطنين عالميين مسؤولين عن هذا الكوكب الذي نتشاطره موطناً لنا، يحتّم علينا التزامنا الأخلاقي أن نكفل الحفاظ عليه. ويحتّم التزامنا الأخلاقي علينا التأكد من أن مستقبل أولادنا وأحفادنا وأحفادهم مستقبل سليم وآمن. ومن أجلهم، يجب علينا القيام بالعمل الصواب على سبيل الاستعجال.

أودّ أن أختتم كلمتي بمشاطركم مباركتنا الكيريباتية التقليدية: ''تا ماوري، تا راوي، تا تابوموا'' وتعني ''نتمنى لكم دوام الصحة والسلام والرفاه''.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس أنوتي تونغ على البيان الذي أدلى به.

أعطي الكلمة الآن إلى رئيس الوزراء تلاغي من نيوي.

السيد تلاغي (تكلم بالإنكليزية): في معرض مناقشتنا للتهديدات الأمنية لجزر المحيط الهادئ، سأركز اهتمامي وتعليقاتي على تغير المناخ. كما سمعنا اليوم من جميع المتكلمين، لا يقتصر الأمن في منطقة المحيط الهادئ على تغير المناخ وحده، ولكني أرى أن تغير المناخ هو الأصعب والأكثر أهمية لسكان جزر المحيط الهادئ والعالم.

أعتقد أنه ينبغي لنا وضع هدف متبصر يتمثل في بلوغ ١,٥ في المائة من مستويات ثاني أكسيد الكربون لعام ٢١٠٠، وينبغي لنا عندئذ أيضاً تحديد أهداف على أساس كل عشر سنوات لضمان تمكننا من تحقيق ذاك الهدف المتبصر. وحالياً، يقرر كل بلد هدفه الخاص به. إنه هدف من جانب واحد قائم على تقييمه الخاص به لما وضعه على وجه التقريب مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

هناك أيضاً تباين كبير في ما لدينا من تصور وردود على الكوارث التي تحدث.

وتستجيب البلدان الأكبر على الصعيد الإقليمي، داخل البلد نفسه. وتعتبر الآثار موضعية وقد تؤثر أو لا تؤثر تقريبا بقدر كبير على البلد بأكمله. بيد أنه بالنسبة إلى البلدان الجزرية الصغيرة، الكارثة لا تقتصر على منطقة؛ إنما البلد بأسره يتأثر منها. ونتيجة لذلك، كثيرا ما تحدث كوارث على الصعيد الوطني تتعلق بحالات الجفاف، والأعاصير، والأمواج السنامية، والفيضانات وغيرها من الظواهر التي أخذت تصبح كوارث إقليمية.

سوف أتكلم الآن عن بعض المسائل التي أثارها أعضاء المجلس اليوم، أي الآثار الاقتصادية التي ستخلّفها هذه المسائل في بلداننا. ولكن الطريقة التي ننظر فيها إلى تغير المناخ والكوارث، أو الكوارث الوطنية الحقيقية، إنما هي طريقة مختلفة. لماذا هذا؟ لماذا نرى تغير المناخ والكوارث بشكل مختلف عن تصور البلدان الأكبر المتقدمة النمو لها؟ بالنسبة إلى الاقتصادات الأكبر حجما والبلدان الكبيرة، إنها كوارث عابرة؛ وبالنسبة إلى الاقتصادات الصغيرة والجزر الصغيرة، فهي كوارث كبرى. لهذا السبب، إن الاستجابات لتغير المناخ تختلف اختلافا كبيرا، ولهذا السبب لا يمكننا أن نتوصل إلى اتفاق بشأن ما ينبغي لنا أن نفعله.

إن أحد الأمور التي كنت أرغب في تناوله في هذه القاعة هو أننا نأتي إلى هنا وبصحبتنا المعلومات التي يقدمها لنا علماء المناخ. نحن سياسيون. وهذا ليس دورنا. دورنا هو معرفة سياسة تغير المناخ، وتحديد الأشياء واتخاذ القرارات على هذا الأساس، باستخدام علم المناخ لدعم المعلومات والقرارات والسياسات التي نتخذها في هذا الصدد. ونعلم جميعا أن هناك قواسم مشتركة في الكوارث التي تحدث. فالصدمات النفسية، والأمراض الموهنة، وانعدام الأمل جرّاء الخسائر في الأرواح وسبل العيش هي الآثار الاجتماعية والإنسانية للكوارث الطبيعية. والشيء المضحك أن ذلك يصح ليس بالنسبة إلى البلدان الجزرية الصغيرة فحسب، بل وأيضا البلدان الكبيرة. والحاضرون هنا يستشعرون هذا الأثر مع شعوبهم.

الشيء الآخر الوحيد الهام فيما يتعلق بالمناخ، حسبما أرى في الوقت الحاضر، هو التمويل. المؤسف أننا بحاجة إلى الأموال لتمكيننا من الاستمرار في إعادة بناء ناتجنا المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي) بعد الكوارث الكبرى. وكما أشرت من قبل، إنها كوارث كبرى لأنها تخلّف أثرا. ولقد قال رئيس المجلس للتو في هذا اليوم أن ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لفانواتو تأثر بالإعصار. وبالنسبة إلى البعض منا الرقم هو ١٠٠ في المائة تقريبا، لذا يتعين علينا أن نعيد البناء من جديد. ويتعين على البعض هنا أن يفعلوا الشيء نفسه ضمن مناطقهم.

السؤال المطروح هو: ما علاقة ذلك بمجلس الأمن؟ حتى الآن، لا شيء. إننا نتكلم كثيرا عن تغير المناخ، ولكن هل تصدى مجلس الأمن لتغير المناخ بالطريقة التي ينبغي له أن يتصدى بها؟ لقد أعجبني المثال الذي قدمه الوزير موراي ماكولي. أدركت حكومة نيوزيلندا أن قطاع الطاقة لدينا بحاجة إلى بعض الدعم، بغية خفض اعتمادنا على الطاقة، فانبرت وعملت على تركيب محطات لتوليد الطاقة الشمسية، وانطلقنا. بعض تلك البلدان خفضت الآن وارداتها النفطية إلى لا شيء تقريبا.

لقد أعجبتني هذه الاستجابة، وأود لو أن المجلس ينظر فيها. بعض الدول الممثلة هنا تنفق الكثير من المال للتعاقد مع الخبراء الاستشاريين الذين يأتون ويقولون لنا، ”هذا ما نعتقد أنه يجب عليكم أن تقوموا به“. ومن الواضح أن هذا النهج يختلف بعض الشيء عما نتصوره. إن معظم الأموال تنفق على الخبراء الاستشاريين في معظم الأوقات. في الواقع، أفكر في بعض الأحيان، وأنا جالس تحت شجرة جوزة الهند في نيوي، أن ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من الأموال التي توفرها البلدان من دافعي

الضرائب لمساعدتنا تنفق من جانب الخبراء الاستشاريين، بدعم منكم. إن ذلك لا يمكنه أن يكون الأمر الصحيح بالتأكيد.

الشيء الأخير الذي أريد أن أتكلم عنه هو الأسماك والمعادن في المحيط الهادئ. نحن نسمع وصفنا بالفقراء – ونحن فقراء. لدينا الوفير من الأسماك، ولكننا لا نزال فقراء. لدينا المعادن في البحر الآن وعلى الأرض، ونحن لا نزال فقراء. لماذا هذا؟ لأن البلدان الممثلة هنا لا تساعدنا. أعطونا سمكا هنا مقابل العائدات السمكية التي تصيدونها في مياهنا. يتعين على البلدان القيام بذلك لمساعدتنا. ويتعين على البلدان القيام بذلك لما تحصل عليه من معادن نتطلع إلى تطويرها في الوقت الحاضر تحت سطح البحر. نحن لسنا فقراء. إننا أغنياء.

ولكن جامايكا فقيرة، وبعض البلدان فقيرة، ومناشدتي للجميع هنا اليوم هي أن تعيدوا التفكير في تصوركم لمنطقة المحيط الهادئ، وتعملوا معنا في شراكات حقيقية لمساعدتنا. استغلوا وسخروا مواردنا من أسماك ومعادن في البحر على نحو مستدام.

آمل أنني لم أسبب مشاكل كثيرة جدا اليوم. ومن الواضح، السيد الرئيس، أنكم أعطيتموني جزيرتين جديدتين للعمل منهما. أشكركم جزيل الشكر على الوقت الذي أتحتموه لي كي أقول ما أفكر فيه وأنا انظر إلى شجرة جوزة الهند في وسط المحيط الهادئ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس تالاغي، رئيس وزراء نيوي، على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد تشارلز فرنانديز، وزير الخارجية والتجارة الدولية في أنتيغوا وبربودا.

السيد فرنانديز (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لتبادل وجهات النظر مع جميع الحاضرين هنا بشأن مسائل الأمن الدولي ذات الأهمية للدول الصغرى والكبرى، والدول الأقوى، وأعضاء مجلس الأمن. وفي الوقت الذي يضج جدول أعمال المجلس بالعديد من الأزمات والصراعات والمسائل التي تهدد السلام والأمن، والتي هي أكثر تصدرا في عناوين الصحف، فإن فرصة تشاطر المخاوف الأمنية للدول الصغيرة هي بالتأكيد موضع ترحيب.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه مجموعة متعددة الأوجه من التحديات الأمنية التي تتطلب استجابة وقائية. وتحديات بلدنا ليست من نوع التحديات التي يسهل لها أن تتصدر عناوين الصحف، ومع ذلك يجب مواجهتها بغية الحفاظ على وجودنا.

إن الهياكل والآليات الأمنية الحالية على الصعيد الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، ليست موجودة بغية التصدي بالشكل الكافي للتحديات الأمنية للدول الجزرية الصغيرة النامية بطرق ملموسة وقابلة للتنفيذ. فأنواع التهديدات التي نواجهها اليوم، مثل تغير المناخ، ليست مماثلة لتلك التهديدات التي كنا نواجهها عندما تم إنشاء هذه الهياكل. بالإضافة إلى ذلك، المشهد الجغرافي السياسي قد تغير إلى حد كبير، وأفضى إلى تغييرات في طبيعة التهديدات لسلامنا وأمننا. إنها لا تتعلق بأعمال القتال، ولا تستند إلى الاعتبارات والجزاءات العسكرية. فالتهديدات التي يواجهها سلامنا وأمننا تتجاوز البعد العسكري؛ وهي متداخلة بشكل معقد في ركائز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

إن الأخطار التي تهدد حدود الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواطئ منطقة البحر الكاريبي ودولة أنتيغوا وبربودا تهديدات حقيقية وماثلة. وبالنسبة للمواطنين المعنيين في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن هذه التهديدات تبدو تهديدات لا يمكن تداركها، ولكن إذا اتخذ مجلس الأمن إجراءات بشأنها بعزم وحماس واعتبرها أولوية عليا من أولويات المجتمع الدولي، يمكن الحد من هذه التحديات للسلام والأمن وعزلها بل وتداركها.

لا شك أن تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر هما التهديد الأكثر إلحاحا للبيئة والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن تغير المناخ، إن لم يعالج، من الممكن أن يهدد السلام والأمن في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك رفاهها الاجتماعي - الاقتصادي، لا سيما وأنه قد تكون له آثار سلبية على قطاع السياحة، وهو المحرك لمعظم اقتصاداتنا. وفي حالة أنتيغوا وبربودا، لأن السياحة تمثل ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فإنها مسألة تتعلق بالبقاء اقتصاديا.

داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية، ستكون الهياكل الأساسية والصحة البشرية معرضتان للخطر بسبب آثار تغير المناخ. ويتفاقم هذا التهديد بسبب المساحة الصغيرة نسبيا لأراضي بلداننا وحقيقة أن السكان والأنشطة الاقتصادية تتركز في المناطق الساحلية. واعتمادنا الكبير على النظم الإيكولوجية الساحلية من أجل الغذاء وسبل العيش والأمن والحماية من الظواهر المناخية القصوى يجعل تحديات خطر تغير المناخ تتزايد. وعلاوة على ذلك، فإن المشاكل المعلقة دون حل الناشئة عن الفقر، وندرة الموارد، والإدارة العامة المقيدة، وزيادة الجريمة والمطالبات بالتكيف تجعل الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر عرضة للأخطار الطبيعية.

وتفاقمت تحديات السلام والأمن للدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة الفشل في بناء القدرات وعدم كفاية التمويل لتنفيذ سياسات قوية وآليات للتخفيف. وإضافة إلى ذلك، توجه الموارد المتاحة غالبا لعمليات ما بعد الكوارث بدلا من عمليات الحد من مخاطر الكوارث. كما أن تأثير التجارة الدولية في المخدرات وانتشار الأسلحة الصغيرة يشكلان تهديدا أمنيا كبيرا يتطلب التعاون الدولي الجماعي إذا أردنا النجاح في مواجهة هذه المشكلة.

كما أن اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بشدة للصدمات الخارجية الناجمة عن اعتمادنا الكبير على عدد قليل من الأسواق وتآكل الأفضليات التجارية داخل هذه الأسواق. والدول الجزرية الصغيرة النامية بطبيعتها ضعيفة اقتصاديا بسبب بعدنا وقدرتنا المحدودة على التنويع، واعتمادنا الشديد على مجموعة محدودة من الصادرات وارتفاع تكاليف الاستيراد، من بين جملة عوامل أخرى؛ وفي معظم الأحيان، فإن أسعار السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود شديدة التقلب.

وتتجلى هذه التحديات بشكل أفضل من خلال بعض الاختلالات التجارية الكبرى. فعلى سبيل المثال، شهدت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي تآكل الأفضليات التجارية مع شركائنا التجاريين التقليديين، مما أدى إلى زيادة حصة منافسينا التجاريين في السوق العالمية، وفي بعض الحالات، تسبب في إصابة بعض الصناعات في منطقة البحر الكاريبي بالشلل. تواجه أنتيغوا وبربودا هذا التحدي على مدى فترة الـ ١٠ سنوات إلى ١٢ سنة الماضية.

وتعتبر الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة في منطقة البحر الكاريبي، من أكثر البلدان مديونية في العالم. ويشكل عبء الدين هذا تحديا للسلام والأمن بعيدا عن شواطئنا. قبل بضع سنوات، قضت الأزمة المالية العالمية على تدفقات رأس المال والمدخرات والاستثمارات في كافة الدول الجزرية الصغيرة النامية، مما أسفر عن نمو سلبي واقتصادات تهوي الآن إلى حافة الإفلاس. وعلى سبيل المثال، فقدت أنتيغوا وبربودا ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وعاني أيضا العديد من الدول الجزرية الصغيرة الأخرى في منطقة البحر الكاريبي من انكماش الاقتصادات. هذه أمثلة على تحديات السلام والأمن التي تهدد وجود الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي الختام، أود أن أشرح عبارات رئيس وزراء أنتيغوا وباربودا، الأونرابل غاستون براون، الذي يحذر من أن عدم التحرك للتصدي لهذه التحديات، عدم التحرك وعدم اتخاذ إجراءات، سيعود سلبا على الدول الأكبر الأكثر أمنا لأنها ستضطر إلى التعامل مع آلام النزوح البشري للاجئين وعواقب

البؤس الإنساني للأشخاص الذين يتدفقون على حدودها التماسا للسلام والأمن. ونهنئ نيوزيلندا على إدرك أنه ينبغي أن تكون هناك دفعة أكبر على أعلى المستويات داخل الأمم المتحدة لتسليط الضوء على تحديات السلام والأمن التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. أخيرا، وحسب القول المأثور، ''البشر يتجادلون لكن الطبيعة تحسم الأمر''. دعونا نأمل في أن ينضم المجتمع الدولي، بعد مناقشة اليوم، إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والهجرة في جزر البهاما.

السيد ميتشل (البهاما) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر حكومة نيوزيلندا على هذه الفرصة حسنة التوقيت لمناقشة تحديات السلام والأمن للدول الجزرية الصغيرة النامية وتسليط الضوء في هذا المنتدى على بعض أوجه الضعف المحددة التي تعاني منها. طلب مني رئيس وزراء بلدي، تقديرا للمساعدة الخاصة التي قدمتها نيوزيلندا إلى جزر البهاما خلال العام الماضي وهي تقوم بتنفيذ النظام الضريبي الجديد، حضور جلسة اليوم حتى يمكننا أن نعرب عن تمنياتنا لها بالتوفيق وتأييد هذا الجهد الجدير بالثناء. وأود أيضا أن أقول في البداية أننا نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما رئيس وزراء جامايكا ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا.

قالت جزر البهاما في العديد من المحافل، أنه بالنسبة لبلدنا، لا أولويات أعلى من البيئة ومكافحة الجريمة واحتواء الهجرة غير القانونية. بالنسبة لجزر البهاما فإن هذه المسائل ترتبط بجوهر وجودنا ذاته. تلك كانت هي النقطة التي أثرتها عندما تكلمت في المناقشة العامة في الجمعية العامة في العام الماضي (انظر A/69/PV.20). وأود الآن أن أضيف إلى قائمة تلك الأولويات قضيتي البطالة والاقتصاد. توجه جميع جهودنا إلى جوهر السلام والأمن. ويعزز المواضيع الرئيسية ما نقوم به من عمل لضمان أن لدينا جزر بهاما ومنطقة أكثر أمنا ورخاء وحداثة يسودها السلام وفي نهاية المطاف أقوى.

يمثل تغير المناخ أخطر تحد بيئي وإنمائي عالمي له آثار أمنية بعيدة المدى. وتعتقد جزر البهاما، بوصفها بلدا معرضا بصفة خاصة للآثار الضارة لتغير المناخ، أن الآثار الأمنية لتغير المناخ يجب معالجتها أساسا على الصعيد المتعدد الأطراف عن طريق هيئات شاملة للجميع وتمثيلية تسودها الشفافية. ونشدد على أنه إن جرى اتخاذ إجراءات عاجلة وطموحة من أجل التصدي على نحو شامل لتغير المناخ في هذا السياق، فإنه سيتم الحد من الآثار الأمنية المرتبطة بتغير المناخ، ومن ثم تقليص التهديد الوجودي الذي تواجهه بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها دولنا في الجماعة الكاريبية.

وجزر البهاما على اقتناع تام بأنه على المجتمع الدولي إيلاء أعلى أولوية للانتهاء من مفاوضات تغير المناخ الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على اتفاق جديد ملزم قانونا يؤدي إلى تحقيق خفض كبير في الانبعاثات في أقصر إطار زمني ممكن ويزيد بدرجة كبيرة مستوى الموارد المتاحة للبلدان النامية الضعيفة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، بهدف مساعدتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ. والأهم هو أن الحصول على هذه الموارد يجب أن يكون بشروط تساهلية لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية المنخفضة النامية وألا يكون متاحا على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعاني جزر البهاما أيضا من الجرائم الخطيرة في مجتمعنا، المرتبطة، إلى حد كبير، بعدم قدرة الشباب الذكور على تسوية المنازعات دون اللجوء إلى العنف وما ينجم عن ذلك من انتشار أنشطة العصابات والاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر. ولذلك شاركت جزر البهاما بنشاط في المفاوضات التي أدت إلى

نجاح اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة ورأت أن ذلك الاعتماد يشكل إنجازا تاريخيا للأمم المتحدة. وتعتقد حكومتي أن بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة سيسهم في السلم والأمن في جزر البهاما. وبناء على ذلك، أودعنا صكوك تصديق كمنولث جزر البهاما على معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وما زلنا نكافح الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالأشخاص ونستثمر في برامج التدخل الاجتماعي من أجل مكافحة الجريمة.

تكلمت في وقت سابق عن الآثار السلبية للهجرة غير القانونية على أمننا الوطني. وفي هذا الصدد، بذلنا جهودا جادة من أجل وقف تدفق أولئك الذين لا يحملون وثائق من غير رعايا جزر البهاما إلى أراضينا. يجري الآن تطبيق سياسات جديدة وسيكون هناك التزام صارم بهذه التدابير من أجل وقف هذا التدفق. في العام الماضي، أبرمت جزر البهاما اتفاقات هامة مع جيراننا المباشرين – كوبا، الجمهورية الدومينيكية وهايتي – لتسوية الحالات الشائكة التي تؤثر على علاقاتنا الجيدة، بما في ذلك التوصل إلى اتفاقات بشأن صيد الأسماك والهجرة. نحن عازمون على وضع الهجرة غير المشروعة قيد السيطرة.

لقد أضفت قبل برهة البطالة والاقتصاد إلى قائمة الأولويات العليا لبلدي. وفي هذا المجال، تواجه جزر البهاما الآن تهديداً وجودياً للحكم الرشيد – وإذا لم يمارس الحكم على النحو الملائم، فباستطاعة مستثمر واحد أن يسعى إلى زعزعة الحكم في بلد ما، عبر الهيمنة على اقتصاده والتدخل المتعمَّد وغير المناسب في سياساته المحلية. أضف إلى ذلك جهود مختلف الهيئات المتعددة الأطراف وبعض الدول الأعضاء لتقويض اقتصادات العديد من دول الجماعة الكاريبية، عن طريق فرض ولايات على قطاعات الخدمات المالية التي هي اليوم جزء أساسي من اقتصاداتنا. وتلك الولايات المفروضة معادية للتجارة العادلة. وبينما قد تعتبر تلك الهيئات المتعددة الأطراف والدول الأعضاء حماستها لجمع الضرائب بمثابة انتصار معنوي من جانبها، فإنَّ الخراب الناجم عن تغيير الأهداف والقوانين بدون تشاور هو سلبية معنوية أكثر منه نصراً. وإذا تهاوت اقتصادات بلداننا، بما يؤدي إلى مغادرة مواطنينا لأوطانهم، فإنَّ الهجرة الناجمة عن ذلك لن تؤدي سوى إلى زعزعة الاستقرار حول العالم. وهذا تهديد للسلام والأمن.

لقد طُلِب إلينا اليوم أن ننظر في الدور الذي قد يؤديه مجلس الأمن تجاه المساعدة المقدَّمة إل الدول الجزرية الصغيرة النامية، بغية التصدي للتحديات التي يواجهها صون السلم والأمن، بما يشمل تلك التي سلَّطتُ الضوء عليها. وردا على ذلك، تقول جزر البهاما إنه بينما نرى دوراً لمجلس الأمن في مكافحة تلك التهديدات والتحديات كجزء من استجابة شاملة متعددة الأوجه وتعاونية، فإنه يجدر التأكيد على أنه يجب التصدي لتلك التهديدات والتحديات بشكل رئيسي على المستوى المتعدد الأطراف من قِبَل الهيئات الشاملة، والتمثيلية، والشفافة. أخيراً، أخلص في هذا الصدد إلى المطالبة بإصلاح مجلس الأمن، الأمر الذي ندعمه – وهو تغيير طال انتظاره، ومن شأنه أن يجسِّد وقائع القرن الحادي والعشرين، ويمكن أن يلحظ مقعداً تناوبياً للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وإنني ممتنٌّ مجدداً إزاء هذه الفرصة لمخاطبة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة ماكلين (بربادوس) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي السرور رؤية نيوزيلندا تشغل مقعداً بين أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر، حيث لا يتمُّ عادة التعبير عن منظورات الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويود وفد بلدي أن يشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن تحديات السلام والأمن التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي تستحضر للمرة الأولى تركيز مجلس الأمن على الشواغل المحددة لديها.

في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي انعقد في ساموا، أُعيد التأكيد على أهمية السلام والأمن. وقد أكَّدت مجدداً الوثيقة الختامية في ديباجة إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية ‹مسار ساموا› (قرار الجمعية العامة ٦٩/١٥، المرفق):

”أهمية الحرية والسلام والأمن، واحترام جميع حقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في التنمية والحق في مستوى معيشي لائق، بما يشمل الحق في الغذاء وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والحد من أوجه عدم المساواة والالتزام عموما بإقامة مجتمعات ديمقراطية عادلة من أجل تحقيق التنمية.“

إنَّ حكومة بربادوس تواصل معارضة انتشار الأسلحة النووية، والبيولوجية، والكيميائية. ولكن يجب علينا أن نركز يومياً على التجارة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تيسِّر الاتجار بالمخدرات غير المشروعة وارتكاب الجرائم المنظمة الأخرى، وتقوِّض اقتصادنا، ويمكنها أن تُزعزع استقرار مجتمعنا. وفي الاعلان الذي أصدرته الجماعة الكاريبية عام ٢٠١١ بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أكَّد رؤساء الحكومات على التهديد الخطير الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة وذخيرتها، والتزموا بتنفيذ جميع الإجراءات الضرورية على المستوى الوطني والإقليمي لمكافحة المتاجرة غير المشروعة فيها بشكل كامل. علاوة على ذلك، اعتمد رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في عام ٢٠١٣ استراتيجية الجماعة بشأن الجريمة والأمن بعنوان ”ضمان المنطقة“. وهي تذكر عدداً من التهديدات الفورية البارزة للمنطقة، مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والجريمة التي ترتكبها العصابات، وجريمة الفضاء الإلكتروني، والجريمة المالية والفساد.

وتزداد الحالة سوءاً بالطبع نتيجة العديد من مَواطن الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية أو المشتركة بينها. وهي تشمل قواعد الموارد الضيقة، والأسواق المحلية الصغيرة، وقابلية التأثر بالصدمات الخارجية نظرا للدرجات العالية من الانفتاح، والضعف البيئي. وتصبح التهديدات أكثر خطورة بحكم الموقع الجغرافي للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولأنَّ هذه الدول تتكون غالباً من كُتل أرضية صغيرة، فإنَّ لها حدوداً جوية وبحرية أكبر منها بعدة أضعاف. ولذا، فإنَّ تكلفة حماية الحدود الوطنية باهظة جداً، وصعبة الظروف حيث تجد الدول الجزرية الصغيرة النامية أنَّ من الصعب بالمقدار نفسه استغلال مواردها البحرية الهامة، وهي لذلك غير قادرة على الاستفادة منها بشكل كامل. وبالنظر إلى تلك التهديدات للسلام والأمن معاً، فإنها تستدعي تحويل الموارد المحدودة أصلاً إلى التنمية الوطنية بتكلفة كبيرة. وهي لها تأثير خطير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبربادوس ودول أخرى في الجماعة الكاريبية، موقِعة حصيلة مرتفعة من الخسائر في الأرواح البشرية والإنتاج، بما يخفِّض نوعية الحياة، ويعطل التنمية الاجتماعية، ويقوِّض النمو الاقتصادي.

إننا في بربادوس والمنطقة الكاريبية بأسرها ندرك الحاجة إلى قيام شراكات دولية لمجابهة التحديات للسلام والأمن. ونحن سعداء بقرار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة القاضي بإعادة إرساء حضور له في منطقة البحر الكاريبي، ونتوقع لمساهمته بصفته رائداً عالمياً في منع الجريمة أن يساعدنا في مهمتنا المرهقة التي يجب أن نضطلع بها. وإننا نتطلع إلى البدء المبكر للمشروع في بربادوس.

ويقال غالباً إنه لا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية، ولا التنمية بدون سلام. وقد بذلت الدول الجزرية الصغيرة النامية جهوداً مكرَّسة لتحقيق هاتين الغايتين. وإننا ندعو الدول المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية إلى دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية المنخرطة في كفاح مستمر لرفع مستوى التنمية التي حققتها. وفي مسار ساموا، ذكَّرت الدول الأعضاء بمدى

الأهمية الحاسمة للتعاون والشراكة الدوليين في تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. والسلام والأمن عاملان تمكينيان أساسيان لتحقيق تلك التنمية. ونحن نقول إن هذه المسائل مترابطة ترابطاً لا ينفصم، ويجب اعتماد نهج شامل حيالها بغية ضمان النجاح.

إنَّ الدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفها دولاً محيطية، تعلِّق أهمية خاصة على إبقاء البحار صحية. وما فتئنا نشعر بالقلق إزاء المخاطر العديدة التي تواجه محيطاتنا. فهي تشمل صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والتلوُّث، والتحمُّض، والانجراف الساحلي. وإننا، كمنطقة، ندرك تماماً الآثار الضارة التي يمكن أن تتركها تلك المخاطر على الأمن الغذائي وسبل العيش لمجتمعاتنا المحلية. لذا، نرحب بالمناقشات الجارية هنا في الأمم المتحدة بهدف الاعتراف الرسمي بمدى أهمية الحفاظ على محيطاتنا، وبحارنا، ومواردنا البحرية والاستخدام المستدام لها، بالنسبة إلى التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبربادوس تهنِّئ نيوزيلندا والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على الدور البنَّاء الذي يواصلون تأديته في هذه المسألة.

وإذ نشارك في هذا الحوار بشأن تحديات السلام والأمن التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، فمن الواضح أنّه يجب توسيع التعريف الضيِّق للسلام والأمن بعد الحرب، الذي وجَّه أعمال المجلس في السنوات السبعين من وجوده. لقد تغير الكثير منذ عام ١٩٤٥. ويجب على المنظمة أن تبقى مواكبة له وتخطو في القرن الحادي والعشرين. فالتغيير لا يؤدي سوى إلى جعلها أكثر شمولية وحيوية.

وأود أن أذكر مسألة تغير المناخ بإيجاز. إن التهديد الوجودي الذي تتعرض له الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب تغير المناخ لا يمكن مواجهته إلاَّ بجهد دولي شامل على أساس اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبربادوس تدعم جميع المجالات التي تجري فيها معالجة هذا الخطر المحدق، وهي تقدِّر الإطار الداعم الذي توفره تلك العمليات المتعددة. لكننا نعتقد أنَّ عملية المفاوضات بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تبقى الحيز الأبرز والأكثر ملاءمة لإجراء المناقشات المتعلقة بتغير المناخ.

ختاماً، إنَّ حكومة بربادوس تشكركم، السيد الرئيس، على اتخاذ المبادرة أثناء رئاستكم، والقيام بتنظيم هذا الحدث الخاص المكرَّس للتحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإننا نتطلع إلى وقت في المستقبل القريب، حين تكون تحديات السلام والأمن التي تواجه تلك الدول جزءاً لا يتجزأ من عمل مجلس الأمن. ويحدونا الأمل أن تكون هذه المناقشة خطوة في ذلك الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء فيجي.

السيد كوبوابولا (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فيجي البيان الذي أدلى به رئيس كيريباتي، فخامة أنوتي تونغ، بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

أشكركم يا سيادة الرئيس، على دعوتي إلى المشاركة في هذه المناقشة في مجلس الأمن. وأود بشكل خاص أن أعرب لكم عن تقدير فيجي لوزير الخارجية ماكولي، وحكومة نيوزيلندا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة. أغتنم هذه الفرصة أيضا لتقديم تهنئة فيجي إليكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه.

في مستهل كلمتي، أود أيضا أن أذكر بأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تساهم بنشاط في تدبر المشاكل الأمنية العالمية. فعلى سبيل المثال، ما برحت فيجي تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٧٨. وكانت لمشاركتنا تكلفة كبيرة بالنسبة إلى بلدنا. إذ فقدنا أرواحا ثمينة وبريئة، وتقديم القوات للمشاركة في حفظ السلام وتأدية

ذوي الخوذ الزرق للواجب، كلف حكومتنا مبالغ كبيرة من ميزانياتنا الوطنية. وعلى الرغم من هذه الأعباء، ما فتئت فيجي ثابتة في التزامها بقضية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

برز تغير المناخ بوصفه أكبر خطر على أمن الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفيجي ليست استثناء في هذا الصدد. لقد وُصف بدقة تغير المناخ باعتباره عاملا مضاعفا للمخاطر. إن أسباب تغير المناخ التي من صنع الإنسان أصبحت مثبتة الآن، ويجب أن يكون واضحا للجميع الآن أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ضحايا لمشكلة ليست من صنعها.

في جنوب غرب المحيط الهادئ، نواجه مستقبلا سترتفع فيه مستويات سطح البحر بحيث تلحق أضرارا بالسواحل الأمامية لجزرنا. وبالمثل، وسوف تهاجمنا عواصف استوائية لم يسبق لها مثيل من حيث شدتها وتواترها. بينما بقية العالم منهمك في مناقشة الآثار المترتبة على تغير المناخ، نحن في الجزر الصغيرة والجزر المرجانية في المحيط الهادئ يتعين علينا التصدي للمشكلة لأنها تؤثر علينا.

حتى نتمكن من التصدي للتهديد الأمني لتغير المناخ، علينا الاستثمار الاستراتيجي في تدابير التكيف. وعلينا أن ننتقل من الكلام إلى المزيد من الواقعية والاستجابة الموجهة نحو العمل. نعتقد أن الأمر بيد مجلس الأمن والشركاء الإنمائيين لتيسير قدر أكبر من الجهد الدولي لضمان توفر القدرة لدينا، من الناحية البشرية والمؤسسية، للتصدي لهذا الخطر الوجودي على أمن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثمة تدبير استجابي ألا وهو معالجة مسألة الطاقة المستدامة على نحو مجدٍ. إن الإمداد بالطاقة عن طريق حرق الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء والتدفئة والنقل مصدر رئيسي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مما يتسبب في تغير المناخ وتحمض المحيطات. ولا بد من وقف هذا، أو على الأقل الحد منه بدرجة كبيرة، إذا أردنا أن تكون لدينا تنمية مستدامة على هذا الكوكب. لذلك، ندعو إلى تخصيص قسط أكبر من رأس المال العالمي الموجه نحو تطوير مصادر الطاقة المتجددة وأطر النمو الأخضر في المستقبل الذي نصبو إليه.

أنتقل الآن إلى الأخطار التي يتعرض إليها التنوع البيولوجي في البيئة العالمية، مع التركيز بصفة خاصة على المحيطات والبحار. ومن الضروري أن نعمل على حماية واستعادة صحة وإنتاجية وصمود المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية ومصائد الأسماك. إننا على المحك في الحفاظ على التنوع البيولوجي، والتمكين من الحفاظ عليه وإدارة الاستخدام المستدام للموارد من أجل الأجيال الحالية والمقبلة.

توفر البيئة البحرية الفرص للنمو الاقتصادي المستدام للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكن لن يتيسر لنا ذلك إلا إذا تمكنا من التغلب على التهديدات القائمة. فالإفراط الحالي في استغلال موارد المحيطات عن طريق الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه يشكل تهديدا أمنيا كبيرا للدول الجزرية الصغيرة النامية، فيما يتعلق بمسائل السيادة واستدامة الموارد البحرية العامة على السواء. هذا النوع من الصيد يحرم المجتمعات المحلية الساحلية من مصدر الرزق والدخل، وبالتالي يتهدد الخطر أمن اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

نهيب بهيئات من قبيل المجلس مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في التغلب على هذه المشكلة عن طريق آليات التعاون الدولي والدعم التقني لتعزيز الرصد وضبط ومراقبة محيطاتنا. إن سبب عقد المؤتمر العالمي حاليا كل ثلاث سنوات مرده بدرجة كبيرة إلى التهديدات الأمنية لبيئتنا البحرية في المحيطات، وذلك لضمان وحدة أهداف التنمية المستدامة بشأن استدامة استخدام الموارد البحرية.

أما المجال الثالث الذي نود التطرق إليه فهو ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية أمام الأنشطة الإجرامية في المجتمع الدولي الأوسع. إن الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة

للمخاطر بحكم طبيعتها وبسبب صغر حجمها، واقتصاداتها النامية ومواقعها المعزولة. وأن دولا كثيرة منها تكافح لضبط حدودها السيادية بصورة مناسبة. وموارد الجريمة المنظمة من البلدان الكبيرة كثيرا ما تتجاوز موارد تلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. لذلك يكافح العديد منها ويخسر المعارك ضد الأنشطة غير المشروعة المتمثلة في الاتجار بالمخدرات والبشر.

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل تهديدا لأمن الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب القدرات على الضبط الوارد ذكرها آنفا، ولا سيما فيما يتعلق بالضبط الفعال للحدود. بل أنه أيضا خطر يتهدد الأمن بسبب السُبل والوسائل التي تستخدمها الجريمة المنظمة لإدخال الفساد إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة. ولما كانت مصادر هذه الجريمة المنظمة تتمثل في العرض والطلب في الأسواق التي في نهاية المطاف توجه هذه الأنشطة غير المشروعة، نهيب بالبلدان المعنية زيادة التعاون وتقديم المساعدة والموارد للدول الجزرية الصغيرة النامية لمكافحة هذه الأنشطة غير المشروعة.

في الختام، ننضم إلى الآخرين في دعوةال مجلس إلى مواصلة النظر في التحديات الأمنية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونكرر استنتاجات الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) بشأن الحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون الدولي وضمان شراكة حقيقية دائمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بوصفها أفضل سبيل للتغلب على هذه التحديات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والهجرة في بابوا غينيا الجديدة.

السيد باتو (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بابوا غينيا الجديدة الموقف الذي ستقدمه تونغا وملديف، بوصفهما رئيسين، بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة.

أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على إدارتكم باقتدار عمل مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشيد بمبادرة نيوزيلندا وتيسير هذا الحوار الهام والنادر لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية.

لقد أقرت الجمعية العامة بجوانب الضعف الفريدة عند الدول الجزرية الصغيرة النامية. لذلك نحث مجلس الأمن على إمعان النظر في الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالشواغل الأمنية التقليدية وغير التقليدية. لقد قال المتكلمون الآخرون الذين سبقوني الكثير بشأن هذه المسألة.

لا تزال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تمثل المنتدى الرئيسي لمعالجة الشواغل المتعلقة بتغير المناخ. بيد أن الأمر يقتضي مشاركة المزيد من وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها، بما في ذلك الجمعية العامة، والبنك الدولي، والمعهد العالمي للنمو الأخضر، والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، إلى جانب خطط الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث أن الافتقار إلى الموارد يقيد تنفيذ الاتفاقية. ثمة مثال جيد على عمل فريق منظومة الأمم المتحدة وهو مكتب الأمم المتحدة في بابوا غينيا الجديدة الذي يقوم بتنسيق جميع أنشطة وكالات الأمم المتحدة بما يتفق مع أولويات التنمية الوطنية وبرامج التنمية، بما في ذلك آثار تغير المناخ.

إن العلاقة واضحة بين التنمية المستدامة والسلم والأمن. إذ أنه من دون إحلال السلام والأمن، سيصعب تحقيق التنمية المستدامة. فتحقيق التنمية المستدامة يتطلب إقامة شراكات مفيدة مما يقتضي من منظومة الأمم المتحدة تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التقيد بسيادة القانون، وبناء مؤسسات ومجتمعات فعالة، ومساءلة وشاملة تنهض بحقوق الإنسان وتعمل على حمايتها بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ذلك السياق، خصصت بابوا غينيا الجديدة مبلغ ١٥٠ مليون دولار للدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ على مدى الأعوام الخمسة المقبلة للتصدي لبعض

التحديات التي تواجه هذه الدول في مجالات التعليم، والصحة، وبناء القدرات، وتغير المناخ، وإعادة تأهيل البنية التحتية وتطويرها، في أعقاب الكوارث الطبيعية، مثل إعصار بام في فانواتو. كما تقوم بابوا غينيا الجديدة بإنشاء الدول الجزرية الصغيرة المعني بمنطقة البحر الكاريبي وتمويل المكتب.

وفيما يتعلق بالجرائم العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص، على منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن اعتماد أساليب للقضاء على الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية في بلدان المنشأ والتصدي للتحديات التي تواجهها دول العبور – مثل بابوا غينيا الجديدة – وبلدان المقصد. وفي إطار السياسة الأمنية الوطنية لبابوا غينيا الجديدة، يجري اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك زيادة الجهود في رصد الحدود ومراقبتها وضبطها. ولكن يتعين القيام بالمزيد من العمل.

وبالنسبة لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، يمثل المحيط المصدر الرئيسي للأمن الغذائي وموردا هاما، ألا وهو الاقتصاد الأزرق، الذي يلزم حمايته للتمكن من كفالة تحقيق التنمية المستدامة. وتؤدي قيود الموارد إلى إعاقة الدول الجزرية الصغيرة النامية عن القدرة على ضمان الإدارة المستدامة للموارد السمكية واستغلالها والاقتصاد الأزرق. ولا توجد أية مراقبة أو حماية لتلك الموارد، التي تناولتم، سيدي الرئيس، بعض مشاكلها. ويجري استغلال مواردنا لمصائد الأسماك وغيرها من الموارد البحرية بسبب الصيد غير المشروع وغير المبلغ به وغير المنظم. ونلتمس من وكالات الأمم المتحدة تقديم الدعم ذي الصلة من خلال مؤسسات مثل منتدى جزر المحيط الهادئ ووكالة مصائد الأسماك التابعة للمنتدى، التي تزاول عملها بشكل فعال في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية – لا سيما في منطقة المحيط الهادئ – بغية التمكن من الإدارة والحماية المستدامة.

ولا يمكن مناقشة كل ذلك بدون التسليم بأهمية زيادة مشاركة النساء في جميع الأنشطة المتصلة بالمساواة بين الجنسين التي تهدف إلى منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها، وصون السلام والأمن، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. فالدروس التي استخلصناها من حربنا الاهلية في جزيرة بوغنفيل في تسعينيات القرن الماضي خير دليل على ذلك، فقد أثبت لنا أن النساء بالقدرة نفسها تماما التي يتمتع بها الرجال في مجالي حفظ السلام وبناء السلام وأنه لا بد من إدماجهن في عملية صنع القرار ومنحهن أدوارا قيادية بغية التمكن من تحقيق التنمية.

وفي الختام، فإن التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات خطيرة. ونحن بحاجة إلى اتخاذ تدابير عملية تهدف إلى تحقيق النتائج التي ننشدها. وإذا كان العمل يتطلب إعداد نماذج لحصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على دعم الموارد، فإن على منظومة الأمم المتحدة أن تتقبل تحمل المسؤولية عن صياغة هذه النماذج، لكي نتمكن معا، بمرور الوقت، من بناء عالم مستدام ومزدهر يقوم على أساس سيادة القانون التي تضمن الحماية لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة والتبادل التجاري الخارجي وتكنولوجيا المعلومات في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): تود سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تبدأ بيانها بإعلان التأييد الكامل بشكل أساسي لجميع البيانات التي أُدلي بها، وعلى وجه الخصوص، البيانات التي أدلى بها زملاؤنا في الجماعة الكاريبية – رئيس وزراء جامايكا والوزراء من أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، وبربادوس. وبالرغم من أن وزير خارجية ترينيداد وتوباغو لم يتكلم بعد، فإنني متأكد من أنه يمكنني أن أعلن بارتياح تأييدي لما سيقوله. كما أود أن أعلن تأييدي القوي ما قاله وزير خارجية سيشيل – لا سيما

وصفه الدول الجزرية الصغيرة النامية بأنها أساسا دول محيطية كبيرة نامية تمتد إلى ما وراء الصخور التي نعيش عليها.

وتشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بنيوزيلندا على قرارها تركيز اهتمام مجلس الأمن على تحديات السلام والأمن التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. فنيوزيلندا دولة جزرية تحيط بها دول جزرية صغيرة نامية، وقد أبدت تفهما قويا والتزاما نحو الخصائص والتحديات التي تجابه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأود أن أشيد بكم أيضا، سيدي الوزير، على القدرة على الاحتمال التي أبديتموها اليوم، إذ عملنا طوال فترة الغذاء – وهو أمر يهدد أمنكم الغذائي بالذات. وأرى أن جميع الوجوه التي كانت حول الطاولة قد تغيرت ما عدا وجهكم، وأحييكم على جلدكم في ذلك الصدد. ويكتسي استخدام نيوزيلندا فترة عملها رئيسا لمجلس الأمن لتسليط الضوء على الدول الجزرية الصغيرة النامية أهمية خاصة، بالنظر لتجاهل المجلس التاريخي، للدول الجزرية الصغيرة، بل وأحيانا لا مبالاته بها، وبتحدياتنا في مجالي السلام والأمن. ومع أن المجلس من قوت إلى آخر بت، على مستويات مختلفة، في مسائل متعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنه بالرغم من ذلك يصح القول إن الدول الجزرية الصغيرة النامية وقضايانا وآراءنا ما فتئت، إلى حد ما، مستبعدة من نظر مجلس الأمن الجدي والمستمر فيها.

وفي إطار منطقة البحر الكاريبي – باستثناء هايتي، التي استفادت من بعثات هذه الهيئة وانخراطها المتعدد الأطراف – لم يصبح المجلس منخرطا إلا لماما حينما يعرض مسلسل حوادث الهيمنة على مسارح الجزر، كما هو الحال في غزو غرينادا في عام ١٩٨٣ أو أزمة الصواريخ الكوبية. ومع ذلك، وقعت حوادث هامة أخرى – تتراوح من أعمال العنف المتعلقة بالانتخابات في إحدى دول الجماعة الكاريبية، التي أودت بحياة أكثر من ٨٠٠ شخص في ثمانينيات القرن الماضي، إلى سلسلة الموت والدمار التي خلفها إعصار إيفان الذي ضرب جزر عديدة في عام ٢٠٠٤– ووقع العديد من الحوادث وانتهت بدون أي تنويه يذكر من المجلس. وحتى الآن، لا يزال المجلس لا يحرك ساكنا بشأن التهديد الواضح للسلام والأمن الذي يمثله قرار الجمهورية الدومينيكية بطردها بالقوة آلاف الأشخاص الذين ولدوا داخل حدودها. ويجري تجاهلنا، في ما عدا الحالات النادرة حينما يتفق أن تكون جزيرة ما محور ارتكاز لتوازن القوى العالمية.

والواقع أن إحدى أكثر الحجج الدامغة الداعمة لإجراء إصلاح شامل للمجلس هي عجز المجلس الظاهر عن التكيف مع عالم تشكل فيه الدول الجزرية الصغيرة النامية أطرافا فاعلة متعددة الاطراف وهامة بمنظورات فريدة ومسائل جديرة بالنظر فيها على جميع مستويات الدبلوماسية. وقدمت سانت فنسنت وجزر غرينادين اسمها باعتبارها مرشحا لعضوية المجلس في الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١ لأننا نرى أن لدينا دورسا وآراء عملية لتبادلها إسهاما في تحقيق السلام والوئام المجتمعي بدون تخمة الأموال أو الأسلحة التي ننفقها على المشاكل المحتملة. ونحن مرشحون أيضا لأنه، في تاريخ الأمم المتحدة، لم يخدم في مجلس الأمن سوى ثماني دول جزرية صغيرة نامية؛ ولأنه لم تقدم سوى ثلاث دول من دول منطقة الكاريبي البالغ عددها ١٤ دولة آراءها للتأثير باعتبارها أعضاء في المجلس؛ ولأن ٤٠ في المائة كاملة للبلدان التي لم تخدم إطلاقا في المجلس من الدول الجزرية الصغيرة النامية. والنتيجة هي أنه في الأغلبية الكبيرة للحالات، بل وحتى خلال الأوقات القليلة التي ينظر فيها المجلس بشكل رسمي في إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا توجد أي دولة جزرية صغيرة نامية عضو في المجلس لكي تضفي السياق والمنظور على المداولات.

إن التهديدات الخاصة للسلام والأمن في الدول الجزرية الصغيرة النامية يجب أن تفهم من خلال منظورات حجم

هذه الدول وانفتاحها والنفوذ الخارجي. وكان إعصار إيفان يعد كارثة محلية في الولايات المتحدة، ولكنه كارثة وطنية في جامايكا وكوبا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وغرينادا. وكان الفيضان الداهم مثل النوع الذي حصل في شرق البحر الكاريبي في عام ٢٠١٣ قصير الأمد بشكل نسبي ومعزولا ولكنه سبب الموت والدمار وعدم الاستقرار في سانت لوسيا، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين – وهو دمار لا نزال نتعافى من آثاره. وكما قيل بالفعل اليوم، فإن من البديهي أن تغير المناخ يشكل تهديدا، ولكنه ليس مجرد مضاعف للتهديدات للسلام والأمن. فهو خطر جسيم ومزعزع للاستقرار بحد ذاته.

وقد تمثل عصابة من المجرمين صغيرة نسبيا وضعيفة التسليح في بلد كبير ومتقدم النمو تحديا لإنفاذ القانون على المستوى المحلي أو مستوى البلديات. وفي دولة جزرية صغيرة نامية فإن قوة تلك العصابة نفسها تزداد أضعافا مضاعفة، وإمكاناتها لزعزعة الاستقرار في أي مجتمع تكون هائلة، لا سيما في الدول التي لديها قوات شرطة متواضعة التجهيز وغير مسلحة وذات تجربة محدودة في إحباط الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، وبخلاف معظم التحديات التي تواجه المجلس، فإن معاناة الدول الجزرية الصغيرة النامية ربما هي فريدة في نوعها، نظرا لما تواجهه من تهديدات خارجية كبيرة. إن أسباب تغير المناخ، والجريمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وسرقة الموارد والتهديدات العابرة للحدود وعدم الاستقرار المالي العالمي، كلها خارج حدودنا. وهذا عامل مهم في نظر المجلس في التوصيات والتدابير المتاحة لصون السلم، والحفاظ على الأمن بالنيابة عن الدول الجزرية.

في الوقت الذي نتكلم فيه هنا، يشارك ما يقرب من نصف بلدان الجماعة الكاريبية إما في برامج التقويم الهيكلي المؤلمة المدارة من الخارج، أو أنها قد خرجت منها مؤخرا. نعد بصورة جماعية أكثر المناطق المثقلة بالديون في العالم، مع ارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين شبابنا. وفي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كانت معدلات نمونا الاقتصادي هزيلة في أحسن الأحوال.

وقد غذى بالفعل هذا المزيج القابل للاشتعال للنمو المنخفض بعد الأزمة، وبطالة الشباب والقيود المالية، في فترة ما بعد الأزمة، الاضطرابات العالمية، وعدم الاستقرار في أماكن أخرى، مع ما يرتبه من عواقب سلبية هائلة على السلم والأمن الدوليين. والدول الجزرية ليست في مأمن من هذا التهديد. وفي الواقع، فإن الاعتقاد كما يبدو بأن حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها مناطق أخرى لن تشمل بطريقة أو بأخرى الدول الجزرية، إنما هو تفكير خيالي، والاعتقاد في غير محله بالصورة النمطية للجزر كجنات يقطنها سكان لا يكترثون لشيء. ومع ذلك، جرى تكذيب تلك الصورة النمطية بحقائق متجذرة في انخفاض النمو وارتفاع الديون، وتزايد معدلات البطالة، ومعدلات جرائم القتل العالية، وعدم وجود مجال مالي أو سياسي للدخول في استثمارات اجتماعية تحولية. وتشير تلك الحقائق إلى نتيجة مختلفة النتيجة الأرجح لاستمرار الإهمال المتعدد الأطراف.

لا تتمثل ولاية المجلس في مجرد استعادة السلم والأمن الدوليين، ولكن في الحفاظ عليهما ومنع عدم الاستقرار بكل الوسائل العسكرية وغير العسكرية. ويجب أن تكون المناقشة المفتوحة اليوم بمثابة دعوة لتنبيه مجلس الأمن الذي كثيرا ما أدار ظهره لاحتياجات وآراء الدول الجزرية. ويجب على المجلس أن يتطرق رسميا إلى أن تغير المناخ، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، والأطراف الفاعلة من غير الدول والحصار الاقتصادي التي كلها تشكل تهديدات خاصة ومحددة لسلم وأمن الدول الجزرية. ومن ثم يجب أن ينظر في التوصيات والتدابير التي تقع

في نطاق صلاحياته. وعلى أضعف الإيمان يجب أن تشمل فرض قيود على تصرفات الأطراف الفاعلة الخارجية من الدول، وتمكين الدول الجزرية، على مستوى الاقتصاد والسياسة، من مواجهة التحديات الداخلية على نحو فعال، وأن تقبل في نفس الوقت تحذير جزر البهاما الصائب جدا من مغبة استحواذ المجلس على دور أو سلطة الهيئات القائمة المتعددة الأطراف التي تتناول تلك القضايا بطريقة شاملة وشفافة.

إن هذه المسائل، وتلك التي عرضها الذين تكلموا قبلي ليست أكاديمية، كما أنها ليست تمارين نظرية على التكهن بطائفة من التحديات المحتملة التي تلوح في أفق بعيد. إنها تهديدات فعلية وقائمة ومتزايدة لسلمنا وأمننا. ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجهنا ليست مستعصية على الحل ولا تعجيزية. فهي قابلة للحل قريبا. إن تقاعس الشركاء الأقوياء المتعددي الأطراف هو كل ما يلزم لتحويل تلك التهديدات المتعددة الجوانب إلى مصادر معقدة لعدم الاستقرار العالمي. واليوم هناك أكثر من ٥٠ بلدا، مع أكثر من ٥٠ مليون شخص، يتوقعون أن يفي المجلس نصا وروحا بالتزاماته التي ينص عليها الميثاق. نرجوكم ألا تخذلونا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ترينيداد وتوباغو.

السيد دوكران (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى العديد من الزملاء الآخرين الذين أثنوا على مبادرة نيوزيلندا الابتكارية والرفيعة المستوى للتصدي لتحديات السلم والأمن التي تواجه الدول الجزرية. ونعتبر هذه المناقشة وسيلة لتعزيز التعددية التي تعتبر أهم وسيلة لحل تحديات السلم والأمن التي نواجهها. وهذه خطوة أولى مهمة في تعميق التعددية الفعالة، لأن عدم وجودها يشكل في حد ذاته تهديدا للسلم والأمن. وستدعم ترينيداد وتوباغو جميع المبادرات للمضي قدما بالعمل المتعدد الأطراف الذي شرعتم فيه سيدي على أعلى مستوى هنا اليوم في الأمم المتحدة.

أشارك أيضا زملائي في الإشادة برئيسة وزراء جامايكا على بيانها الشامل للغاية اليوم، وبزملائي من جزر البهاما، وأنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، على إسهاماتهم وعلى عرضهم خلال هذا المنتدى لبعض المخاطر التي نواجهها في منطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بقضية السلم والأمن.

تنجم عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية وشبكاتها العالمية، تحديات هائلة لأمن جميع الدول، وخصوصا للدول الجزرية. ويتعين على الدول الصغيرة والدول الكبيرة على حد سواء قبول المسؤولية والوفاء بالتزاماتها للتعاون في المجال المتعدد الأطراف، من أجل التصدي لتلك التهديدات. وفي الواقع، تم تعريف الجريمة المنظمة عبر الوطنية في استراتيجية الجماعة الكاريبية في مجالي الجريمة والأمن بأنها تشكل ”تهديدا خطيرا وفوريا“. حيث تقوض الجريمة المنظمة سير عمل مؤسسات الدولة لدينا، وتضيف نقاط ضعف جديدة لآليات إدارتنا، وتعزز عدم الاستقرار في النظام. وبذلك تقوض المنطلقات الأساسية لديمقراطياتنا، وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية ذاتها.

ولا يمكن لترينيداد وتوباغو التغاضي عن هذه التطورات المزعزعة للاستقرار. لقد بذلنا وسنواصل بذل الجهود المشتركة المتعددة الأطراف من أجل مواجهة تحديات السلم والأمن التي لا تؤثر على ترينيداد وتوباغو فحسب، وإنما تؤثر على جميع الدول الأعضاء. ولذلك يسر ترينيداد وتوباغو المشاركة في تقديم القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥) المتعلق باتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها والقضاء عليهما. وفي نفس السياق، أشرنا نحن والدول الشقيقة في منطقة البحر الكاريبي

إلى التزامنا الثابت بالتنفيذ الكامل لمعاهدة تجارة أسلحة قوية وفعالة، وذلك التزام تاريخي.

تنص المعاهدة على معالجة عدد من المشاكل الأمنية التي يواجهها المجتمع الدولي. من أجل تحقيق كامل أهدافها وأغراضها، ويجب أن تصبح المعاهدة عالمية، وأن تنفذها جميع الدول، سواء الدول المصنعة للأسلحة التقليدية أو المصدرة لها أو التي تستوردها. وسيؤدي عدم اعتماد بعض الدول للمعاهدة، إلى استمرار تسهيل تهريب الأسلحة إلى الدول الجزرية. وتؤكد الإحصائيات المتوفرة بأن هذه التجارة غير المشروعة لها صلة مباشرة بزيادة معدلات أعمال العنف والإجرام في منطقة البحر الكاريبي.

بما أن ترينيداد وتوباغو تؤمن إيمانا راسخا بدور الأمم المتحدة في تمهيد الطريق لحل المشاكل الدولية الكبرى مثل الإرهاب، فقد شاركت في تقديم القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتمشيا مع أحكام هذا القرار، ستواصل ترينيداد وتوباغو التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في عدة مجالات، مثل تمويل الإرهاب وتبادل المعلومات بشأن عبور المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

لا يمكن أن يتحقق السلم الدائم إلا إذا اشتركت المرأة بشكل أكبر في عمليات صنع القرار المتعلقة ببناء السلم والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وهي مرحلة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتنا.

فتمكين المرأة جزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية، وهو كذلك دعامة أساسية في صون السلام والأمن الدوليين. بهذا الإيمان الراسخ قدمت كاملة برساد بيسيسار رئيسة وزراء ترينيداد وتوباغو في الجمعية العامة أول قرار بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولذلك، ما برحنا نؤمن إيمانا راسخا بإيجاد حلول من أجل السلام والأمن واستخدام أجهزة الأمم المتحدة عند الاقتضاء، ولكننا نعلم أنه من الضروري الذهاب إلى أبعد من ذلك. ولهذا السبب، وبصفتنا عضواً منتخبا حديثا في لجنة بناء السلام، نلتزم بالعمل مع الآخرين لدعم جهود السلام في البلدان الخارجة من النزاع، ونضم صوتنا أينما كان مناسباً في هذا الصدد.

لجميع الدول دور تؤديه في تصميم إضافات جديدة لهيكل السلام والأمن العالمي. فالسلام والأمن هما في الواقع من اختصاص جميع الأمم، الكبيرة والصغيرة على حد سواء. ومن هذا المنطلق، تقدم ترينيداد وتوباغو أراضيها لتكون مقراً لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة. ونحن نفعل ذلك بثقة أننا نملك الهياكل الأساسية المطلوبة والمتطلبات الأخرى لاستضافة تلك المؤسسة. ويحدونا الأمل في أن تؤكد الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة من جديد مبدأ التوزيع العادل لمواقع الهيئات العالمية الرئيسية عند اتخاذ قرار بشأن اختيار مقر تلك المنظمة.

لهذه المناقشة المفتوحة بشأن السلام والأمن العالميين إمكانات بعيدة المدى لبناء توافق في الآراء بشأن المخاطر الاجتماعية الجمة التي تواجه مسألة الأمن، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع بداية زخم دبلوماسي جديد بشأن نهج فعال متعدد الأطراف ووضع صكوك ملموية سواء في مجال تغير المناخ أو أي مجال آخر، بغية ضمان أن لدينا عالما مأمونا السلام وكوكب أكثر أمنا. لكل هذا نحن مدينون لكم حقاً، السيد موراي مكولي، بصفتكم رئيساً لمجلس الأمن ومدينون لنيوزيلندا، على الدور القيادي الذي أديتموه حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية لأوكرانيا.

السيد كليمكين (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): عندما تواجه سفينة أو شخص الغرق في المحيط يجري إرسال نداء استغاثة، ويحتم الواجب الأخلاقي والقانوني على جميع من في البحر تقديم المساعدة الفورية لتلك السفينة أو الشخص

الذي يواجه الغرق دون السؤال عن سبب حدوث ذلك. معرفة أسباب ذلك مهمة بالتأكيد، لكن دعونا نتفق على أنها ثانوية في الأهمية مقارنة مع حياة إنسان واحد. يجري الآن إرسال نداء استغاثة من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تخسر أراضيها وسكانها ومواردها وبالتالي وجودها ذاته، نتيجة للآثار الخطيرة لتغير المناخ. ومن واجبنا المشترك سماع النداء والاستجابة له من دون أي مزيد من التأخير.

إن المناقشات المطولة بشأن تغير المناخ بالغة الأهمية لأن هذا بالضبط ما يهدد الدول الجزرية الصغيرة. ينبغي لهذه المحادثات الاستمرار بهدف كتابة قصة نجاح مؤتمر القمة المقبل في باريس. لكن ينبغي لنا في خضم هذه المناقشات المعقدة ألا ننسى حياة المئات والآلاف من إخواننا وأخواتنا الذين يقطنون الجزر التي تواجه الغرق في المحيط الهادئ والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي. إنها ليست مجرد مسألة سياسية رسمية لمكافحة تغير المناخ؛ إنها مسألة أمن ٤٤ دولة جزرية صغيرة، مسألة وجودها ذاته. إنهم ليسوا مهددين بالمدافع والصواريخ. إنهم مهددون بعدو أسوأ بكثير – كوارث طبيعية ذات صلة بالمناخ، وارتفاع مستوى سطح المحيطات الناجم عن تغير المناخ. إن ذلك العدو لا يقل خطورة عن أسلحة الدمار الشامل أو الإبادة الجماعية. إنه يهدد مجتمعات وأمم بأكملها، بلدان وأقاليم برمتها. علينا أن نأخذ هذا التحدي بجدية شديدة قبل فوات الأوان. نحن بحاجة إلى ارتداء سترات النجاة والعمل الآن من أجل منع العواقب الوخيمة لتغير المناخ التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وكما نعلم جميعا، فإن شعب كيريباس قد بدأ بالفعل بمغادرة أراضيه الغارقة. وذات التشريدوالهجرة القسريين يقتربان بسرعة من أمم أخرى مثل توفالو، وفانواتو والمالديف. ولذلك، ينبغي على مجلس الأمن أن يتخذ خطوات وقائية ملموسة. ولتجنب المشاكل المحتملة والتوترات الناجمة عن هذه الهجرة والتشريد القسريين، واللذان يمكن أن يدوما طويلاً جداً، هناك حاجة ماسة إلى معالجة الوضع القانوني للأشخاص الذين يجبرون على مغادرة ديارهم نتيجة فقدان أراضيهم بسبب ارتفاع مستوى سطح المحيطات. وبالنظر إلى الآثار الخطيرة التي تتعلق بالسلامة والأمن، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار جميع جوانب الحقوق القانونية وحقوق الإنسان المتعلقة بهذه الظاهرة.

تقف أوكرانيا إلى جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتلتزم بأجندة مجلس الأمن ذات الصلة وغير ذلك في إطار الأمم المتحدة ووكالاتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة التنمية والتعاون الدوليين للسويد.

السيدة لوفين (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي – أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدي، السويد. أود في المستهل أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية والتنويه بالبيانات الهامة التي أدلى بها اليوم كل من رئيس وزراء جامايكا ورئيس وزراء ساموا، ووزير مالية سيشيل والوزراء الآخرين. وأود أيضا أن أشيد بنيوزيلندا على استرعاء انتباه مجلس الأمن إلى هذه المسألة الهامة، وأن أشكر وزير الخارجية مكولي على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

ظللنا لفترة طويلة جداً نحصر تقييم الأمن في مدلول ضيق جداً. إن بلوغ الأمن الحقيقي يكمن في مكافحة الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وإن التوصل إلى الأمن الحقيقي يتحقق عن طريق مكافحة المجاعة والعلل الاجتماعية. ويتم تحقيق الأمن الحقيقي بالكفاح من أجل حماية البيئة. ومسؤولية المجتمع الدولي ومسؤوليتنا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن نقود ذلك الكفاح. ولهذا السبب، قررت الحضور إلى هنا لأكون جزءا من هذه المناقشة الهامة.

لا يمكن إنكار أن الدول الجزرية الصغيرة النامية من بين الأكثر تضررا من تغير المناخ، وأنها تواجه تحديات أمنية فريدة من نوعها. إن وجودها ذاته مهدد لا بالدبابات والقذائف أو الجيوش بل بالظواهر الجوية بالغة الشدة والتلوث البحري وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات. وقد جرى التعبير عن ذلك بوضوح في مسار ساموا التاريخي لإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية.

لقد اتضح من اجتماع صيغة آريا المعني بتغير المناخ والأمن الذي عقد الشهر الماضي أن تغير المناخ سيؤثر حتما على إمكانية الحصول على الأراضي والغذاء والفرص الاقتصادية وهي بدورها يمكن أن تؤجج الصراعات والهجرة القسرية. يمكن لمجلس الأمن، وينبغي له أن يلعب دوراً في هذا الصدد.

ومواجهة تحديات السلم والأمن في الدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب استجابة عالمية. واسمحوا لي أن أذكر ثماني نقاط نرى نحن بلدان الشمال أنها ينبغي أن تكون جزءاً من تلك الاستجابة.

أولاً، ما من شك في أن آثار ظاهرة الاحترار العالمي هي أهم التحديات الأمنية على المدى الطويل التي تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالتالي، لا بد لنا أن نبذل قصارى جهدنا لوقف آثار تغير المناخ وتخفيفها. وبلدان الشمال ستبقى شركاء ثابتين للدول الجزرية الصغيرة النامية في تلك المعركة. والتوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً في مؤتمر المناخ في باريس في كانون الاول/ديسمبر خطوة بالغة الأهمية نحو عالم أكثر أمناً.

ثانياً، ينبغي لنا ترجمة الأقوال إلى أفعال. ولذلك، قطعت بلدان الشمال على نفسها التزامات مهمة إزاء صندوق المناخ الأخضر الجديد. ونحن أيضاً من أكبر الجهات المانحة للإجراءات المتعددة الأطراف والثنائية المتعلقة بالمناخ الأخرى.

ثالثاً، لا بد أن ندرك أن التنمية المستدامة ليست خياراً بل ضرورة للأمن. وتلك أولوية قصوى بالنسبة لحكومات بلدان الشمال، كما يتضح من ترتيبنا لأولويات جوانب السلم والأمن في خطة عمل ما بعد عام ٢٠١٥ وتأكيدنا على اتصالها بالجوانب الأخرى للتنمية.

رابعاً، للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد، نحتاج إلى دمج سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ، مع التركيز بشكل خاص على الطاقة المتجددة، جنباً إلى جنب مع أمن الطاقة وبرامج التنمية الطويلة الأجل. وبلدان الشمال من أكبر المؤيدين لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع، ولدينا عدة برامج ثنائية في مجال الطاقة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

خامساً، ينبغي دعم بناء القدرات وتعزيز المنعة في وجه الأحداث المناخية القاسية والكوارث الطبيعية والنزاعات بسبب المشاكل البيئية. وهناك عمل كثير يتعين القيام به لبناء المنعة والبنية التحتية الجيدة والتخطيط لاستجابة فعالة في حالات الطوارئ. وإطار سينداي ينبغي أن يكون وثيقة إرشادية في هذا الصدد.

سادساً، ما زال الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، بما في ذلك الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، يشكل تحدياً آخر. وبناء القدرات، بما في ذلك القدرة على التصديق على اتفاق تدابير دولة الميناء لمنظمة الأغذية والزراعة، ضروري لضمان الأمن الغذائي والنهوض بالاقتصاد الأزرق من أجل تنمية مستدامة طويلة الأجل. وتظل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إطاراً محورياً لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام.

سابعاً، من الواضح أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه العديد من التحديات الأمنية الأخرى. وينبغي لي أن أذكر الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والاتجار بالبشر والقرصنة والتهريب غير المشروع للمخدرات. ولعقود، ظلت بلدان الشمال شركاء للدول الجزرية الصغيرة

النامية، من خلال بناء القدرات، بما في ذلك في مجال بلورة الأطر القانونية. وتنفيذ الاتفاقات والإطارات المنطبقة، بما فيها معاهدة تجارة الأسلحة ومسار ساموا، سيكون ضرورياً لدعم الجهود الجارية وتعزيزها.

أخيراً، لا بد من اعتماد نهج شامل. ويجب أن يشارك المجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاع الخاص في الحوار. والمشاركة الكاملة والمتكافئة للنساء في كل مكان يجب أن تكون أمراً مسلماً به - فلا يمكن تحقيق السلام والتنمية المستدامين بإقصاء نصف السكان.

ختاماً، إنني لا أعقد آمالاً بشأن إمكانية ايجاد خطة عمل شاملة اليوم. إلا أن المناقشة المفتوحة اليوم تذكرة لنا بأن وقف الآثار السلبية لظاهرة الاحترار العالمي وتخفيفها ليس مجرد قضية بيئية؛ إنها قضية أمنية. ويجب ألا يغيب ذلك عن بالنا في تعاملنا مع الاجتماع المهم بشأن المناخ في كانون الأول/ديسمبر. وبوسعي أن أؤكد لكم، سيدي، أن بلدان الشمال ستبقى حليفاً وثيقاً لكل الدول الجزرية الصغيرة النامية في التصدي للتحديات المعقدة التي تواجهها. ونتطلع إلى العمل جنباً إلى جنب مع الجميع من أجل أن تتمتع الدول النامية الجزرية الصغيرة بالمنعة والأمان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير المالية في جزر كوك.

السيد براون (تكلم بالإنكليزية): أود أن أحييكم، سيدي الرئيس، بلغتي الأم لجزر كوك وأقول ''كيا أورانا''. أشكركم، سيدي، وأشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لتشارك منظور جزر كوك بشأن الأمن وارتباطه بجزرنا وجزر المحيط الهادئ الأوسع وأسرة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وإذا سمحتم لي، أود أن أقدم شرحاً موجزاً جداً لمعنى ''كيا أورانا'' التي أعتقد أنها تلخص روح وجودنا هنا أمام المجلس الموقر. ''كيا أورانا'' هي التحية التي نتبادلها مع بعضنا البعض وزوار جزرنا. وهي تعني حرفياً ''لك ولذريتك طول البقاء''. تلك تحية مباركة يلقيها أبناء جزر كوك على كل من يتصل بهم. وهذا في الأساس هو ما نطلبه: أن تتيح لنا بقية الأسرة العالمية الفرصة لنعيش في جزرنا ونضمن أننا سنردد التحية ''كيا أورانا'' لفترة طويلة في المستقبل.

نحن سكان جزر المحيط الهادئ الأمناء على ١٦٥ مليون كيلومتر مربع من مياه المحيط والأرصدة السمكية الصحية المتبقية في العالم. وجزر كوك أمينة على ٢,٢ مليون من تلك الكيلومترات المربعة. ويشكل هذا في حد ذاته تغطية كبيرة لأمة جزرية صغيرة. وعلى الرغم من أننا نبذل قصارى جهدنا في اليقظة لحراسة ذلك الفضاء، لا من أجل مصلحتنا وحدنا ولكن لخير جيراننا والمجتمع الدولي الأوسع أيضاً، لا يمكن أن ننكر حقيقة أننا محرومون من حيث الموارد المتاحة بسهولة لخفر منطقتنا بشكل فعال كما نرغب لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه. ومع ذلك، فإننا نحاول.

مصائد الأسماك لجزر كوك - كما هو الحال مع بقية أسرتنا في المحيط الهادئ - هي الركيزة الأساسية لاقتصادنا. وثروات محيطنا هي في الأساس موارد أولية نتخذ خطوات كبيرة للاستفادة منها بطريقة مستدامة. ولذلك، أطلقت جزر كوك على منطقتها الاقتصادية الخالصة بأكملها اسم محمية جزر كوك البحرية. ونحن على يقين من أن المحمية البحرية ستوفر الإطار الضروري لتعزيز التنمية المستدامة من خلال تحقيق التوازن بين مصالح النمو الاقتصادي كالسياحة وصيد السمك والتعدين في أعماق البحار وحفظ التنوع البيولوجي والأصول الطبيعية الأساسية في المحيط، وعلى شعابنا المرجانية وجزرنا.

وإنشاء مناطق للإدارة المستدامة توجه ينتشر عبر المحيط الهادئ. ونحن رواد للعالم في مجال إدارة الموارد البحرية،

بمبادرات إبداعية كالنظام الإقليمي لرصد السفن، واتفاقات الصعود إلى السفن مع خفر سواحل الولايات المتحدة، وبرنامج كوروكورو على نطاق المحيط الهادئ لمراقبة الزوارق والطائرات وعلاقة المراقبة الرباعية مع نيوزيلندا وأستراليا والولايات المتحدة وفرنسا.

مع ذلك، فإن تلك الجهود الوطنية والإقليمية لاجدوى منها دون تعاون دول الصيد في المياه البعيدة في ضمان الامتثال للاتفاقات الموقعة. وبنفس القدر من الأهمية يأتي موقف المجتمع الدولي فيما يتعلق بدعوتنا الجماعية في المحيط الهادئ لسيطرة أقوى على أعالي البحار والمياه الدولية المتاخمة لمناطق ولاية كل منا. وجزر كوك أحرزت تقدماً كبيراً في ترسيم حدودها البحرية، ووقعت معاهدات مع جيرانها التي تشاركنا حدودنا. ونعتقد أنه في ضوء تجربتنا مع الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه، سيكون من الأفضل لنا وجود منطقة عازلة يحظر فيها الصيد بين حدودنا البحرية الفردية والجماعية والمياه الدولية.

وقد أثرنا هذه المسألة ضمن لجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، وسنواصل إثارتها في مختلف المواقع. ونناشد المجتمع الدولي تقديم دعمه لتعزيز تدابير أقوى تكفل استدامة مصائد الأسماك العائدة لنا. علاوة على ذلك، أرحب بتعليقاتكم، سيدي الرئيس، بشأن تشجيع المزيد من العائدات لبلدان جزر المحيط الهادئ من مواردها بمصائد الأسماك. وأتطلع إلى المبادرات الرامية إلى تحسين إطار إدارة مصائد الأسماك تحقيقا لهذه الغاية.

ولا يمكننا أن نتناول السلام والأمن دون النظر في التهديد الواضح الناجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر وغيره من الآثار الضارة نتيجة تغير المناخ. فهذه الآثار تتراوح بين الخطيرة والكارثية. أمّا ارتفاع حموضة المحيطات فهو يهدد أمننا الغذائي والاقتصادي. ويمكن لتكاثف الأعاصير أن يمحو عقوداً من التقدم المحرز في تنمية الهياكل الأساسية. وسيؤدّي انحسار الشواطئ في نهاية المطاف إلى اختفاء الجزر بشكل كامل. ونحن بالفعل نعاني من هذه الآثار في جزرنا.

ولا يسعنا التأكيد بما فيه الكفاية على الحاجة الملحة إلى قيام المجتمع العالمي بمواجهة أزمة تغير المناخ. إننا نتشاطر هذا العالم، والعالم لا ينتهي عند حدود كل دولة من دولنا. أتيحوا لنا الفرصة لمكافحة تغير المناخ. ولا بدّ من التوصّل إلى اتفاق ملزم قانوناً في باريس، يأخذ في الحسبان أيضاً حالتنا الخاصة وأوجه ضعفنا بوصفنا دولاً جزرية صغيرة نامية. إننا نناشدكم، سيدي الرئيس، ونناشد مجلس الأمن بإخلاص. فنحن نسعى إلى أن يتفهم وضعنا، ونأمل أن يقابل سعينا هذا بحسن نية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد فيدوفا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مبادرة نيوزيلندا، ويسرني أن أحظى بهذه الفرصة لأدلي ببيان اليوم عن موضوع بالغ الأهمية. وأود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية، وكذلك رئيسي وزراء كل من ساموا وجامايكا، ووزير مالية سيشيل على إسهاماتهم في هذه المناقشة الهامة.

إن التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تستحق اهتمام مجلس الأمن. وإيطاليا، بوصفها شبه جزيرة تحيط بها البحار، على قناعة تامة بأن تلك التحديات محددة وعالمية في آن معاً، وهي ذات آثار واسعة النطاق يمكنها أن تؤثر على أمننا المشترك. كما أن المساعدة على تحسين الأمن الغذائي، والتحصينات البحرية، ونظم الطاقة المتجددة، وإدارة المخاطر الطبيعية، والقدرة التنافسية الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية هي أيضاً فرصة لإقامة نموذج شامل ومستدام للتنمية، من شأنه أن يفيد كذلك البلدان الأخرى.

وتغير المناخ عنصر رئيسي في هذه المعادلة. على الصعيد الوطني، تمتلك إيطاليا خبرة واسعة النطاق في مواجهة الكوارث الطبيعية، والفيضانات، وتحات التربة، وارتفاع مستوى سطح البحر. فعلى سبيل المثال، يشكل ارتفاع مستوى البحر الأدرياتيكي خطراً على مدينة البندقية ذات التراث العالمي. وبغية التصدي لهذه المشكلة، تم وضع نظام متطور جداً – يسمى موسيس – لحماية المدينة من الأمواج الذي يصل ارتفاعها إلى ثلاثة أمتار.

وهناك العديد من البلدان الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة، وبالتالي يجب أن يتضامن المجتمع الدولي من أجل تقديم ما يلزم من الحلول والدعم. ومتابعة لمؤتمر ساموا لعام ٢٠١٤، يسعدني التأكيد على أن إيطاليا سوف تستضيف في ميلانو حدثاً تقييمياً على المستوى الوزاري في الفترة من ١٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ويتعلق بمعرض إكسبو ٢٠١٥. ونتطلع إلى الترحيب بالجميع في هذا الحدث الذي سيسمح لنا بتقييم التقدم الذي أحرزته الدول الجزرية الصغيرة النامية والجهات المانحة، ورصد الالتزامات المتعهد بها في ساموا، وربطها بالنقاش العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية الذي تروّج له إيطاليا عن طريق معرض إكسبو، الذي سيكون موضوعه ”تغذية الكوكب، الطاقة من أجل الحياة“. وسوف تستضيف إيطاليا أيضاً في تورينو خلال تشرين الأول/أكتوبر المقبل، بوصفها عضواً مؤسساً وداعماً دائماً للشراكة الجزرية العالمية، الاجتماع السنوي الذي تعقده اللجنة التوجيهية للشراكة الجزرية العالمية.

إن الطاقة عنصر حاسم آخر في المعادلة. ومصادر الطاقة المتجددة هي من بين نقاط التركيز الرئيسية للتعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، عن طريق الشراكة البيئية الإقليمية التي ما فتئنا ندعمها مالياً منذ عام ٢٠٠٧ إلى جانب النمسا ولكسمبرغ وإسبانيا. وقد توسّع نطاق تلك الشراكة مؤخراً ليتضمّن التكيف مع تغير المناخ. وثمة برنامج آخر تدعمه إيطاليا، ويجري تنفيذه عن طريق الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، يسعى إلى إقامة مشاريع الطاقة المتجددة، بغية التصدي لمشكلة الاعتماد على الطاقة.

وفي الآونة الأخيرة، واصلنا العمل على وضع برنامج تعاوني للمساعدة على التصدي للتحديات والاحتياجات المحددة المتعلقة بشركائنا في منطقة البحر الكاريبي. وفي أوائل تموز/يوليه، استضفنا في إيطاليا دورة تدريبية مخصصة بالتدفقات المالية غير القانونية للخبراء والمسؤولين من بلدان الجماعة الكاريبية. وبما أن إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) تسلّم بأن السياحة محرك هام للنمو الاقتصادي المستدام، تقوم إيطاليا بتمويل مشروع تجريبي للبنك الدولي يرمي إلى تعزيز مجموعات السياحة الزراعية، وتوطيد آفاق النمو في المنطقة.

أخيراً، يسرني أن أعلن أن إيطاليا سوف تطلق برنامجا جديدا للتعاون الاقليمي ضمن منطقة البحر الكاريبي، في ميدان إدارة مخاطر الكوارث والتنمية الريفية. وسيساعد هذا المشروع المؤسسات المحلية على التعامل مع إدارة مخاطر الكوارث، والاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات المتغيرة للمجتمعات الزراعية.

ويشرفني أن أخاطب مجلس الأمن، وأود أن أختتم بالتشديد على أهمية كفالة أن يصل صوت الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المجلس. وتعلق إيطاليا أهمية كبيرة على إصلاح مجلس الأمن. ونحن نتشاطر الهدف المتمثل في كفالة تمثيل أفضل لفئات معينة من الدول، يشمل جميع فئات المجموعات الإقليمية التقليدية للأمم المتحدة. وتشكل الدول الصغيرة واحدة من هذه الفئات، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي ينبغي تلبية الاحتياجات والتطلعات الخاصة بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تيمور-ليشتي.

السيد دي أوليفيرا سواريس (تيمور – ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، وبالنيابة عن حكومة جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، أودّ أن أهنئ نيوزيلندا على نجاحها في رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه، وأن أعرب لكم، سيدي، عن تقديرنا على عقد هذه المناقشة الهامة.

لقد خرجت تيمور – ليشتي من قرون من الاستعمار والاحتلال، واستعادت استقلالها قبل ١٣ عاماً. وفي هذه الفترة القصيرة، أنشأنا المؤسسات الهامة لدولتنا، ونحن نتمتع الآن باستقرار سياسي وأمني. وإننا فخورون جداً بحقيقة أن الحالة في تيمور – ليشتي قد أزيلت من جدول أعمال مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وهذا يبين تصميم شعبنا وقيادتنا على العيش في سلام ورخاء. ونحن نتشاطر نجاحنا مع المجتمع الدولي ومع الأمم المتحدة، اللذين أشكرهما على ذلك.

وباسم الشعب التيموري، أود خاصة أن أعرب عن امتناننا العميق للأمين العام، بان كي – مون، على مشاركته والتزامه الشخصي بجهودنا لبناء السلام وبناء الدولة.

إن الدول الجزرية الصغيرة تواجه تحديات أمنية متعددة الأوجه. وسوف أركز على ثلاثة مواضيع ذات أهمية خاصة لتيمور – ليشتي.

أولا، تغير المناخ هو تهديد مضاعف لديه القدرة على تبديد الجهود الإنمائية، وتفاقم التوترات، والافضاء إلى الصراع. وهو له تأثير على الأمن الغذائي والفقر، وتوافر الموارد، والصحة، والوصول إلى المياه النظيفة. أمّا ارتفاع مستوى البحر فإنه أكبر تهديد للعديد من البلدان في العالم، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة. فبإمكانه أن يؤدي إلى فقدان الأراضي، وهو يشكل تهديدا خطيرا للسيادة الوطنية. والضغوط الناجمة عن تغير المناخ سوف تجبر السكان على مغادرة منازلهم. وهذا ما يحدث بالفعل في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، خاصة في منطقة المحيط الهادئ، مما يفضي إلى تفاقم المشاكل القائمة في الجزر الضعيفة أصلا.

لقد أصدرت هذه الهيئة بيانا رئاسيا في تموز/يوليه ٢٠١١ (S/PRST/2011/15) يعرب عن القلق إزاء أن الآثار السلبية المحتملة لتغير المناخ قد تعرض عملية توطيد السلم والأمن الدوليين للخطر. لذلك، من المهم اتخاذ إجراءات منسقة على الصعيد العالمي بغية التصدي لهذه التهديدات. وتيمور – ليشتي اعتمدت برنامج عمل يتضمن تسع أولويات وطنية للتكيف. ونحن نعمل عن كثب مع شركائنا في التنمية لمعالجة هذه الأولويات، لأننا ندرك إدراكا كاملا أن تغير المناخ ليس مجرد مسألة بيئية، إنما يتعلق بأمننا وبقائنا.

نقطتي الثانية هي أن الوصول إلى الموارد الطبيعية والتوزيع العادل للدخل بين الناس لهما أهمية قصوى بالنسبة إلى الأمن. لهذا السبب، نحن فخورون بأن نكون في الطليعة حيال أفضل ممارسات العالم بشأن إدارة مواردنا الطبيعية. ولقد بذلنا الكثير من الجهد في بناء قدرتنا المؤسسية والقانونية بشفافية وفعالية من أجل إدارة صناعاتنا الاستخراجية. ونحن نعتز بالامتثال لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، مما يعني أن كل دولار من إيرادات النفط يكشف عنه علنا ويكون مطابقا لسجلات موارد الشركات.

وفي حين أن صناعتنا النفطية بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي والرخاء وتنمية القدرات، ندرك أيضا تمام الادراك أنه حيثما تفشل المجتمعات المحلية في تقاسم الفوائد الناجمة عن استغلال الموارد، يمكن أن تكون هذه الموارد دافعا للصراع. وتدعو حكومة تيمور – ليشتي إلى تطبيق المبادئ الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل حماية حقوقها السيادية على أراضينا الوطنية، بما في ذلك حدودنا البحرية. ونحن نؤمن

إيمانا راسخا باحترام القانون الدولي في مجال التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الأطر المتعددة الأطراف.

ونقطتي الثالثة هي أنه نظرا للقيود الجغرافية، فإن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل خطرا أمنيا كبيرا على الدول الجزرية. وتشير التقارير إلى أن عصابات الجريمة المنظمة ما فتئت تستخدم تيمور - ليشتي كمقصد للمخدرات والاتجار بالبشر. وفي هذا السياق، سنّت حكومتنا تشريعات لمكافحة الجريمة المنظمة، وأنشأت أيضا وحدة من الشرطة للتحقيقات الجنائية تعمل ضمن شرطتنا الوطنية، وهي مكلفة بمكافحة المخدرات والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، والجرائم الحاسوبية. وطبيعة هذا النوع من الجريمة العابرة للحدود تدعو إلى مزيد من التعاون في المنطقة وعلى الصعيد العالمي، لا سيما في مجال تشاطر المعلومات وبناء القدرات. وفي هذا الصدد، تشارك تيمور - ليشتي بنشاط في منتدى حوار جنوب غرب المحيط الهادئ، وهو منتدى للحوار يضم أستراليا، وإندونيسيا، ونيوزيلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين، وتيمور - ليشتي بغية تبادل وجهات النظر بشأن المسائل الهامة، ألا وهي مسائل الأمن الإقليمي.

إن هذه المسائل ذات طابع عبر وطني. وفي حين أنها تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص، إنما لديها تأثير أيضا على السلام والأمن العالميين. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل السعي من أجل إيجاد السبل لمعالجة هذه المسائل بطريقة منسقة وتعاونية. وفي هذا السياق، وبروح التضامن والشراكة، ساهمت تيمور - ليشتي بمبلغ ٣٨ مليون دولار للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٤. وقد تم دفع الجزء الأكبر من مساهمتنا المالية لمساعدة البلدان، ألا وهي الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تضررت من الكوارث الطبيعية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات بشجاعة وتصميم. وفي هذا السياق، أود أن أنوه بحضور الأمين العام بان كي - مون اليوم، فضلا عن قيادته ومشاركته باستمرار في السعي إلى إيجاد حلول للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المهم تسليط الضوء على أهمية تجاوز الخطاب السياسي والبيانات المشتركة. فنحن بحاجة إلى ترجمة رؤانا المشتركة إلى إجراءات ملموسة في التصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والعالم. إن السلام، والأمن، والتقدم العالمي، ومستقبل شعوب الدول الجزرية الصغيرة أمور تعتمد علينا جميعا. وفي هذا الصدد، دعونا نقف جميعا متحدين، وليكن صوتنا واحدا وعملنا واحدا في سبيل تعزيز الدول الجزرية الصغيرة النامية، والعمل معا من أجل استدامة السلام والرخاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): قبل خمسة وعشرين عاما، اجتمعت ١٤ دولة جزرية في ملديف. وقررت معا أن تتحد في العمل من أجل التماس التعاون الدولي لحماية الدول الصغيرة في العالم من الاخطار التي يشكلها تغير المناخ، والاحترار العالمي، وارتفاع مستوى سطح البحر. وتفخر جمهورية ملديف اليوم بتمثيل تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي ولد في ذلك الاجتماع. ونحن نشكر حكومة نيوزيلندا، رئيسة مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه، على عقد هذه المناقشة الهامة، وهي المناقشة التي تشير إلى قيام تعاون دولي حقيقي حيال الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونأمل أن يكون هذا النقاش بداية لنقطة تحول تجاه نظرة المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، للسلم والأمن المتعلقين بالدول الجزرية الصغيرة في العالم. وعلى الرغم من مجموعة الأزمات التي تترك بشكل متزايد آثارا عميقة على عمل هذه الهيئة وعلى مجتمعاتنا المحلية، لا يتوفر الاهتمام والموارد بقدر كاف لكفالة تحقيق استجابة فعالة. والواقع أنه في وثيقتنا الأخيرة الصادرة عن مسار إجراءات العمل المعجّل

للدول الجزرية الصغيرة النامية (ساموا)، أكدنا مجددا أن السلام والأمن، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والمسائل الأخرى ذات الصلة بهذه الهيئة أمور تؤدي دورا حاسما في تحقيق أهدافنا للتنمية المستدامة. فتحقيق السلام والأمن شرط مسبق للصحة والرخاء. وفي الوقت نفسه، يعلّمنا التاريخ أن السلام لا يسود إلا عندما نروج لممارسات التنمية المستدامة.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تدرك هذه الحقيقة جيدا. فلعدة قرون، دأبت المجتمعات المحلية في جزرنا الصغيرة على تعزيز الممارسات والقيم التي لا تساعد على حماية النظم الإيكولوجية الهشة للجزر فحسب، ولكنها تعزز أيضا السلام والوئام داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها. وفي الآونة الأخيرة، أخذت الدول الجزرية الصغيرة النامية تتحمل كذلك مسؤوليات هامة تعزيزا للسلام والأمن على الساحة الدولية.

ونحن، الدول الجزرية الصغيرة النامية، نقدّم عددا غير متناسب من قوات حفظ السلام إلى البعثات في جميع أنحاء العالم، ونستضيف العديد من العمليات في مناطقنا. ومع ذلك، لا يزال صوتنا في مجلس الأمن ممثلا تمثيلا ناقصا إلى حد كبير.

طوال السنوات الـ ٢٥ الماضية، لم تخدم سوى ست دول جزرية صغيرة نامية في المجلس من بين ١٢٥ عضوا منتخبا خلال تلك الفترة. وهذا يجب أن يتغير.

وكما قال الأمين العام بان كي - مون في ساموا في العام الماضي، فإن الأصغر في العالم كنظارة مكبرة عندما ننظر من خلال عدساتها نرى مواطن الضعف التي نواجهها جميعا. وأشد أوجه الضعف لدينا هو تغير المناخ. يشكل تغير المناخ تحديا مصيريا للبشرية. والعلم واضح في أن تغير المناخ قد فاقم من المشاكل القائمة وتسبب في مشاكل جديدة، بما في ذلك الأخطار التي تهدد أمننا الغذائي والمائي، المجتمعات المشردة، وفقدان القدرة على التكيف، وخدمات النظام الإيكولوجي وبالنسبة لبعضنا، السلامة الإقليمية. لقد شددنا على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ينبغي أن تظل المنتدى الرئيسي للمفاوضات بشأن المناخ. غير أن علينا أن نسلم بأن تغير المناخ يشكل تهديدا لبقاء البشرية. وتتطلب استجابتنا لهذا التهديد منا أن نعيد تحديد مفهوم الأمن.

في الواقع، فإن الدمار الشديد في أعقاب الإعصار بام، ولا سيما في فانواتو وغيرها من البلدان المجاورة مثل توفالو وجزر سليمان وكيريباس، وكذلك الناجم عن الإعصارين الأخيرين، مايساك ودولفين، اللذين ضربا ولايات ميكرونيزيا الموحدة، يؤكد على ظروف الحياة الفريدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن صغر حجمنا وعزلتنا الجغرافية وتعرضنا الشديد لآثار مثل آثار العواصف الاستوائية القوية والظواهر الجوية القصوى الأخرى يجعل من الصعب التأهب للكوارث قبل أن تحدث. يجب أن تكون البرامج الأكثر فعالية للحد من أخطار الكوارث جزءا من الجهود المبذولة لبناء القدرة على الصمود وبناء مجتمعات جزرية مستدامة.

نحن جميعا ندرك جيدا أننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بأنفسنا. وكثيرا ما يستغل المجرمون المحيطات الشاسعة قبالة سواحلنا للتهرب من سيادة القانون على البر. وفي حين أن مياهنا هي أكثر الموائل البحرية إنتاجا في العالم، فإن صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم يحرمنا من الموارد التي نعتمد عليها في الغذاء والدخل. وفي الوقت نفسه، يتهرب تجار المخدرات والمشتغلين في الاتجار بالبشر من الكشف على نحو متزايد في هذه المناطق المنعزلة. كما تشكل أعمال القرصنة البحرية تحديا يواجه بعض بلداننا. ونظرا لقدرتنا المحدودة على الرصد، فإننا لا نستطيع كشف وردع الأنشطة غير المشروعة ذات الآثار الأمنية على المجتمع الدولي بأسره.

الدول الجزرية الصغيرة النامية على استعداد للقيادة. نحن جزء مهم من الحل. الضعف واقع في الدول الجزرية الصغيرة

النامية، لكننا نرفض أن يكون السمة المحددة لنا. وعلى الرغم من ضعفنا، فنحن مساهمون بشكل قيم في اقتراح الحلول العالمية للمشاكل المشتركة. منذ قبول أول دولة صغيرة في عضوية الأمم المتحدة قبل خمسة عقود تقريبا، أظهرت الدول الجزرية الصغيرة النامية للعالم أن الدول الصغيرة ليست قادرة على البقاء فحسب، ولكن لديها قدرة فائقة على البقاء بل والازدهار في ظل الساحة السياسية العالمية المضطربة. وقد أشركنا الأمم المتحدة في التهديدات الأمنية الخطيرة التي تواجه الدول الصغيرة واقترحنا إنشاء آلية للتصدي لهذه التهديدات. وأبرزنا الصلات بين أخطار تغير المناخ والتمتع الكامل بحقوق الإنسان. وما برحنا نبين أنه من خلال الشراكات الحقيقية والدائمة يمكننا التصدي للتحديات والمحن التي تواجهنا.

نحن نعيش في عصر يتسم بالتغييرات الكبيرة وانعدام اليقين. ويواجه سعينا إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين عقبات جديدة ستختبر عزمنا عند كل منعطف، لكن لدينا أيضا الخبرات والموارد لجعل العالم أكثر أمنا – في جميع البلدان، الكبيرة والصغيرة، في البر وفي المحيطات. أمامنا مهمة كبيرة، مهمة ستتطلب اهتمامنا على مدى عقود. دعونا ننظر إلى هذه المناقشة باعتبارها بداية هذا الجهد ودعونا نلتزم ببذل ما هو ضروري لتحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء أروبا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مملكة هولندا.

السيد إيمان (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مملكة هولندا بصفتي رئيس وزراء أروبا. نرحب بمبادرة نيوزيلندا بعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن لتناول تحديات الأمن والسلام التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. نحن ممتنون أيضا عظيم الامتنان للإحاطات الإعلامية التي قدمها اليوم رئيس وزراء ساموا، ورئيس وزراء جامايكا، وصديقنا وزير المالية في سيشيل.

يكتسي موضوع اليوم أهمية خاصة بالنسبة لمملكة هولندا، حيث أن ثلاثة من أربعة بلدان متمتعة بالحكم الذاتي في إطار مملكة هولندا – أروبا وكوراساو وسنت مارتن – هي في الواقع دول جزرية صغيرة نامية. ويسرني جدا وأهتم بالغ الاهتمام بتمثيل صوت الدول الجزرية الصغيرة داخل وخارج حدود مملكتنا على حد سواء.

واسمحوا لي أن أطلب من المجلس أن يتوقف للحظة ليتخيل الحياة في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. قد تكون أول صورة تتبادر إلى الذهن هي صورة فردوس مداري، صورة جزيرة صغيرة تعج بأشجار النخيل ويحيط بها بحر فيروزي هادئ. نعم، هذه الصورة صحيحة تماما بالنسبة لكل من أروبا وكوراساو وسنت مارتن والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى. وفي الوقت نفسه، فحتى سكان الفردوس عليهم التعامل مع نصيبهم من التحديات الخطيرة. بعض هذه التحديات محلي وبعضها إقليمي والبعض تحديات عالمية.

عندما كنا في المؤتمر الدولي الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا، أتيحت للدول الجزرية الصغيرة إلى جانب البلدان الكبرى والشركات الكبرى الفرصة لتشاطر التحديات والمعوقات الدائمة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة. وكان من المشجع جدا في ساموا أن نرى، ربما للمرة الأولى، كيف التزمت البلدان الكبرى والمؤسسات الرئيسية والشركات الكبيرة بطريقة ملموسة جدا بالعمل من أجل المستقبل وتحسين نوعية الحياة داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية. واسمحوا لي أن أتشاطر اليوم بإيجاز مع المجلس ثلاثة من التحديات وبعض الآراء بشأن ما يمكننا أن نفعله للتصدي للتحديات التي تواجه العديد من الدول الجزرية الصغيرة.

أولا، بشأن آثار تغير المناخ، فإن الرعب المطلق المتمثل في الاضطرار لاجتياز عاصفة مدارية قصوى هو ظاهرة مألوفة في منطقتي، منطقة البحر الكاريبي. نحن نعرف أن العاصفة آتية،

ونعرف أنه في بعض الجزر لا توجد أية أراضي مرتفعة تلوذ بها. وفي الوقت نفسه، فإن مستويات سطح البحر التي تتزايد ارتفاعا والأعاصير الأشد قوة تدمر قطع الأراضي الصغيرة والمنازل والمدرسة المحلية. في آذار/مارس، شهدت منطقة جنوب المحيط الهادئ ظاهرة جوية مدمرة شديدة عندما اجتاح الإعصار بام المنطقة.

يؤثر تغير المناخ علينا جميعا. سمعنا في المجلس اليوم، من رئيسي وزراء ووزراء وممثلي البلدان التي لا تواجه الدمار فحسب نتيجة كارثة طبيعية محتملة، بل وتعلم بالفعل علم اليقين أنها في غضون ٢٠ سنة أو ٥٠ سنة أو ٦٠ سنة، ربما لا يكون لها وجود كجزيرة. ذلك واقع مأساوي علينا، في مجلس الأمن والأمم المتحدة والعالم، أن نتعامل معه. اليوم، ونحن ننظر في الكيفية التي يؤثر بها تغير المناخ علينا بالفعل، فإننا نعلم أن المخاطر الشديدة تعتمل بصور تنطوي على تهديدات خطيرة للدول الهشة، ذات الموارد الأقل والقدرة الأقل على التصدي لها. نحن بحاجة إلى مغادرة القاعة بالتزام أقوى من التزامنا لدى مغادرة المؤتمر في ساموا بالعمل مع هذه الجزر. وبصفتنا مملكة هولندا، فإننا نسلم بالحاجة إلى تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة مخاطر هشاشة المناخ. ذلك أحد الأسباب التي تجعلنا نعمل بجد من أجل اعتماد اتفاق عالمي جديد طموح وملزم قانونا في باريس في وقت لاحق من هذا العام.

ستعقد مملكة هولندا المؤتمر الدولي الأول بعنوان ”الأمن الكوكبي: السلام والتعاون في أوقات تغير المناخ والتحديات البيئية العالمية“، في ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر في قصر السلام في لاهاي. وسيكون المؤتمر حدثاً سنوياً يهدف إلى المحافظة على تركيز مستمر على هذا الموضوع الهام.

قد يعتقد بعضهم أنَّ الدول الكبرى وحدها تستطيع أن تكافح بفعالية تغير المناخ. لكنَّ كل بلد، مهما كان صغيراً، يمكنه أن يسهم في مكافحة تغير المناخ. ونحن في أروبا بلد صغير، لكننا نسعى إلى الانتقال من الوقود الأحفوري بحلول عام ٢٠٢٠، وتبادُل الدروس المستفادة مع البلدان الأخرى، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإننا، مثل كثيرين مشاركين في تلك المكافحة، نعتقد أن الدول الجزرية الصغيرة يمكن أن تكون مختبرات لإثبات الكيفية التي يمكن بها أن يحدث هذا الانتقال في جميع البلدان. ونحن في أروبا نعتبر التحرك نحو الطاقة المتجددة جزءا من رؤية أوسع من الازدهار المشترك والمستدام، الذي نخطو فيه خطوات قوية، لا لنحافظ على بيئتنا المادية من أجل المستقبل والأجيال المستقبلية فحسب، بل لضمان أن تزدهر ثقافتنا وبيئتنا الاجتماعية – الاقتصادية أيضاً. وعلينا ألاَّ ننسى أنَّ عدم المساواة يولِّد عدم الأمن أيضا.

أما المشكلة الثانية التي تواجه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية فتتمثل في التحدي الذي تمثله الجريمة عبْر الوطنية. فالكثيرون يفتقرون إلى القدرة على تسيير الدوريات في المياه الهائلة المحيطة بجزرنا. وهذا له تأثير سلبي في قدرتنا على مكافحة الجريمة عبْر الوطنية. والخطر الذي تشكله الشبكات الإجرامية المرتبطة بالمخدرات والأسلحة يمكن أن يكون له آثار حقيقية تزعزع الاستقرار في جزرنا. وقد كافحنا تلك المخاطر في أروبا والأجزاء الأخرى من مملكتنا إلى جانب خفر السواحل الكاريبية الهولندية، الذين يقومون بدوريات في جزء كبير من المياه الكاريبية إلى شمال – غرب أروبا، كوراكاو وبونير. لكنَّ التعاون الإقليمي والدولي بحاجة إلى مزيد من التعزيز لكي يكون أكثر فعالية. وهذا التعاون يسهم في زيادة إمكانيات مكافحة الجريمة عبْر الوطنية.

ثالثاً، إنَّ فقدان القدرة على تسيير الدوريات البحرية يمكن أن يُديم أيضاً الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، بما يشمل صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ويمكن أن يؤثر ذلك سلباً على العائد المستدام من الأرصدة السمكية. وإتلاف الشعاب المرجانية الفريدة يمكن

أن يؤثر أيضاً على سُبل العيش في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولهذا فإنّ هدف التنمية المستدامة بحدِّ ذاته بشأن المحيطات والبحار هامٌّ، لأنه سيسعى إلى تنظيم الحصاد وإنهاء الإفراط في صيد الأسماك، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة بحلول عام ٢٠٢٠.

لقد دعا الأمين العام صباح اليوم إلى الشراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية للتصدي للتحديات الأمنية الراهنة. وهذا ما تأمل مملكة هولندا أن تفعله، بصفتها شريكاً من أجل السلم، العدالة والتنمية. وأود أن أضرب بعض الأمثلة. إننا نكافح القرصنة مع سيشيل. وبدأنا التعاون مع غرينادا بشأن النمو الأزرق والأمن الغذائي. وبعد إعصار ‹بام›، كانت المملكة من بين أولى البلدان في تقديم المساعدة إلى فانواتو وكيريباتي. وأوروبا ومملكة هولندا، إلى جانب غرفة عمليات الكربون والمنظمة الهولندية للبحث العلمي التطبيقي، تصل إلى ١٠ جزر كاريبية أخرى نتقاسم معها خبراتنا بشأن المسار إلى استدامة الطاقة الكاملة.

ختاماً، ترحب مملكة هولندا باهتمام مجلس الأمن بالدول الجزرية الصغيرة النامية والتحديات التي نواجهها. وهناك حاجة إلى تعاون إقليمي ودولي أقوى بغية التصدي للتحديات الأمنية التي نواجهها في منطقة البحر الكاريبي والمناطق الأخرى التي تقع فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا أيضاً أحد حوافز مملكة هولندا في السعي إلى الحصول على مقعد في مجلس الأمن لفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وإننا نعرف تحدياتنا على النحو الأفضل، ونحفظ في القلب مصالح البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونحبِّذ ونشجع المزيد من المناقشات بشأن التحديات الدولية المؤثرة على الدول الجزرية الصغيرة النامية، حاضراً ومستقبلاً، بهدف تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء الصغيرة والكبيرة في أسرة الأمم المتحدة. ونحن في أوروبا ترعرعنا في حاضنة متواضعة من ستة دول جزرية صغيرة نامية. وحين نفكِّر في أشقائنا وشقيقاتنا الأصغر في جزر بونير، سابا وسانت يوستاتيوس - نشعر بالتعاطف وحسٍّ بالتضامن والمسؤولية نحوهم. وهذا ما ينبغي أن تفعله البلدان الكبرى، والمؤسسات العالمية وحتى الشركات الكبيرة حين تفكر في الدول الجزرية الصغيرة النامية مع الفكرة الفاضلة، ”أنا حارس أخي“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع هام جداً. يشكر أيضاً وفدي الأمين العام على بيانه، وينوِّه بحضور الممثلين الرفيعي المستوى للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيهم رئيس وزراء ساموا، ورئيس وزراء جامايكا ووزير مالية سيشيل.

إنَّ إندونيسيا، بصفتها بلداً تضم أراضيه جزراً صغيرة، تعرف معرفة تامة مَواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وجوانب عديدة من التحديات الأمنية التي تواجهها. وكما تُبرز المذكرة المفاهيمية المعروضة أمامنا (S/2015/543، المُرفق)، فإنَّ مواطن ضعف تلك الدول تزداد حدة بحُكم عزلتها، ومواردها الضيقة، وقواعد اقتصادها وتصديرها، وقدراتها وماليتها المحدودة. وعلاوة على ذلك، إنَّ تأثير تغير المناخ، إلى جانب ارتفاع مستوى سطح البحر وتحديات أخرى مثل القرصنة، والجريمة المنظمة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وصيد الأسماك غير القانوني، مع قدرة غير كافية لمراقبة المناطق الاقتصادية الخالصة، تمثِّل مشاكل رئيسية تؤثر على أمن الدول الجزرية الصغيرة النامية واستقرارها.

ولا ريب في أنَّ الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات خطيرة في مجال السلم والأمن. وفي هذا العالم المتداخل، قد يكون للتحديات الأمنية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية تأثير على الأمن والاستقرار الإقليميين وحتى العالميين. لذا، يعتقد وفد بلدي أنه من المنطقي للمسائل

الأمنية المتعلقة بالحالة المحددة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تكون جزءاً أساسياً من جهودنا الجماعية لتعزيز السلم والأمن العالميين. وفي الحقيقة، ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تكون شريكة على قدم المساواة في جهودنا الجماعية في مجال السلم والأمن.

إنَّ المنظور الأمني للدول الجزرية الصغيرة النامية يقتضي من منظمتنا، بما فيها مجلس الأمن، توسيع نهجها للتعامل مع السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تمضي منظمتنا في تطوير استراتيجيات متكاملة ومنسَّقة بشكل أفضل بين أجهزتها المختلفة في التعامل مع الأمن والتنمية المستدامة على نحو يعزز كل منها الآخر.

وتعلق إندونيسيا أهمية كبرى على مجالات عديدة مرتبطة بالتصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يشمل الحفظ البحري، صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وإدارة الحدِّ من خطر الكوارث عبْر سياسة بحرية منشَّطة، وتوجيهها نحو برامج تخطيط وطنية. ويرى وفد بلدي أنَّ مسائل الأمن المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتحديات التنمية. لذا، إذا لم تُعالَج بفعالية مسائل مثل الفقر، والبطالة، وتدابير التكيف مع تغير المناخ وبناء المؤسسات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، سينشأ الاستياء، وعدم الاستقرار والنزاع. وعلينا ألاَّ ندع ذلك يحدث.

في هذا السياق، ينبغي لنا أن نواصل تعزيز تعاوننا مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ من خلال المنتديات الثنائية والإقليمية.

ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية بطريقة معززة وأكثر شمولا واستدامة. ولا بد من أن توفر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وسيلة تنفيذ قوية وملموسة للدول الجزرية الصغيرة النامية بحيث تعكس بوضوح هذه النية. من المهم أيضا للدول الجزرية الصغيرة النامية الحصول على الاحتياجات الكافية من الموارد من المؤسسات المالية المعنية الإقليمية والدولية لأن اقتصاداتها الصغيرة ربما تواجه عددا كبيرا من المسائل في الحصول على التمويل من خلال الآليات المرتكزة على السوق فحسب.

إن اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من آثار تغير المناخ حتمية عالمية للتصدي للتحديات الأمنية لتي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. يواجه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بالفعل فيضانات وكوارث طبيعية خطيرة نتيجة تغير المناخ، وفقدت تلك الدول مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس. يجب أن لا يكون هناك أي وهم في هذا الصدد، فتدهور نوعية الحياة على كوكب الأرض سوف يؤدي إلى الفوضى. وبالتالي، فإن المهمة المركزية الملحة التي تتمثل في التصدي لتغير المناخ يحسن بها أن تشمل الحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية.

في هذا الصدد، يؤكد وفدي من جديد أهمية الأمم المتحدة باعتبارها المنتدى العالمي لتوفير منبر مشترك لزيادة تعزيز التعاون الدولي للنهوض بالتنمية المستدامة التي تأخذ في الاعتبار بصورة متزايدة الاحتياجات الخاصة والتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. يود وفدي أيضا أن يكرر أهمية المساعي الجماعية داخل الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي، والتنسيق والتماسك في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما ذلك الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تتحقق وخطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥.

في الختام، يأمل وفدي من مناقشة اليوم أن تساعد مجلس الأمن في عمله على زيادة إدماج منظور الدول الجزرية الصغيرة النامية في السلم والأمن وتوفير منبر للمجتمع الدولي لتحديد المزيد من الخطوات العملية والمتسقة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية ومعالجة التحديات المحددة في جهودها الوطنية

لتعزيز التنمية المستدامة والسلم والاستقرار. ويود وفدي أن يشدد على أنه ينبغي لجميع الكيانات داخل وخارج الأمم المتحدة، بما في ذلك جميع البلدان، العمل معا على نحو أكبر من أجل الغرض المشترك، والتعاون لتحقيق السلم والأمن والازدهار للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونغو.

السيد توبونيوا (تونغا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن ١٢ عضوا في مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية مع التنويه بوجودها في الأمم المتحدة، وهي: بابوا غينيا – الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباتي، ميكرونيزيا، وناورو، وبلدي، مملكة تونغا.

أود في البداية، وبالنيابة عن مجموعتنا أن أشكركم يا سيادة الرئيس، وأشكر نيوزيلندا، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن القضايا المتصلة بالسلم والأمن في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه عام. نؤيد البيان الذي أدلى به السيد علي ناصر محمد، وزير خارجية جمهورية ملديف ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

في هذا اليوم وفي هذا الزمن وبكل تعقيداته وتشابكه والحقائق السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية القائمة فيه، كيف يمكننا تعريف السلم والأمن الدوليين؟ بالتأكيد فإن حقائق اليوم تختلف عن تلك الحقائق التي واجهها مؤسسو هذه الهيئة في عام ١٩٤٥. كان يتم تقليديا تحديد المسائل الأمنية من حيث ويلات الحروب التي تنشُب بين الدول. إن أسباب الحرب كانت وما زالت المسألة الرئيسية التي تحدد غاية مجلس الأمن.

ولكن بعد سبعين عاما، لا بد لنا من أن نتساءل عما إذا كان التعريف التقليدي للأمن الذي تأسس عليه المجلس، لا يزال مناسبا للتطبيق اليوم؟ فهل ينبغي أن يستمر هذا المفهوم التقليدي للأمن فقط في تحديد أعمال المجلس في الوقت الراهن؟ العديد يدفع بحجج مفادها أنه لا ينبغي له ذلك، ومن هنا فإن أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة تتطلع إلى تجديد نفسها لضمان أن الهيئة بأكملها مناسبة وتتماشى مع مقصد حقائق اليوم. في هذا الصدد، بوسعنا التأمل في ما إذا كان مجلس الأمن اليوم مناسبا بصورة مماثلة للوفاء بالغرض، عن طريق المحافظة على استخدام النهج الأمنية التقليدية للوقاية، أو إن جاز لي التجرؤ على القول، عالجوا مشاكل السلم والأمن العالميين اليوم. هل لا يزال بوسع التعريف التقليدي للأمن أن يكون كافيا للإجابة على السؤال القائل ما هي الأسباب الموجبة للحرب؟

إن الأسباب الجذرية لصعوبة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين لم تعد تستمد من التعاريف التقليدية للأمن، لأن تلك الأسباب الجذرية تطورت على مر السنين بحيث يمكن اعتبارها أسبابا غير تقليدية. فالخطوط ضبابية بين السياسة الواقعية التقليدية في الماضي وأفكار اليوم الأكثر تعقيدا المتمثلة في التعريف غير التقليدي للأمن، كل ذلك يسهم وبطرق معقدة عديدة في جعل مهمة المجلس في عالم اليوم أكثر صعوبة. مسائل التنمية المستدامة، أو عدم وجودها هي الأسباب الجذرية لعدم الحفاظ على السلم والأمن. وعلاوة على ذلك، فإن الفشل في الحفاظ على السلم والأمن أحد الأسباب الجذرية لعدم وجود التنمية المستدامة. ويجب على المجلس أن يمعن النظر في مسائل السلم والأمن الدوليين من منظور صيغة المضارع بإعادة تعريف فهمه للأمن لكي يتماشى مع حقائق اليوم، إذ يوجد الكثير من الأسباب غير التقليدية للصعوبة في الحفاظ على السلم والأمن.

أما وبعد أن قيل كل ذلك، فتلاحظ الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على مر الزمن، أن المجلس بيّن أن الأبعاد الأمنية غير التقليدية خارج نطاق التهديدات التقليدية ذات الطابع العسكري هي المخاطر التي تتهدد السلم والأمن لها مكان في المجلس. وفي الواقع، من خلال القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وافق المجلس لأول مرة وبالإجماع على السماح بأن يكون أي تهديد غير تقليدي للسلم والأمن جزءا لا يتجزأ من عمله. إن تزامن هذا القرار غير المسبوق مع الذكرى الخامسة والخمسين للمجلس، وكذلك مع مقدم الألفية الجديدة، يسر إدراكا مفاده أن آفة تلك القضية الصحية في ذلك الوقت والتي كان تلحق الدمار بالسكان خارج الحدود الوطنية لسنوات قبل اعتماد القرار التاريخي، وكانت تلك الآفة في الواقع تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين حتى لو تجاوزت التعاريف التقليدية التي استخدمها المجلس في السابق. في ذلك الوقت، كان انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يؤثر تأثيرا شديدا على المجتمع وأدى إلى تفاقم انعدام الأمن الذي يمكن أن يفضي إلى عدم الاستقرار وحالات طوارئ لو ترك له الحبل على الغارب. وثمة سابقة جيدة جدا وضعت وقد اتبع المجلس تلك السابقة، عندما تطرق في العام الماضي داخل هذه الجدران إلى أزمة فيروس إيبولا .

في عام ٢٠٠٧، استمعت هذه الجدران إلى حديث آخر عن التهديد غير التقليدي للسلم والأمن الدوليين، وبالتحديد تغير المناخ. للأسف، أن المجلس يجد نفسه غير مستعد أو غير قادر على تناول هذه المسألة من خلال النهج المتفق عليها بالإجماع. حدث ذلك أيضا في عام ٢٠١٣، على الرغم من أن المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة توطد الأهمية القصوى لاحترام السلامة الإقليمية للدول بحيث رتبت التزاما على جميع الدول بالامتناع عن تهديد السلامة الإقليمية لدولة أخرى. بيد أن تغير المناخ الناجم عن صنع الإنسان يفعل ذلك بالضبط، أي يقوض سلامتنا الإقليمية.

ما انفك قادة جزر المحيط الهادئ يناشدون من أجل التحلي بالإرادة السياسية واتخاذ الإجراءات الطموحة اللازمة لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ. إن الأدلة واضحة وموجودة اليوم في منطقتنا ولها آثار حقيقية جدا على بقية العالم. أود أن أكرر بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ تحض على القيام فورا بتعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن ليتولى المسؤولية عن تحليل الآثار الأمنية المتوقعة لتغير المناخ حتى يتسنى للمجلس وجميع الدول الأعضاء الاستعداد لمواجهة تهديدات الأمن المقبلة الذي لا يمكن تفاديها.

علاوة على ذلك، نرى أن على المجلس أن يطلب إجراء تقييم لقدرات منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة لتلك الآثار، لكي تتمكن من التأكيد لنا على ارتقائها إلى مستوى المهمة.

وعلى غرار حدة الأزمة الصحية الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، على وجه الخصوص في أفريقيا، ولكن مع آثار واضحة ومباشرة على النطاق العالمي، أمكننا أن نرى علاقات الترابط المباشر بين كلا هذين التهديدين غير التقليديين لصون السلام والأمن الدوليين. ونظرا لأن كلاهما من مضاعفات التهديد، فإنهما هامان بالقدر نفسه باعتبارهما أسبابا جذرية للتهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين التي ينبغي أن تدرج في جدول أعمال المجلس. ومن حسن الحظ وعن حق تم الاعتراف بالمسألة الصحية. وفي مؤتمر قمة الدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي النظر في مسألة تغير المناخ بالطريقة نفسها. فكلا التهديدين يحدثان آثارا عالمية، وكلاهما يؤثران تأثيرا سلبيا على المجتمع، وكلاهما يؤديان إلى عدم الاستقرار وحالات الطواري، ما لم يكبح جماحهما.

وأخيرا، في العام الماضي ذكر الأمين العام أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ بمثابة نموذج مصغر للعام، يمكننا أن نرى فيه أوجه الضعف والتهديدات التي

نواجهها جميعا من جراء آثار تغير المناخ. فتغير المناخ مسألة شاملة، ولذلك تضطلع جميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية بدور في التصدي له من خلال الولايات الخاصة بها، على نحو ما فعلته هذه الأجهزة فيما يتعلق بالتهديد الأمني غير التقليدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي قاعة مجلس الأمن.

ولذلك أود أن أختتم بياني بالقول إننا نحن، الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، نقدم تجاربنا والوقائع إلى مجلس الأمن طالبين منه النظر في التهديد الأمني غير التقليدي المتمثل في تغير المناخ باعتباره تهديدا يستحق أن يوليه المجلس الاهتمام ليس في الوقت الحالي فحسب، بل بوتيرة مستمرة ومتفانية في منظمتنا التي بإمكانها أن تضمن التصدي الكافي للتهديدات التي يمثلها تغير المناخ لجزرنا ولشعوبنا وفعلا لعالمنا المشترك لكي يتمكن المجلس من الاضطلاع بمهمة صون السلام والأمن الدوليين التي كلفناه بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بالاو.

السيد أوتو (بالاو) (تكلم بالإنكليزية): تود بالاو أن تهنئ نيوزيلندا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه وأن تشكرها على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن تحديات السلام والأمن التي تواجه البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

ونود أن نشيد بوجود القادة الذين قدموا من جميع عواصم بلدان الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل هذه المناسبة الهامة. ونعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل تونغا، بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، وللبيان الذي أدلى به وزير خارجية ملديف، بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، اللذين أود أن أضيف إليهما هذا البيان بصفتي الوطنية.

وتؤيد بالاو جميع المسائل التي ناقشها القادة الذي تكلموا اليوم، التي تتراوح من مسائل الحوكمة مثل غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة إلى أنشطة العصابات الإجرامية. ولدينا نصيب من الاتجار بالمخدرات وتعاطيها، ومن الأمراض غير المعدية ومن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا يزال الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم مستمرا بلا هوادة، مما يشكل الخطر المتمثل في انعدام الأمن الغذائي.

ولجميع تلك المشاكل إمكانية زعزعة الاستقرار وإثارة الاضطراب في مجتمعاتنا، ولكن المشكلة التي نود أن نراها مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن هي آثار تغير المناخ، لأنها تستحق أن تعالج هنا وحاليا. وحينما يغمر البحر دولا بأكملها، هناك احتمال لإثارة الاضطرابات. وحين يجبر كامل السكان على الهجرة أو يصبحون لاجئين، إما كمجموعة واحدة في مكان واحد أو كعدة مجموعات في عدة أماكن، يصبح تحقيق السلام بعيد المنال وتصبح إمكانية إثارة الاضطراب والتراع حقيقية. وتحظى بالاو بجزر مرجانية منخفضة معرضة لخطر أن يغمرها ارتفاع مستوى سطح البحر وهي من تلك الفئة التي يحتمل أن ينعدم فيها السلام وينشب فيها التراع.

ولذلك نشاطر قادتنا مناشدة مجلس الأمن النظر في آثار تغير المناخ باعتبارها تهديدا حقيقا للسلام والأمن وينبغي معالجتها بإضافتها إلى جدول أعمال المجلس الآن، على نحو ما سمعنا وزير خارجية أوكرانيا ووزير التعاون الإنمائي في السويد يدعوان إليه سابقا. وإضافة إلى ذلك، بإمكان المجلس أن يواصل تشجيع جميع الدول الأعضاء على التوصل في باريس إلى اتفاق قوي وملزم قانونا بشأن تغير المناخ، حسب القول الذي سمعناه من العديد من الأعضاء، بمن فيهم ممثل نيوزيلندا قبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضع دقائق.

وباختصار، وكما ورد في المذكرة المفاهيمية (S/2015/543، المرفق)، يتسم استيعاب الدور الذي يمكن أن

يضطلع به المجلس ومنظومة الأمم المتحدة في العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية لمواجهة هذه التحديات بالأهمية في منع نشوب النزاعات في المستقبل وصون السلام والأمن الدوليين. وتناشد بالاو مجلس الأمن أن يدرج في جدول أعماله التهديد الذي يمثله تغير المناخ للسلام والأمن في الدول الجزرية الصغيرة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد على أن إحلال السلام والأمن أمر هام بالنسبة لبالاو، وبالرغم من صغر حجم بلدنا، فإننا نشارك في الأنشطة الدولية لحفظ السلام في السودان ودار فور. ونحن، باعتبارنا أعضاء في مجتمع الأمم المتحدة، سنواصل الاضطلاع بدورنا لضمان مواصلة تحقيق السلام والصحة العقلية الجيدة والرفاه لجميع الشعوب في جميع أرجاء العالم. وأخيرا، نود أن نشكر مجلس الأمن، فضلا عن جميع شركائنا، على أعمالهم ومساعدهم، وأيضا على المزيد من الالتزامات بالمساعدة التي سمعناها اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا فليز (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشاطر من سبقوني تقديم التهنئة لرئاسة نيوزيلندا للمجلس على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، التي تشكل دليلا واضحا، استنادا إلى ما سمعناه، على حسن توقيتها وعلى حدة المشاكل التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبالنسبة لبلدي، فإن هذه المجموعة المؤلفة من ٥٢ دولة وإقليما – منها ٢٣ تقع في منطقة البحر الكاريبي، التي تنتمي إليها أيضا كولومبيا، بخط ساحلي يزيد طوله عن ١ ٦٠٠ كيلومتر – تتسم بأهمية بالغة وهي بحاجة ماسة إلى حلول لمشاكلها. ومن ضمن التحديات التي ناقشها وزير مالية سيشيل ورئيسا وزراء جامايكا وساموا، فإنني سأركز على تحديين هامين بشكل خاص لكولومبيا وهما: الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتغير المناخ.

ودأبت كولومبيا، وربما على غرار أية دولة أخرى في منطقتنا، على التصدي لمدة عقود للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بكلفة هائلة في الأرواح والموارد. ومع ذلك، في ذلك الكفاح استخلصنا دروسا مكنتنا من وضع استراتيجية وطنية شاملة للتعاون الأمني تبادلناها على وجه الخصوص مع جيراننا في منطقة البحر الكاريبي من خلال تقديم المشورة والمساعدة التقنية والتثقيف والتدريب على أعمال المخابرات في مجال مكافحة المخدرات من أجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، فضلا عن المساعدة في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، التي كما سمعنا اليوم، تحدث آثارا دراماتيكية على الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما جاراتنا في المنطقة. وبتلك الروح للتعاون يمكننا الآن أن نعلن أننا، في أيلول/سبتمبر في مدينة كارتاخينا دي آندياس، سنستضيف حلقة دراسية بشأن مكافحة المخدرات، بمشاركة ممثلين من ١٦ بلدا.

كما وقعنا على اتفاقات للتعاون من ١٤ بلدا في المنطقة تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية على الصعيد التنفيذي التي ستمكننا من العمل معا، وبأدوات أفضل، من أجل التصدي للتهديدات المحتملة لأمننا وأمن مواطنينا. وربما كانت إحدى أكثر الآليات فعالية هي إنشاء التحالفات الاستراتيجية وتعزيزها، بالشراكة مع بلدان مثل كندا والولايات المتحدة، التي مكنتنا من إقامة علاقات تعاونية ثلاثية وفيما بين بلدان الجنوب، على نحو ما ذكره آخرون، من أجل إنشاء مجتمعات أكثر أمانا في بلدان منطقة البحر الكاريبي.

ثانيا، أود أن أشير إلى التهديد الذي يشكله تغير المناخ. حيث يمكن للكوارث الناجمة عن الظواهر الطبيعية الشديدة المرتبطة بتغير المناخ أن تدمر دول منطقة البحر الكاريبي، وبالتالي تدمر الاستقرار الاقتصادي والأمن في منطقتنا بأسرها. ويمكن لعاصفة استوائية واحدة أن تدمر البنية التحتية للبلد بأكمله، وعرقلة نمو الناتج المحلي الإجمالي لعدة سنوات، وبالتالي تعطيل نموها ومسار التنمية في المنطقة بشكل كبير.

لقد وقعت كولومبيا ضحية لهذه الظاهرة، وبالتالي فهي تدرك الظروف القاسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية المجاورة، كما بيّنت ذلك بشكل صائب مذكرتكم المفاهيمية (S/2015/543، المرفقة) التي قلتم فيها يا سيادة الرئيس إن:

”التصدي لتغير المناخ لن يكون لوحده كافيا، للقضاء على جميع التحديات التي تواجه الدول الجزرية، ولكن عدم التصدي لمشكلة تغير المناخ سيجعل مما لا شك فيه مستقبلها أقل أمنا.“

وسيهدد ذلك، بطبيعة الحال، الاستقرار في منطقتنا والكوكب بأسره. ولذلك السبب، يتعين على مجلس الأمن الاضطلاع بدور في حالات الصراع المدرجة بالفعل في جدول أعماله التي ستتفاقم جراء آثار تغير المناخ، وتحديدا من خلال اتخاذ تدابير الحماية الإنسانية.

إني لعلى ثقة بأنه مع تعريف خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥، ومع توفر فرصة اعتماد اتفاق ملزم قانونا في مؤتمر باريس يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سيعقد خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، وكذلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية التي ستعقد هنا في نيويورك خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦، كما ذكرت ذلك رئيسة وزراء جامايكا وسفير المملكة المتحدة، سنمضي قدما ببناء مجتمعات أكثر ازدهارا، مع معالجة أسباب انعدام الأمن في جميع دول العالم، ولكن في الدول الجزرية بشكل خاص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيدة ليند (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر بإخلاص نيوزيلندا على عقد هذه الجلسة الهامة للمرة الأولى. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لجميع العروض التي جرى تقديمها في هذا الصباح.

تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ندرك جيدا جميعا بأن الكوارث الطبيعية وقضايا التنمية إلى جانب شح الموارد، والبعد، والقدرة الإدارية المحدودة والاقتصادات الفقيرة للدول الجزرية، يمكن أن تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن ليس فقط في تلك البلدان ولكن حتى في سياق أوسع، على الصعيدين الإقليمي والعالمي على حد سواء. وتشمل تلك التهديدات التوترات الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والأزمات الإنسانية، والمخاطر المتعلقة بالهجرة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

إن أحد أكبر التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية يتمثل بالطبع في تغير المناخ، الذي يولد ارتفاع مستوى سطح البحر ووقوع كوارث طبيعية شديدة على نحو متزايد، كما تبيّن مؤخرا من إعصار بام الذي ضرب مؤخرا فانواتو وتوفالو. كانت إستونيا إحدى أوائل الدول التي ساهمت في اليونيسيف استجابة لأشد احتياجات الأطفال والأسر المتضررة من الكارثة في كلا البلدين. وفي هذا السياق، نرحب أيضا بإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي يتضمن الإشارة إلى نقاط ضعف هذه الدول.

كما جرت مناقشة ذلك خلال الاجتماع بصيغة آريا مؤخرا، يمكن أن يمثل تغير المناخ سببا لأنواع مختلفة من انعدام الأمن والأزمات، سواء داخليا وعالميا. ومما يكتسي أكبر أهمية هنا إبرام اتفاق عالمي طموح وفريد وملزم قانونا بشأن تغير المناخ في باريس، ويطبق على الجميع. لقد أيدت إستونيا على الدوام حماية القانون الدولي، ونحن نعتقد أيضا أن الالتزامات التي تعهد المجتمع الدولي لتحقيق أهداف التصدي لتغير المناخ يجب أخذها على محمل الجد. وقررت إستونيا أيضا المساهمة

بمليون يورو في الصندوق الأخضر للمناخ، خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

كان من دواعي سرور إستونيا في العام الماضي حضورها المؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في آبيا، والمشاركة في اعتماد إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وجرى الاعتراف، كموضوع أساسي، بأن الشراكات الحقيقية والدائمة والتعاون الدولي، أمور ضرورية للتخفيف من مخاطر تغير المناخ والتحديات الأخرى التي تواجه تلك البلدان الجزرية. وفي آبيا، جرى الإعلان عن ٣٠٠ شراكة، والآن من المهم تنفيذها.

لقد تعهدت إستونيا بالتزام طويل الأجل بالشراكة مع الدول الجزرية. وقد أسهمنا في مشروع يهدف إلى توفير وتحسين ربط شبكة الإنترنت عبر السواتل في المناطق النائية والفقيرة في الدول الجزرية في المحيط الهادئ. وفي حين تبيّن أن حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بين أقوى عوامل التنمية، وخاصة في المناطق النائية، فإن الوجه الآخر للعملة هو الأمن. ومن بين التهديدات الأخرى، تعاني الدول الجزرية أيضا من جرائم الإنترنت والهجمات الإلكترونية. ولذلك، تعاوننا مع الدول الجزرية في مجال أمن الفضاء الإلكتروني، في جملة أمور في مجال التعاون مع منظمة الدول الأمريكية فيما يخص العديد من بلدان منطقة البحر الكاريبي، مثل دومينيكا وجامايكا وترينيداد وتوباغو.

وأخيرا، نأمل ألا تظل مناقشة اليوم، المناقشة الوحيدة حول هذا الموضوع. وعمل مجلس الأمن أساسي في الحفاظ على السلم والتنمية المستدامة في الدول الجزرية. والعكس بالعكس. ولتحقيق هذا الهدف بشكل أفضل، فإن إتاحة صوت أقوى للدول الصغيرة في المجلس أمر حيوي. لذلك، نأمل أن تُمَثّل الدول الجزرية بشكل كافٍ في مجلس الأمن في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير - هارتينغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير - هارتينغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للانضمام إليه، البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا، وجورجيا.

أود أولا أن أشكركم يا سيادة الرئيس، وأن أشكر نيوزيلندا على تنظيم هذه المناقشة الهامة للغاية. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. ونود أيضا أن نقر بالإسهامات الهامة لرئيسي وزراء ساموا وجامايكا ووزير مالية سيشيل في تبادل وجهات نظرهم حول تحديات السلام والأمن التي تواجهها الدول الجزرية. نرحب بمشاركة العديد من الشخصيات الرفيعة المستوى من الدول الأعضاء: رئيس كيريباتي، والوزراء، ورئيس وزراء أروبا، ورئيس وزراء نيوي، ونشكرهم على بياناتهم.

كما قلت سابقا، نرحب بمبادرة نيوزيلندا لعقد هذه الجلسة. وتثبت التحديات الأمنية التي تواجه الدول الجزرية الروابط المعقدة بين الاستقرار والأمن والتحديات العالمية. ويجب أن تتناول مناقشتنا كلا من الدول المستقلة وتلك الأقاليم الواقعة في عرض البحار وتديرها دول أخرى، بما في ذلك بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تواجه مجموعة مشتركة من المشاكل.

اعترف المجتمع الدولي باستمرار بمواطن الضعف الفريدة في الدول الجزرية، وجرى ذلك آخر مرة خلال المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في

ساموا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي الذي أشار إليه المتكلم السابق للتو. ومن الواضح أنه يمكن أن يكون لنقاط الضعف الناتجة عن صغر المساحة والبعد، والقدرات الضعيفة والتعرض للكوارث الطبيعية، تأثير على الاستقرار، وفي بعض الحالات تشكل تحديات أمنية.

إن إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، التي جرت الموافقة عليها في ساموا العام الماضي تسلّم بنقاط الضعف الفريدة الخاصة بالدول الجزرية، مع تقديم العديد من الأدوات للتصدي لها. ومن أجل المساعدة على تنفيذ المسار، سيواصل المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال شراكة قوية بين الاتحاد الأوروبي والدول الجزرية، الوفاء بوعد التنمية المستدامة من خلال اتباع نهج متكامل ومتوازن وقائم على الحقوق.

لا يزال العديد من الدول الجزرية يتأثر بشكل كبير بالكوارث الطبيعية وغيرها، مما أدى إلى وقوع خسائر في الأرواح وسُبل العيش وتكاليف اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة. وفي الآونة الأخيرة، بيّن لنا إعصار بام التأثير الكبير للكوارث الطبيعية على التنمية والأمن البشري، لا سيما عندما يقترن ذلك مع خصوصيات البعد والموقع الجغرافي. ويرسخ إطار سِنداي إدارة المخاطر باعتبارها عنصرا رئيسيا في التنمية المستدامة ويأخذ في الاعتبار نقاط ضعف الدول الجزرية.

لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يعيد توجيه دعمه لجعل القدرة على التحمل أولوية في التعاون مع البلدان الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية، وسوف يعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحسين إدماج إدارة المخاطر والقدرة على التحمل في سياساتها واستراتيجياتها.

ويجب أن نواصل جهودنا لتجنب الآثار السلبية لتغير المناخ التي لا تهدد بقاء بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، بل تضعها أمام تحديات كبيرة في الحصول على الموارد الأساسية، مثل المياه أو مصايد الأسماك. ومن الجدير بالذكر أن اجتماع مجلس الأمن الأخير على صيغة آريا والذي بادرت إسبانيا إلى عقده بشأن دور تغير المناخ باعتباره عاملا مضاعفا للخطر على الأمن العالمي قد سلّم بأن تغير المناخ يؤدي إلى أزمات إنسانية، فضلا عن زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي والهجرة الناجمة عن المناخ. وتقلص الموارد الطبيعية قد يزيد من حدة التوترات وربما يؤدي إلى الصراعات، وبالتالي، إلى التشريد.

في هذا السياق سيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الجزرية الصغيرة النامية العمل على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي. حان الوقت الآن للعمل بشكل طموح. فنحن بحاجة إلى التوصل في باريس في وقت لاحق من هذا العام إلى اتفاق دولي بشأن المناخ منصف وطموح ومتوازن وملزم قانونا يسهم فيه الجميع. إن اتفاقاً يضمن بقاء العالم على مسار يحافظ على الاحترار العالمي دون درجتين مئويتين أمر أساسي في سبيل الحد من المخاطر التي تنبأ بها العلم، وهي مخاطر ستكون الدول الجزرية الصغيرة النامية – أو يجب أن أقول إنها بالفعل – أول ضحاياها. ونرحب أيضا باستكمال تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ بشأن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن (A/64/350).،لقد كانت الرئاسة النيوزيلندية محقة في إشارتها في مذكرتها المفاهيمية (S/2015/543، المرفق) إلى تأثر الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا بالقرصنة والاتجار بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والأشخاص. وغالباً ما تفتقر أجهزة إنفاذ القانون في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى القدرات والموارد اللازمة لمواجهة تلك التحديات والفساد الذي يدفع النشاط الإجرامي ويمكنه ويديمه. إن الجريمة والأمن أولوية مشتركة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الكاريبي الذي يشكل مجالاً ناجحاً للشراكة في المحيط الهندي. فنحن نتعاون تعاوناً وثيقاً مع منطقة البحر الكاريبي على مكافحة الاتجار بالمخدرات والشبكات الإجرامية الدولية. ومن أجل دعم الجهود المبذولة في المنطقة لزيادة الأمن والإدارة وسيادة القانون،

اعتمد الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه عام ٢٠١٤ استراتيجية شاملة لأمن المواطن في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. وتركز خطة عمل الاستراتيجية التي اعتمدت في ٨ حزيران/يونيه على بناء تعاون دولي ووضع برامج سياسية مشتركة لأمن المواطن وتعزيز قدرة الحكومات على تقديم خدمات عامة نوعية في مجال الأمن عن طريق بناء القدرات.

كذلك يتأثر الأمن والتنمية الاقتصادية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، خاصة مصائد الأسماك. ولا يزال من المهم جدا تنفيذ الالتزامات الدولية القائمة التي تعزز قواعد إدارة المحيطات، لا سيما في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وعلاوة على ذلك، يتعاون الاتحاد الأوروبي مع عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم عن طريق تعزيز التدابير الرامية إلى منع وردع هذه الظواهر والقضاء عليها، وتعزيز الأطر القانونية، وخطط إدارة مصائد الأسماك، وتشجيع تحسين إدارة مصائد الأسماك والإدارة المستدامة للموارد السمكية. وقد أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقات شراكة تتعلق بمصائد الأسماك المستدامة مع سبع من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وجدد أو عزز التعاون في هذا المجال في المحيط الهادئ. ونخطط لتوسيع نطاق البرامج القائمة ليشمل منطقة غرب أفريقيا، مما يعود بالنفع على الدول الجزرية الصغيرة النامية فيها.

في الختام، فإن جميع المخاطر وأوجه الضعف الأمني المذكورة أعلاه مترابطة، الأمر الذي يشكل في حد ذاته خطرا إضافيا على الاستقرار، مما يجب التصدي له بطريقة شاملة وتعاونية. وتتطلب هذه المخاطر وأوجه الضعف في ذات الوقت إشراك جميع الجهات الفاعلة والجهات المعنية. وما برح الاتحاد الأوروبي نصيرا قويا لتعددية الأطراف الفعّالة، وملتزما بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في التغلب على أوجه الضعف والتحديات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيدة تان (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): نشارك الآخرين في الإعراب عن تقديرنا لنيوزيلندا على توجيه الاهتمام إلى القضايا الهامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن تحديات السلام والأمن.

حظيت سنغافورة بالعمل بصورة وثيقة مع نيوزيلندا لرعاية إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في آبيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. غالباً ما تزيد أوجه الضعف التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية من حدة العديد من التحديات المشتركة بين جميع الدول. فمن الشواغل الرئيسة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التعامل مع الآثار السلبية لتغير المناخ الذي له تأثير مضاعف على التهديدات الأمنية غير التقليدية فضلا عن أنه يشكل تهديداً وجودياً في حد ذاته.

إن الدرجات العالية لتغير المناخ تشكل مخاطر هائلة على الأمن الوطني والدولي. ويمكن أن تؤدي أيضا آثار تغير المناخ بصورة غير مباشرة إلى مسائل عابرة للحدود مثل التلوث وزيادة خطر الإرهاب في حالة الدول الفاشلة، وقد يعجل ارتفاع درجات الحرارة بانتشار بعض الأمراض إلى درجة وبائية. وفيما يتعلق بالحد من إخطار الكوارث والإغاثة، فإن قدرة المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية وصلت بالفعل إلى حدها الأقصى، ولا يمكن الضغط عليها أكثر من ذلك. لذلك ينبغي عدم تجاهل دور تغير المناخ في تفاقم هذه التهديدات الأمنية غير التقليدية.

إن المخاطر المتصلة بتغير المناخ واضحة وماثلة أمام الكثيرين. وأظهرت دراسة استقصائية حديثة لمركز بحوث بيو لقياس التصورات بشأن التحديات الدولية لتغير المناخ

العالمي بأنه يمثل تهديدا كبيرا في نظر بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا. ذكر قسم كبير من مجموع ٠٠٠ ٤٥ شخص شملهم الاستطلاع في ٤٠ دولة بأن تغير المناخ أكبر مصدر للقلق بالنسبة لهم – أكبر من الخطر الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – مما يجعله مصدر قلق أوسع انتشارا من أي قضية أخرى مشمولة بالدراسة الاستقصائية. فالشعور بالحاجة الملحة الوارد في التقارير الأخيرة ما انفك لمدة طويلة يمثل شاغلا للدول الجزرية الصغيرة النامية، لأنه يتعين عليها التعامل مع هذه المسائل في كل جانب من جوانب التخطيط والتنمية على الصعيد الوطني.

كوننا نتوقع اتفاقا عالميا جديدا بشأن تغير المناخ في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر، ينبغي النظر إلى الحاجة الملحة إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف مع آثار تغير المناخ بمنظار تلك الآثار الأمنية غير التقليدية. ربما يمثل تغير المناخ عاملا مضاعفا للمخاطر، ومسعى الحد من ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية وزيادة قدرتها على الصمود يأخذ أبعادا إضافية ملحة.

يدرك مسار ساموا أن ارتفاع مستوى سطح البحر والآثار السلبية الأخرى لتغير المناخ لا تزال تشكل خطرا كبيرا على الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي آثار تغير المناخ المرتبطة بتهديدات أخرى إلى تشريد السكان والصراع على الموارد بسبب شح المواد الغذائية والماء. ويؤكد من جديد مسار ساموا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة، في ضوء هذا الضعف الفريد والخاص. وتحدد الوثيقة ردودا مباشرة على مجموعة من التحديات قد تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية ضعيفة جدا أمامها، باتباع طرائق عمل محددة لاتخاذ إجراءات للحد من مخاطر الكوارث والغذاء والطاقة فضلا عن المياه والمرافق الصحية، من بين أمور أخرى. ويساعد التصدي لهذه التحديات بفعالية كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على إدارة مقدرتها الشاملة على التكيف مع تغير المناخ وعلى الحد من التهديدات غير التقليدية للسلم والأمن.

إن الدعم الدولي لجهود التكيف يتقهقر خلف تقديم الدعم لأعمال التخفيف من الوطأة، ومع ذلك يضطلع العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بإجراءات التكيف باستخدام الموارد المحلية على حساب فرصة بديلة كبيرة للأولويات الإنمائية الأخرى. وحقيقة الأمر أن معالجة هذه التحديات مسألة وجودية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا خيار أمامنا سوى الاضطلاع بجهود التكيف من أجل زيادة القدرة على التحمل وتقليص درجة الضعف، وتجنب الخسائر والأضرار. يتعين علينا القيام بذلك بغض النظر عما إذا كان هناك اتفاق مناخ عالمي أم لا.

في هذا الصدد، إن بعض الإجراءات التي تم تحديدها في ''مسار ساموا'' يمكن أن تحدث فرقا نوعيا على الصعيد الوطني. وتشتمل الأمثلة على تحسين رصد خط الأساس للنظم الجزرية وعلى تدفق بيانات من توقعات النموذج المناخي، مما قد يساعد على التمكين من توقعات أفضل للآثار المستقبلية على الجزر الصغيرة.

وبغية زيادة المنعة البشرية والبيئية إزاء الآثار الأطول مدى لتغير المناخ، لا بد من الدعم المستمر لرفع مستوى الوعي والتواصل بشأن مخاطر تغير المناخ، بما في ذلك من خلال الحوار العام مع المجتمعات المحلية.

والدول الجزرية الصغيرة النامية تسعى، أولاً، إلى تحقيق أهداف الطاقة المستدامة من خلال تحسين كفاءة الطاقة ونظم الطاقة المستدامة، بما في ذلك اتباع نهج متكامل لإنشاء خرائط طريق إبداعية للطاقة وتعزيزها؛ ثانياً، تحقيق أهداف الحد من مخاطر الكوارث من خلال نظم الإنذار المبكر، وتحسين

تقييم المخاطر وجمع البيانات، وكذلك التخطيط للطوارئ لتحسين التأهب والاستجابة للكوارث؛ ثالثاً، تعزيز الأمن الغذائي والتغذية من خلال النهوض بالأسواق الدولية والمحلية المفتوحة والفعالة وتعزيز التعاون الدولي حفاظاً على الوصول إلى أسواق الغذاء العالمية، وخاصة خلال فترات ارتفاع معدل التذبذب في أسعار السلع الأساسية. ويمكن أن تسهم تلك الإجراءات بشكل مباشر في الحد من أوجه الضعف، وتعزيز المنعة والحد من التهديدات الأمنية غير التقليدية.

وسنغافورة ملتزمة بمساعدة زملائنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية في بناء القدرات على اتخاذ ذلك الإجراء. وفي المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في آبيا، أطلقت سنغافورة برنامجاً للتعاون التقني مدته ثلاث سنوات مكرس لتلك الدول، ويشمل برامج مخصصة في مجالات مثل تغير المناخ والتنمية المستدامة وإدارة الكوارث. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، سننظم أيضاً دورة تدريبية متخصصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في تشرين الأول/أكتوبر، بشأن تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣)، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ وتدابير التخفيف.

إن أهداف التكيف التي تطالب بها الدول الجزرية الصغيرة النامية ليست مطالب جوفاء تطرح خلال المفاوضات. بل هي احتياجات حقيقية. وتصميم تدابير التكيف مع تغير المناخ وتنفيذها يجب أن يكون ملائماً لنقاط الضعف والظروف الوطنية كيما تكون قادرة حقاً على حماية أمننا. ولذلك، تلقى هذه المناقشة على مستوى مجلس الأمن ترحيباً كبيراً في استرعاء الانتباه للحاجة إلى المزيد من الدعم للجهود الجارية التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في الوقت الحالي.

والطابع العالمي لتغير المناخ يتطلب التعاون على أوسع نطاق ممكن من جانب جميع البلدان ومشاركتها في استجابة دولية فعالة وملائمة. إننا نحتاج إلى شراكات حقيقية ودائمة من شأنها تسخير الإمكانات الكاملة للتعاون بين الحكومات على جميع المستويات. ويمكن لقطاع الأعمال والمجتمع المدني ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الآخرين على الصعيدين الوطني والإقليمي الاضطلاع بدور هام في مساعدة الدول النامية الجزرية الصغيرة على تلبية احتياجات التكيف على نحو أفضل بينما ندفع عجلة التنمية المستدامة.

ختاماً، نشكر نيوزيلندا مرة أخرى لريادتها في توفير الفرصة لدفع تلك القضايا ذات الصلة إلى صدارة الاهتمام في هذه المناقشة المفتوحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أعرب عن الامتنان للمشاركين رفيعي المستوى العديدين الذين حضروا هنا اليوم، ولا سيما من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من أسرة المحيط الهادئ، للمشاركة في جلسة مجلس الأمن هذه. ونحن، أيضا، نثني على نيوزيلندا لعقد مناقشة اليوم. ومشاركة عدد أكبر من الدول الجزرية الصغيرة النامية على المستوى الوزاري يدل على أهمية تلك المسألة ويؤكد قيمة جلسة مجلس الأمن هذه.

بالنسبة لأستراليا، بوصفها من بلدان المحيطين الهندي والهادئ وتحيط بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن نقاط الضعف لدى شركائنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية والتحديات التي تواجهها تبدو شديدة الوضوح. وكان اعتماد إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وثيقة ختامية بارزة، إذ أقرت بأن الجريمة والعنف والنزاع والقرصنة والتهريب مما يؤثر سلباً

على السلام في تلك الدول. وأكدت على أهمية دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال شراكات حقيقية ودائمة.

وتبين لنا التجربة أن المجتمع الدولي يمكن أن يقدم إسهامات عملية صوب ضمان السلم والازدهار في تلك الدول. ولكن ذلك يتطلب اتباع نهج متكامل لبناء المنعة دعماً للسلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ونحن نرى العديد من العناصر الهامة، بما في ذلك، أولاً، تأمين الالتزامات والتعاون على مستوى العالم من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، على سبيل المثال من خلال الانضمام إلى الاتفاقات العالمية التي تعتبر أساسية لتحسين أمن تلك الدول، كمعاهدة تجارة الأسلحة – وهو ما دعا إليه العديد من الوزراء من منطقة البحر الكاريبي اليوم – وتنفيذ تلك الاتفاقات.

وثمة حاجة إلى التزامات جريئة وإجراءات للحد من الانبعاثات، بما في ذلك وضع اتفاقية جديدة وقوية بشأن المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، واستثمار أكبر وأكثر فعالية في مجال التكيف وبناء المنعة، وتحديث تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ بشأن تغير المناخ وآثاره المحتملة على الأمن (A/64/350)، وتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥–٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣)، وأهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف ١٦، بشأن المجتمعات السلمية، والهدف ١٤، بشأن المحيطات.

ثانياً، يجب دعم الشراكات الإقليمية لمساعدة الدول النامية الجزرية الصغيرة على تجميع الموارد وبناء القدرات. وعلى سبيل المثال، فإن شبكة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في المحيط الهادئ قد عطلت الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية والأحياء البرية في جميع أنحاء المنطقة. كما أن برنامج زوارق الدوريات في المحيط الهادئ، الذي يضم شبكة من زوارق الدورية ومستشاري البحرية الأسترالية، قد عزز المراقبة لحماية المصائد السمكية ومكافحة الجريمة. وفي هذا الشهر، اتفق وزراء خارجية دول المحيط الهادئ على تعزيز قدرات الاستجابة للكوارث الإقليمية من خلال الالتزام بعدد من الإجراءات العملية، بما في ذلك تحسين التخزين المسبق لإمدادات الطوارئ والاستثمار في نظم الإنذار المبكر من أخطار متعددة.

ثالثاً، إن جهود بناء القدرات في دعم السلم والأمن مهمة. وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل بناء القدرات المؤسسية في الحكم والقانون والقضاء وإدارة الموارد الطبيعية وبناء المنعة، بما في ذلك من خلال المنح الدراسية والتدريب التقني والمهني. وبالإضافة إلى كل ذلك، وخلاله، تعتبر المساواة بين الجنسين أمراً أساسياً للسلم والأمن. ودعم الدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أن يشمل المرأة بشكل فعال.

ويمكن لمجلس الأمن والدول الأعضاء أيضا اتخاذ خطوات عملية لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ التزامات مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال إشراك المنظمات الإقليمية. وعلى سبيل المثال، فإن الدعم الأسترالي للمنسق الإقليمي للجماعة الكاريبية خلال العام الماضي قد عزز قدرات عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب في منطقة البحر الكاريبي. وأستراليا ستواصل العمل مع جيراننا والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ككل، لدعم السلام والأمن في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

أود أن أختتم بياني بتقديم الشكر مرة أخرى إلى نيوزيلندا على عقد هذه المناقشة الهامة والإسهامات التي أدلى بها اليوم العديد من الوزراء من العديد من عواصم الدول الجزرية الصغيرة النامية. لقد أضفت خبراتهم وإسهاماتهم ثراء على النقاش اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة. وأنا ممتن للأمين العام ورئيسي وزراء ساموا وجامايكا، وكذلك الوزير آدم، على بياناتهم.

الدول الجزرية الصغيرة النامية تؤدي دوراً قيماً ومتميزاً على نحو متزايد وفعال في تعزيز السلم والأمن الدوليين. فهي توفر القوات لعمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، وتدعم المبادرات الحيوية لمواجهة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتسعى للنهوض ببرامج متعددة الأطراف لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات ونزع السلاح النووي، في جملة أمور. وتعاني تلك البلدان أيضاً نقاط ضعف اجتماعية واقتصادية وأمنية خاصة ترتبط بجغرافيتها الفريدة، كما تشير إلى ذلك بشكل صحيح الورقة المفاهيمية التي أعدتها نيوزيلندا (S/2015/543، المرفق). وفهم تلك الشواغل الخاصة ومواجهتها مسؤولية جماعية. والبرازيل تعتز بالتعاون مع العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن مجموعة من القضايا التي تساعد في تنميتها المستدامة.

تعتبر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على وجه الخصوص، مصدراً لانعدام الأمن بالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي غالباً ما تكون غير قادرة على القيام بدوريات فعالة على أراضيها ومجالها الجوي ومناطقها الاقتصادية الخالصة. وينبغي أن يكون التعاون الدولي وتنسيق المبادرات على أرض الواقع هو الرد الأثير في هذا الصدد. وإذ ندرك حجم المعاناة الإنسانية التي يتسبب فيها التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، من المهم أن نعترف أيضاً أنه ليس كل الاتجار غير المشروع عبر الحدود يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ويمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دوراً في التصدي لنشر الأسلحة والذخائر في حالات النزاع أو ما بعد النزاع، بما في ذلك من خلال الجزاءات. ومع ذلك، من المهم ألا نغفل عن التمييز بين الحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين وتلك التي تتعلق بالأمن العام. والمناقشات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في السياقات المحلية ينبغي أن تعالج من قبل الجمعية العامة، ولا سيما في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتتوقع البرازيل من بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، عن طريق تفضيل نظم لمراقبة صادرات الأسلحة أكثر صرامة، أن يكون له أثر جيد على مستويات العنف التي تواجهها بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحث جميع الدول على توقيعها والتصديق عليها.

إن التحدي الذي تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن الاستغلال غير المشروع لمواردها الطبيعية ينبغي التصدي له عن طريق توطيد الملكية الوطنية ومؤسسات الدولة اللازمة لتعزيز الرقابة الوطنية، ووضع السياسات العامة المناسبة المتعلقة بالموارد الطبيعية. والملكية والسيادة الوطنيتان عاملان قويان ضد استخدام الموارد الطبيعية وقوداً للصراعات.

وتقرّ البرازيل بالأخطار الجدّية التي يشكلها تغير المناخ على العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي قد يتعرض بقاؤها في الأجل الطويل للخطر من جراء ارتفاع مستويات سطح البحر، والتصحر، والظواهر الجوية البالغة الشدّة، والكوارث الطبيعية المفجعة. ونحن نعرب عن تضامننا الكامل مع تلك الدول، وما زلنا على استعداد للتعاون معها من أجل إيجاد حلول لاحتياجاتها الخاصة.

ومع ذلك، وكما شددت عدة وفود خلال مناقشة غير رسمية أجراها المجلس مؤخراً بصيغة آريا، لا يمكن فهم مسألة تغير المناخ فهماً صحيحاً، ناهيك عن حلها، من منظور قائم على الأمن. فمجلس الأمن يفتقر إلى الأدوات والخبرة والتمثيل

المشروع للتعامل مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية والعلمية والتكنولوجية لهذه المناقشة العالمية. وبدلاً من مناقشة تغير المناخ في منتدى نادراً ما تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها ممثّلة فيه، ينبغي أن نسعى إلى حلول لهذه المشكلة الحقيقية في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الاطراف ٢١)، حيث لأصوات الدول الجزرية الصغيرة النامية صدى متزايد.

ولا يمكن اعتبار تغير المناخ تهديداً للسلام والأمن الدوليين في حد ذاته أو ''عاملاً مضاعفاً للخطر''. إنما هو التحدي الأبرز للتنمية المستدامة في عصرنا. وثمة أهمية خاصة للبلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، تتمثل في الحاجة إلى توفير موارد كافية لتدابير التكيف. والبرازيل مقتنعة بأن أفعل سبيل لتلبية الشواغل المشروعة للدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن تغير المناخ هو بتجديد جهودنا من أجل التوصل إلى اتفاق طموح، بموجب الاتفاقية، يكون قائماً على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، والقدرات المختصة. وتتوقع البرازيل أن يتم التوصّل إلى نتيجة كهذه في مؤتمر الاطراف ٢١ في باريس، وسوف تواصل القيام بدور بناء في هذا الصدد.

وأودّ أن أكرر، في الختام، ثقة البرازيل بأن تتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع بناء القدرات وتعزيز التعاون الدولي وتوطيد المؤسسات الوطنية، من مواجهة الأخطار البيئية والطبيعية وغيرها من التحديات التي تواجهها. وستواصل البرازيل العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصُّعد الثنائية والإقليمية والدولية، من أجل التعاون معها وتعزيز تنميتها وأمنها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد لكسمبرغ تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأودّ أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إننا نشكر نيوزيلندا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تمكّن مجلس الأمن من معالجة موضوع هام – الأخطار التي تهدد السلام والأمن في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولقد أبرزت الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام والبيانات التي أدلى بها رئيسا وزراء ساموا وجامايكا ووزير مالية سيشيل أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات خاصة في مجال السلام والأمن. فيجب على المجتمع الدولي مساعدة هذه البلدان للتغلب على هذه التحديات.

وما من شك في أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبب حجمها أو موقعها الجغرافي، معرضة بوجه خاص لأنشطة شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، سواء الاتجار بالمخدرات أو بالبشر أو بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو القرصنة. ومن الواضح أيضاً أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي من أوائل المتضررين من آثار تغير المناخ. فارتفاع مستوى سطح البحر يهدد وجود هذه الدول بالذات وأمن ورفاه سكانها؛ ومن شأنه أن يؤدي إلى فقدان الأراضي، مما يقوض السلامة الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

من كان بإمكانه أن يتصور قبل ٧٠ عاماً، عندما اعتمد ميثاق الأمم المتحدة، أن مبدأ السلامة الإقليمية – وهو مبدأ أساسي في العلاقات الدولية – يمكنه أن يتعرض للخطر بسبب آثار تغير المناخ؟ إن هذا التحدي حقيقي. وهو بوسعه أن يؤدي إلى تشريد السكان وتدفقات المهاجرين، الأمر الذي قد يشكل مصدراً للتوترات إذا لم يكن متوقعا، ويجري الاعداد الجيد لمواجهته والتصدي له. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى مكتوف الأيدي في مواجهة هذا الواقع.

إن أفضل استجابة في الأجل الطويل يمكننا عملها تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية المهددة بتغير المناخ ستتمثل في أن نخلُص

في باريس خلال كانون الأول/ديسمبر إلى اتفاق ملزم قانوناً ودينامي، يتمتع بالمشاركة العالمية بغية المحافظة على الاحترار العالمي دون درجتين مئويتين. ولكسمبرغ، بوصفها رئيسة مجلس الاتحاد الأوروبي، لن تدخر جهداً للمساهمة في إبرام هذا الاتفاق خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولقد أكّد وزير البيئة لدينا من جديد ذلك الالتزام في الاجتماع الذي عقد بصيغة آريا في ٣٠ حزيران/يونيه وقامت بتنظيمه إسبانيا وماليزيا بشأن موضوع تغير المناخ، باعتباره عاملاً مضاعفاً للتهديدات التي يتعرض لها الأمن العالمي.

ونواصل الدعوة في مجلس الأمن، كما فعلنا خلال فترة ولايتنا عندما كنا عضواً منتخباً، إلى أن يأخذ المجلس الآثار المترتبة على تغير المناخ في الاعتبار من أجل تحسين معالجة الأسباب الجذرية للصراع في إطار منع نشوب الصراعات. وفي رأينا، سيكون من المفيد في هذا السياق أن يقدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن تعدد الأخطار التي تهدد الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص.

إن الأمن والتنمية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. وتلتزم لكسمبرغ، لدى المساهمة في أمن الدول الجزرية الصغيرة النامية وتقدُّمها، التزاماً قوياً بقضيتها. وفي هذا الصدد، نؤيد كابو فيردي، وهي من شركاء التعاون الرئيسيين مع لكسمبرغ في القطاعات الاجتماعية وفي ميدان الطاقة المتجددة. ولقد دعمت لكسمبرغ مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال بنشر طائرة لخفر المناطق البحرية، وكانت قاعدتها في سيشيل. وأتحنا خبراتنا في مجال الاتصالات الساتلية للدول في منطقة البحر الكاريبي، من أجل تعزيز قدراتها على مواجهة الكوارث الطبيعية. كما ندعم برنامجاً إقليمياً متعدد الأطراف يساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على تطوير الطاقة المتجددة والتكيف مع تغير المناخ.

وستظل لكسمبرغ، بوصفها هي نفسها دولة صغيرة، متضامنة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جزر سليمان.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة نيوزيلندا على تولّيها رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه. وأنضم أيضا إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى نيوزيلندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن تحديات السلام والأمن التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

بالنظر إلى الحد الزمني، سوف أقتصر في كلامي على تغير المناخ، وهو لا يزال بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية عاملاً مضاعفاً للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.

تنعقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت الذي يغيّر الاحترار العالمي من وجه نظامنا الكوكبي الهش ومن توازنه. فلقد أخذت المياه والأراضي تتضاءل، مما يؤدي إلى ظهور أنماط من الهجرة ناجمة عن تغير المناخ. وتؤدي الفيضانات والأمراض والمجاعات إلى احتدام المنافسة على الاحتياجات الأساسية. وبعبارة أخرى، يفضي تغير المناخ إلى تقسيم السكّان والتسبب بالفقر الذي لا يؤدي إلى عدم الاستقرار فحسب، بل وإلى تفاقم التهديدات القائمة أيضاً.

لقد تم الاعتراف بجميع بهذه النتائج في مناقشات المجلس السابقة، التي تعود إلى عام ٢٠٠٧، حينما طرحت المملكة المتحدة لأول مرة على المجلس مسألة الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ (انظر S/PV.5663). ومنذ ذلك الحين، لم يتغير شيء بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه وطأة تغير المناخ، والحالة باتت أسوأ.

إزاء هذه الخلفية، لا تعتقد جزر سليمان أن هذه المناقشة تدور حول زيادة إدراك المجلس للتداعيات الأمنية المترتبة على

تغير المناخ؛ فقد أرسينا ذلك أصلا. إن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية وحالتها الخاصة موثقتان كذلك جيدا في برنامج عمل بربادوس الذي وُضع قبل ٢١ عاما، واستراتيجية موريشيوس التي وُضعت قبل ١٠ سنوات لتنفيذه، ومؤخرا جدا مسار إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (ساموا) لعام ٢٠١٤.

وتعتقد جزر سليمان أن المجلس بات يملك المعرفة الكافية بمرور الوقت، وهو مؤهل جيدا الآن لاتخاذ اجراءات أكثر استباقية في إعطاء أولوية أكبر لتغير المناخ، مثلما فعل بشأن مسائل أمنية غير تقليدية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية، في عام ١٩٨٣، وفيروس إيبولا، في العام الماضي تحديدا. وهذه التحديات تعمل على تحطيم الهياكل الاجتماعية، وفي حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، تعرض السكان لمواجهة تهديدات ومخاطر أمنية أكبر. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لتقديم خمسة اقتراحات محددة إلى المجلس.

أولا، ينبغي للمجلس أن يضفي الطابع المؤسسي على خطر تغير المناخ في جدول أعماله.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يؤدي دورا استباقيا أكبر بكثير في تعبئة العمل المتعدد الأطراف للإنجاز كجهاز واحد في هذه المسألة. وهذا يعني أيضا استكشاف المجلس لسبل جديدة ترمي إلى تعزيز الوجود القطري للأمم المتحدة، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة الأقل نموا. ولقد ضاعت فرص كثيرة جدا على مدى عقود من الزمن. والنهج الواحد المناسب للجميع الذي يتمثل في زيادة أقلمة برامج الأمم المتحدة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية جعل هذه الدول يتيمة على الصعيد المتعدد الأطراف.

ثالثا، تحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى شراكة دولية جديدة قادرة على تحويل حياتنا وبناء مجتمعات تستطيع الصمود. وفي الوقت الحاضر، ليست قدرتنا من الطاقة المائية والحرارية الجوفية والرياح موضوع إقامة شراكات عالمية كافية، على الرغم من الكم الهائل من الأموال المتعددة الأطراف التي تنفق داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونأمل من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تغير تلك الدينامية.

رابعا، إن عمل المجلس يحتاج إلى الاسترشاد بالعلم. وحوار الخبراء المنظم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لهذا العام أرسى وأكد حقيقة أن استقرار درجة الحرارة العالمية على درجتين مئويتين أو أقل يشكل خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. والاتفاق الذي يتعين التوصل إليه في باريس يجب تنفيذه بغية إرساء هذا المستوى على أدنى بكثير من ١،٥ درجة مئوية. ولا يسع الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تدفع ثمن الاستهلاك المفرط والحياة الخالية من الرعاية للبعض على حساب بقائهم واستمراريتهم.

خامسا، فيما يتعلق بإصلاح المجلس، نسعى إلى مجلس موسع يتضمن مقعدا للدول الجزرية الصغيرة النامية، بحيث يجري التصدي في المجلس للتحديات التي نواجهها.

وفي الختام، تعتقد جزر سليمان أن الدبلوماسية الوقائية هي العمل المركزي للمجلس. ومسائل الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يمكن معالجتها في المجلس وحده، إنما مع المجلس وكامل منظومة الأمم المتحدة بطريقة منتظمة ومتسقة. وإذا خيبنا أمل ٣٧ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في الأمم المتحدة، فسوف نفشل أيضا في التمسك بمسؤولياتنا وفقا للميثاق، فضلا عن النظام المتعدد الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

المونسنيور كاساس (تكلم بالإنكليزية): يشيد وفدي بكم، سيدي الرئيس، لعقد أول مناقشة مفتوحة على الاطلاق

في مجلس الأمن بشأن السلام والتحديات الأمنية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن التهديدات ذات الصلة بالمناخ هي أكثر من مجرد مسألة بيئية، أو حتى مسألة إنمائية، إنما هي خطر وجودي.

ويرى وفدي أن القلق المتعلق بتغير بالمناخ لا يمكن فصله عن القلق المتعلق بالتنمية البشرية. فالعناية بالبيئة، والتخفيف من حدة الفقر ليسا تحديين منفصلين، لكنهما جزء من تحد واحد هو التحدي نفسه: توفير التنمية البشرية المتكاملة والأصيلة. ويقترح البابا فرنسيس هذه ”البيئة المتكاملة“ كنموذج قادر على التعبير عن علاقاتنا الأساسية المتعددة الأبعاد بانسجام. وقد أكد أننا لا نواجه أزمتين منفصلتين، إنما أزمة واحدة معقدة اجتماعية وبيئية على حد سواء. لذلك، تقتضي استراتيجيات الحل الأخذ بنهج متكامل لمكافحة الفقر، واستعادة الكرامة للمحرومين، وفي الوقت نفسه، حماية الطبيعة. وإذا غفلنا عن وحدتنا مع البيئة، فسيكون موقفنا تجاهها موقف الأسياد والمستهلكين والمستغلين بلا رحمة، غير القادرين على وضع حدود للاحتياجات العاجلة. وفي المقابل، إذا شعرنا باتحاد وثيق مع كل ما هو موجود، حينئذ تتحقق رجاحة العقل والرعاية بطريقة عفوية.

إن رعايتنا للأرض ينبغي إذاً أن تكون أكثر بكثير من موقف ”أخضر“؛ يجب أيضا أن تكون موقفا اجتماعيا، لأننا نحن البشر جزء من الطبيعة، مدمجون فيها، وفي تفاعل مستمر معها. وكما قال البابا فرنسيس لرؤساء بلديات المدن الكبرى في العالم الذين تجمعوا في الفاتيكان بتاريخ ٢١ تموز/يوليه، العناية بالبيئة هي موقف اجتماعي. ويود وفدي أن يذكر بإيجاز ثلاثة مجالات يمكننا فيها أن نحدث فرقا خلال الأشهر القليلة المقبلة.

أولا، يمكننا أن نفعل ذلك بالتوصل إلى اتفاق في باريس لمكافحة تغير المناخ. ولقد حث البابا فرنسيس القادة السياسيين على التحلي بالشجاعة وتجاوز التفكير في تحقيق المكاسب القصيرة الأجل التي تهيمن على الاقتصاد والسياسات العامة المعاصرة. في باريس، نحن بحاجة إلى اتفاق تنجم عنه مسؤولية نكران الذات.

ثانيا، يمكننا أن نفعل ذلك بتحديد الموارد المالية الكافية للتصدي لتغير المناخ والاستجابة للاحتياجات الحالية. والتمويل المناخي هو جزء رئيسي لتسديد الديون الإيكولوجية، وأمر حيوي لبناء الثقة صوب ابرام اتفاق مناخي ناجح في باريس.

وثالثا، يمكننا أن نفعل ذلك بزيادة إمكانية الحصول على الطاقة المتجددة باعتبارها عاملا للتنمية المستدامة. هناك ملايين الناس بحاجة إلى الحصول على الطاقة بغية انتشالهم من براثن الفقر. ويجب على البلدان الأكثر ثراء أن تساعد البلدان الأكثر فقرا على تطوير أشكال إنتاج الطاقة الأقل تلويثا، من خلال إعطائها إمكانية أكبر للوصول إلى التكنولوجيا والموارد المالية.

وفي حين أن تغير المناخ والتخلف الانمائي هما، في المقام الأول، مسألتان اجتماعية واقتصادية، فبإمكانهما أن يؤثرا بشدة على السلام والأمن في المجتمعات المحلية، والمناطق، والدول بأسرها – وكذلك، في الواقع، على المجتمع الدولي. وسوف يواصل وفد بلدي المشاركة في هذه المناقشات ضمن الجمعية العامة والمنتديات الأخرى ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ألداي غونزاليس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نشكر وفد نيوزيلندا على مبادرته إلى عقد هذه الجلسة، مما يمكّن من التعرف مباشرة على التحديات ومواطن الضعف المحددة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. فباسم المكسيك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه، الذي، كما رأينا، لم يكن

شهرا سهلا. ونود أيضا أن ننوه بوجود مختلف الوزراء ورؤساء الدول أو الحكومات المشاركة هنا اليوم.

والمكسيك على اقتناع بأن التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلام والأمن. فمن دون السلام لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة، والعكس صحيح. وإننا نعترف بضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية وبوضعها الخاص من حيث التقدم المحرز صوب تحقيق التنمية المستدامة، فلذلك نعتبر أنه لا غنى عن تعزيز التعاون الدولي لصالح هذه الدول في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

لهذا السبب، نشجع كل جهد ممكن لتحقيق التنفيذ الفعال لمنهاج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية، بغية القيام بعمل مزدوج: استكمال التقدم المحرز، وتوفير التوجيه في مجال التخطيط للإجراءات التي ستتخذ في المستقبل. ونحن نعتقد أن منظومة الأمم المتحدة هي السلطة الوحيدة القادرة على التعبئة واتخاذ الاجراءات الملموسة لتوطيد الجهود المبذولة في هذا الاتجاه وتوجيهها؛ وبناء على ذلك، يتحتم على جميع الدول الأعضاء تعزيز هذه المنظومة من خلال الارادة السياسية والالتزامات الملموسة، بهدف التصدي بفعالية للتحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولقد استمعنا في هذه الجلسة من أولئك الذين يتصدون لهذه التحديات كل يوم إلى معلومات عن العواقب التي يواجهها السكان والاراضي نتيجة تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأعمال القرصنة. أمّا حالات الجفاف والأعاصير التي غالباً ما تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب ما يسمى بالأحداث التي يكون ظهورها بطيئا، فتتعاون في بعض الأحيان لتسبب خطرا حقيقيا على بقاء هذه الاراضي، وتصبح أمثلة لا لبس فيها على كيفية إمكان أن يضاعف تغير المناخ التهديد للأمن العالمي. ونغتنم هذه الفرصة لندعو إلى تعزيز نظام المناخ العالمي، باعتماد اتفاق جديد وطموح في المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في فرنسا خلال كانون الأول/ديسمبر.

ومن بين التحديات الرئيسية الأخرى للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية هو انتشار نقص التغذية لسكانها بمعدلات مخيفة، وتفاقم التحديات القائمة في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك. أمّا الجوع وسوء التغذية فليسا نتيجة للصراعات فحسب، وإنما يمكنهما أيضا إثارتها، وتغيير نسيج المجتمعات والأمم، وتقويض السلام. وفي المقابل، إن القضاء عليهما يساعد في منع نشوب الصراعات وتعزيز السلام. ويعتقد وفدي أن المسائل الادارية، مثل استجابة المؤسسات في الدول الجزرية الصغيرة، يمكنها أن تمنع مؤقتا الأزمات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي الناجمة عن العوامل القصيرة الأجل من أن تصبح أزمات مزمنة في مجال الانعدام الأمني، بحيث تهدد السلام والأمن.

إن الجميع في هذه القاعة يدركون جيدا العلاقة بين الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية والصراعات حول العالم. وينبغي للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على البلدان التي يجري فيها الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أن تكون جزاءات حتمية من جانب المجتمع الدولي، بغية منع نشوب الصراعات، لا سيما في البلدان النامية، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

والتحدي الذي تمثله الجريمة المنظمة عبر الوطنية للمجتمع الدولي يتفاقم بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. فأحجامها وقدراتها المحدودة حيال تسيير دوريات لخفر المناطق الاقتصادية الخالصة خفرا فعالا تجعلها أكثر عرضة لشبكات الإجرام المخفية، وتحولها في الغالب إلى محطات للإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والأشخاص، والمخدرات. ولدى المكسيك مصلحة قوية في إجراء نقاش موضوعي على الصعيد المتعدد الأطراف بحيث

يسلط الضوء على أوجه التشابه بين المناطق في إطار العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمشكلة المخدرات العالمية، المقرر عقدها في العام المقبل.

والتهديدات والتحديات التي سمعنا عنها خلال هذه المناقشة تتطلب مواجهات متعددة الأوجه ليس من البلدان المعنية فحسب، ولكن من المجتمع الدولي ككل. وبالإضافة إلى الأدوات المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة التي أشرنا إليها سابقا، هناك دور لمجلس الأمن يمكن أن يقوم به، بل وينبغي أن يقوم به، للتخفيف من عبء المخاطر والتهديدات الناجمة عن الصراعات. ويجب التفكير في الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن لدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية في التصدي للتحديات القائمة، والأهم من ذلك، لمنع نشوب الصراعات في المستقبل، وتعزيز صون السلم والأمن الدوليين.

والتقيد بمقررات وقرارات مجلس الأمن يتطلب التزامات قانونية واقتصادية ومالية جديدة من دول عديدة، وهو يفرض في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص عبئا إداريا إضافيا غير متناسب، وزيادة في تخفيض مواردها المحدودة نتيجة لسياسة الأولويات التنافسية. ونحن ندعو مجلس الأمن إلى مناقشة واعتماد الصيغ التي تزود الدول الأعضاء بالآليات المؤسسية التي تتصدى بوضوح للمسائل التي يثيرها تنفيذ بعض قرارات المجلس، ولا سيما نظم الجزاءات. وبغية توفير إمكانية الوصول إلى موارد المنظمة، سيكون من الضروري معالجة هذه المسائل في الحالات التي تقتضي ذلك.

إن هذا التحدي لا يشكل عبئا على دولة ما أكثر منه على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي نظام دولي يستند إلى القواعد، ينبغي توفير الدعم العملي لجميع أجزاء هذا النظام. فلا يسع البلدان الأكبر حجما والنظام والمنظمات المتعددة الأطراف أن تفرض على الدول الجزرية الصغيرة النامية الالتزامات نفسها التي تفرضها على بقية الدول دون توفير الدعم الهيكلي لها، بحيث يمكنها أن تفي بتلك الالتزامات على النحو الملائم.

وفي هذا السياق، نعتقد أنه من المهم التشديد على الحاجة إلى وجود صوت الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذه القاعة بشكل أكثر انتظاما. وتدرك المكسيك أنه في ربع القرن الماضي، لم ينضم إلى عضوية هذا المجلس سوى ست دول من الدول الجزرية الصغيرة النامية. لذلك، وكجزء من الاقتراح التوفيقي لإصلاح مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه، نحث على توسيع عدد المقاعد فيه – كلها مقاعد غير دائمة – بغية الحصول على تمثيل أكثر تنوعا للمجتمع الدولي، وكفالة تمثيل أكبر وأكثر تواترا للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإنشاء مقاعد طويلة الأجل مع إمكانية إعادة الانتخاب الفوري. وتدعو المكسيك الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى توسيع نطاق الحوار حول هذه المسألة وحول سائر الأفكار أو الاقتراحات التي تساعدها وتساعدنا في تعزيز قدرتها على الوفاء تماما بدورها كأعضاء نشطين في المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة نيوزيلندا برئاستها الناجحة لمجلس الأمن في هذا الشهر. كما أود أن أعرب عن تقدير وفدي للمبادرة إلى طرح مسألة التحديات للسلام والأمن التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي متابعة جيدة للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي انعقد في ساموا عام ٢٠١٤، والذي نأمل أن يتيح لنا إضافة أبعاد جديدة إلى استجابة منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. ونحن نقدر أيضا الاحاطات الاعلامية التي قدمها الأمين العام، ورئيسا وزراء ساموا وجامايكا، ووزير مالية سيشيل.

كبلد نام ودولة بحرية، تتشاطر مملكة تايلند العديد من الاهتمامات والشواغل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي ما فتئت تعمل في السنوات الأخيرة على تكثيف الشراكة والتعاون مع البلدان الجزرية. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث ما زالت المملكة المركز الاقليمي للأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، نحن نعمل عن كثب مع أصدقائنا في الدول الجزرية الصغيرة النامية بغرض التصدي لهذه الشواغل المشتركة.

وفي آب/أغسطس الماضي، وتقديرا لعام ٢٠١٤ بوصفه العام الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية، استضافت الحكومة الملكية التايلندية في بانكوك المنتدى الأول لتايلند والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ. وقد فتح المؤتمر فصلا جديدا لقيام شراكة إنمائية أوثق استنادا إلى خمسة مجالات تعاونية ذات أولوية وهي تحديدا، السياحة الإيكولوجية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة البديلة، وتنمية المناطق الريفية والبنية التحتية، وحفظ وإدارة البيئة. وثمة خطة عمل جديدة لتايلند والمحيط الهادئ قد تم اعتمادها أيضا كي تأتي انعكاسا للأفكار والتعليقات التي تضمنها المؤتمر، وتحديد الاتجاه المستقبلي لشراكتنا الشاملة، ليس مع البلدان الجزرية في المحيط الهادئ فحسب، ولكن مع ما هو أبعد منها.

ومع نشوء الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، يوفِّر أيضاً عام ٢٠١٥ نافذة جديدة من الفرص لشراكة أوثق بين الرابطة والدول الجزرية الصغيرة النامية.

أود أن أركِّز على بعض المسائل المُلِحَّة المثيرة للقلق، التي نتشاطرها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ينبغي أن تبقى في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة، بدءاً بتغيُّر المناخ. ويمكننا أن نستذكر في هذا الصدد أنَّ مناقشة مجلس الأمن الأولى على الإطلاق بشأن تأثير تغير المناخ على الأمن (انظر S/PV.5663) جرت في هذه القاعة بالذات قبل ثماني سنوات.

واليوم، يبقى تغير المناخ تهديداً رئيسياً لجوهر بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية، لأنه يمكن أن يؤدي إلى الجفاف وظواهر جوية قصوى، وارتفاعات في مستويات سطح البحار وتعرية المناطق الساحلية وتحمُّض المحيطات. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعبِّئ بشكل عاجل الجهود للخروج باستجابة طويلة الأمد، قد تبدأ بالاتفاق المنتظر في اجتماع باريس هذا العام لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي نأمل أن تكون مرحلة هامة في الجهود للحدِّ من انبعاثات غاز الدفيئة العالمية إلى المستويات المطلوبة لوقف الارتفاع في متوسط درجات الحرارة العالمية.

إنَّ تغير المناخ تهديد أيضاً للأمن الغذائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الضعيفة أصلاً في هذا الصدد، بسبب اعتمادها الكبير في العيش على صيد الأسماك للاستهلاك المحلي وعلى المستوردات الغذائية، فضلاً عن موارد قاعدتها الأرضية الضيقة. وهذا بدوره يقوِّض الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تعمل معاً لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تطوير زراعة مستدامة، وتعزيز قدراتها الإنتاجية وتحسين ترابطها الإقليمي.

ويرتبط بتغير المناخ ارتباطاً وثيقاً مسألتا إدارة المياه والكوارث الطبيعية. وكلتاهما حيويتان طبعاً لجميع البلدان، لكنهما يمكن أن تؤثرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل غير متناسب. فينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل على مساعدتها في الاستجابة لاحتياجاتها الأساسية الحالية، وبخاصة تحسين الحصول على المياه العذبة ومعالجة مشكلة ندرة الماء، وفي بناء قدرتها على الصمود، وتعزيز آليات المراقبة والوقاية لديها، ورفع مستوى وعيها وزيادة تأهبها للاستجابة للكوارث والتعافي منها. ونظراً لفرادة الدول الجزرية الصغيرة النامية ومَواطن ضعفها الخاصة بها، فإننا ندعم حصولها على المساعدة التقنية والتمويل من أجل استثمارات سليمة في

الهياكل الأساسية لإدارة المياه، فضلاً عن أنظمة الإنذار المبكر والحدِّ من مخاطر الكوارث وإدارتها.

أما التحدي الأساسي الآخر للدول الجزرية الصغيرة النامية فهو الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وبخاصة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. إن مملكة تايلند بصفتها دولة يعتمد جزء كبير من سكانها على صحة المحيطات، ولكن بصفتها أيضاً بلداً لصيد أسماك، تدرك إدراكاً كاملاً التأثير الهائل لهذه المسألة على التنمية المستدامة، ولنا موقف مشترَك مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

لذا، يسرنا جداً أن نرى الحفاظ على المحيطات، والبحار والموارد البحرية واستخدامها المستدام مُدرَجَين بصفتهما هدفاً قائماً بذاته للتنمية المستدامة، الهدف ١٤ الذي نُعرب عن دعمنا الثابت له. ولتحقيق هذا الهدف الهام، نحتاج إلى إرادة سياسية والتزام قويين من قِبَل المجتمع الدولي. وفي السنوات المقبلة، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً هاماً، ولا سيما في تعزيز النظام من أجل التعاون بين الدول الساحلية ودول العلَم لسفن الصيد في المياه الخاضعة للولاية الوطنية، وفي تطوير آليات قوية لحفظ الموارد البحرية في المياه خارج الولاية الوطنية واستخدامها المستدام.

لتحقيق تلك الغاية، تدعم مملكة تايلند مبادرات الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأعضاء الأخرى لمتابعة وتنفيذ الهدف ١٤، عبْر مؤتمرات عالمية منتظمة حتى عام ٢٠٢٩، وهي تتطلع إلى المشاركة البنَّاءة في عملية إعداد صكٍّ مُلزم قانونياً بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في سياق اللجنة التحضيرية المقبلة المعنية بالتنوع البيولوجي البحري للمناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية.

وفي المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في السنة الماضية، أكَّدنا مجدداً دعمنا لجهود تلك الدول لكي تكافح بفعالية الجريمة المنظمة عبْر الوطنية. ويسعدنا أن تعاوننا مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في ذلك المجال، بالارتباط مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يسير على ما يُرام. وإننا جاهزون للمزيد من الشراكة ونحض المجتمع الدولي على زيادة التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في معالجة شواغلها المتعلقة بالجريمة المنظمة عبْر الوطنية، آخذين في الحسبان نقطة ضعفها بصفتها اقتصادات صغيرة في مناطق اقتصادية خالصة واسعة.

من خلال منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء وأصحاب المصالح الآخرين، ندعو إلى بناء شراكة لرفع مستوى الوعي والدعم لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وهي تواكب تحدياتها. ومملكة تايلند، كما كانت دائماً، ملتزمة بالتكاتف مع الدول الجزرية الصغيرة النامية الصديقة، بصفتها شريكاً موثوقاً ومسؤولاً في التنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): استهل كلمتي بشكر نيوزيلندا على القيام بهذه المبادرة الطيبة بعقد هذه المناقشة المفتوحة. إنها تتيح لمجلس الأمن فرصة نادرة ولكن هامة لتسليط الضوء على التحديات ومَواطن الضعف التي تطال ٥٢ بلداً وإقليما، وأكثر من ٥٠ مليون شخص في هذا العالم.

إنَّ ألمانيا مقتنعة بأنَّ أبعاد المخاطر التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية وضعف هذه الدول إزاءها يستدعيان استجابة عالمية. فعلى الجميع القيام بدورهم، بما يشمل منظومة الأمم المتحدة. وألمانيا مستعدة للاضطلاع بنصيبها العادل من المسؤولية في هذا المسعى. وأود تقديم بعض الأمثلة والاقتراحات للعمل.

أولاً، في ما يتعلق بتغير المناخ، إنَّ تأثيرات الاحترار العالمي تهدد الدول الجزرية الصغيرة بشكل غير متناسب. فهي

بالنسبة إلى البعض منها تعتبر مسألة بقاء؛ وهي فعلياً مسألة أمن قومي لها جميعاً. لذا، من المهم جداً أن نتوصل إلى اتفاق مناخي طموح في باريس في وقت لاحق من هذا العام، لأنَّ ذلك سيشكِّل استثماراً أساسياً في السلم والأمن المستقبليين، وبخاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية – مع أنها يقينا ليست وحدها في ذلك. فعلينا تحسين جهودنا التخفيفية والتكييفية وقد أظهرت مؤخراً دراسة قُدِّمت في ظلِّ الرئاسة الألمانية الحالية لمجموعة البلدان السبعة أننا حتى الآن لا نستخدم بفعالية أنظمة تقييم المخاطر والإنذار المبكِّر. لذا، ينبغي لإطار سنداي للحدِّ من مخاطر الكوارث للسنوات ٢٠١٥-٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني) أن يكون أحد مبادئنا التوجيهية الرئيسية للقيام بالمزيد من العمل.

إنَّ بلدي مستعد لدعم البلدان الضعيفة، بما يجعل اتفاقاً مناخياً طموحاً أقرب منالاً. وتحقيقا لتلك الغاية، تعهَّدت ألمانيا مؤخراً بمضاعفة تمويلها العام لتغير المناخ بحلول عام ٢٠٣٠، إلى ٤ بلايين يورو سنوياً.

وإذ انتقل إلى دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أود أن أؤكد مجدداً رأي ألمانيا ومفاده أنه ينبغي للمجلس أن يناقش الترابط بين تغير المناخ والأمن على أساس منتظم. ونحن نعتبر البيان الرئاسي بشأن الموضوع (S/PRST/2011/15) الذي صدر، مصادفة، في ظل الرئاسة الألمانية للمجلس في عام ٢٠١١ بمثابة خطوة هامة في هذا الصدد. وإننا نحبِّذ استكمال تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ بشأن تغير المناخ وتأثيراته الأمنية المحتملة (A/64/350). ونرحب أيضاً بالتوصيات التي قدمها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام في تقريره المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه (S/2015/446)، ونأمل أن تُشمل في تقرير الأمين العام.

وفي ما يتعلق بموضوع التنمية المستدامة، نتطلع إلى اعتماد خطة طموحة لما بعد عام ٢٠١٥، تأخذ في الحسبان مواطن الضعف والتحديات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

والتنفيذ الناجح لهذه الخطة بعيدة المدى يستدعي شراكة عالمية جديدة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وألمانيا مستعدة لأداء دورها هنا أيضا.

إنَّ بلدي يستفيد أيضا من رئاسته الحالية لمجموعة البلدان السبعة في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد اتفق قادة بلدان تلك المجموعة في مؤتمر قمتهم الأخير في ألمانيا على أن يزيدوا بحلول عام ٢٠٢٠ عدد الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على تأمين ضد المخاطر المتعلقة بتغير المناخ في البلدان النامية الأكثر عرضة لها ليصل إلى ٤٠٠ مليون شخص. واتفقوا أيضاً على دعم تطوير أنظمة إنذار مبكر في المناطق الأكثر تضرراً. وعلاوة على ذلك، التزموا باتخاذ إجراء لمكافحة القمامة البحرية التي تشكل تحدياً عالمياً وتؤثر على العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالعودة إلى نيسان/أبريل، أصدر وزراء خارجية مجموعة البلدان السبعة بياناً بشأن الأمن البحري، تناول مسائل تُثير قلقاً شديداً لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل القرصنة والصيد غير المشروع.

وباعتماد إطار سنداي، وخطة عمل أديس أبابا (قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣، المُرفق)، خطة ما بعد عام ٢٠١٥، واتفاقٍ مناخي جديدٍ في باريس في كانون الأول/ديسمبر، سيكون عام ٢٠١٥ عاما حاسما لنا جميعاً، وللدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل بارز جداً.

فلنجعلها سنة نجاح وأمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد كورتوريال (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أهنئ من خلالكم، نيوزيلندا على طرحها للمناقشة مسألة حساسة جدا بالنسبة للدول الجزرية في هذا المنتدى الهام للأمم المتحدة، وذلك بالنظر

إلى أن التدهور البيئي وتغير المناخ يؤثران بشكل مباشر على التنمية المستدامة في جميع بلداننا. من المهم أن مجلس الأمن اعترف بالمخاطر الإنسانية المترتبة على تغير المناخ، فضلا عن المخاطر السياسية والأمنية الناجمة عن التوترات والصراعات.

إن آثار وعواقب تغير المناخ على الأمن البشري متصلة بالأمن الدولي. في رأينا أن الأمر يقتضي قيام هذا المنتدى الهام بعمل ما يرتكز على السياسات العالمية. إن الجمهورية الدومينيكية تجد نفسها في وضع خاص يجعلنا عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. وأولويتنا الرئيسية هي الأمن البشري. وتحقيقا لهذه الغاية، نقدر الفرصة التي أتيحت لتبادل شواغلنا في هذا المجال.

إن وفدنا يشعر بالجزع الشديد إزاء ظاهرة توزيع الأمطار سنويا. أن المعرفة الكافية لهذه الظاهرة تمكِن من حماية موارد المياه ليس بوصفها موردا حيويا فحسب، بل لأنها مورد بالغ الأهمية لترسيخ استقرار المجتمعات والحفاظ عليه. وهذا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلداننا أمر يتسم بأهمية خاصة.

إن الجمهورية الدومينيكية، التي تتشاطر جزيرة إسبانيولا مع جمهورية هايتي، تعلم تماما المعرفة نمط سقوط الأمطار فيها. وهذا مكّن البلد من جعل موارده المائية من بين العوامل الرئيسية في مجال التنمية. لذلك قامت الدولة الدومينيكية ببناء ١٤ محطة مائية متعددة الأغراض وتشييد ٤,٠٠٠ كيلومتر من قنوات الري. هذه البنية التحتية مكنتنا من مضاعفة حجم الأراضي الصالحة للزراعة في غضون بضعة عقود فقط. ويجب أن نشير أيضا إلى أن نسبة ١٥ في المائة من إنتاج الكهرباء في الجمهورية الدومينيكية تأتي من المحطات الكهرمائية. نظام الطاقة النظيفة والمتجددة هذا يكلف مليارات الدولارات ويتطلب موارد كبيرة من أجل التوسع والصيانة.

نحن فخورون بالقول بأن التشريعات الدومينيكية تجعل موارد المياه من المنافع العامة، ولكن على الرغم من إحراز هذا التقدم فإن آثار تغير المناخ بدأت تؤثر على كفاءة نظام الطاقة المائية. فالتغيرات الواضحة في أنماط هطول الأمطار، مع فترات مستمرة من الجفاف أغرقتنا في أزمة مياه لم يسبق لها مثيل.

في ظل الظروف الراهنة، نشهد كل خمس أو سبع سنوات سنة من الجفاف. والخطوة الآن أنه إذا ما استمرت درجات الحرارة في الارتفاع فسوف يصبح قريبا سنوات سقوط الأمطار الاستثناء بدلا من القاعدة. ومن شأن ذلك أن ينطوي على انخفاض مستمر في هطول الأمطار في جميع أنحاء الجزيرة، أي جفاف مستمر. وهناك بالفعل أزمة مياه في هايتي المجاورة، بالإضافة إلى الافتقار المعروف جيدا إلى الهياكل الأساسية لتنظيم استغلال الموارد المائية. هذا عامل إضافي يبعث على القلق لدى ذلك البلد الشقيق مما يؤدي إلى استمرار مواطنيه في الهجرة إلى بلدنا بسبب الضغط المستمر على الموارد.

مما لا شك فيه أن زيادة الجفاف وندرة المياه والأراضي وسوء استخدام الأراضي كلها تعمل على تدهور التربة، مما يؤدي إلى توترات اجتماعية وخسائر اقتصادية وفقدان للأراضي، الأمر الذي سيؤثر لا محالة على الأمن البشري على الصعيد العالمي، حتى في البلدان التي تعتبر مستقرة من الناحية السياسية. ونرى من المناسب والمهم جدا أن يتخذ مجلس الأمن قرارا يسلّم فيه بالأخطار التي تشكلها الآثار المتوقعة لتغير المناخ. وللقيام بذلك، سيتطلب الأمر التصدي بصورة كاملة لذلك التحدي العالمي وتيسير إيجاد حلول فعالة في أوانها، وتنفيذ تلك الحلول لتقديم ردود سلمية ترتكز على القيم المشتركة المتمثلة في احترام الحياة وكرامة الإنسان والبيئة.

في الختام، أرفض رفضا قاطعا الاتهامات التي صدرت عن وزير خارجية سانت فنسنت وجزر غرينادين ضد الجمهورية

الدومينيكية حول خطتها الوطنية للأجانب. تشدد الجمهورية الدومينيكية على أن بلدنا لم يقم بأي عمليات ترحيل منذ عام ٢٠٠٣ وأنه لم يمارس أي أعمال عنف ضد الذين يرغبون في ترك بلادهم طوعا. إن الجمهورية الدومينيكية، إذ تمارس سيادتها، في إطار النظام الدستوري والقانوني الصارم، ما فتئت تنفذ خطتها الوطنية بشأن تنظيم وضع الأجانب مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحترام الكرامة الإنسانية وفقا للمبادئ والمعايير الراسخة في لجان حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد إيميليو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني يا سيادة الرئيس بتهنئتكم وتهنئة وفدكم على إدارتكم الناجحة لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. إن هذه المناقشة ما كان لها أن تأتي في وقت أنسب من هذا الوقت الذي نقترب فيه من الذكرى السنوية الأولى لاعتماد إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) والمخطط النموذجي لتقارير التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بينما سيعقد في أيلول/سبتمبر هنا في الأمم المتحدة مؤتمر القمة التاريخي من أجل اعتماد صك عالمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مما سيقتضي القيام بعمل عالمي يفضي إلى تنمية شاملة ومستدامة ورخاء شامل في عالم ينعم بالسلام والآمان والعدالة.

تؤيد جمهورية قبرص البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، بيد أنني أود إبداء الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

أقر المجتمع الدولي بالتحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما من خلال الوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية، مثل برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي الآونة الأخيرة، مسار ساموا.

إن الحجم الصغير لهذه الدول، والطابع المحدود لاقتصاداتها، ونقص القدرات والموارد لديها، وعزلتها الجغرافية وتعرضها للكوارث الطبيعية، كلها تجعلها أكثر ضعفا أمام التهديدات اللاحقة التي تؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصادات والمجتمعات. من بين هذه التحديات، الافتقار إلى القدرات البشرية، وتدهور التربة، وضعف البنية التحتية، وانعدام الأمن الغذائي ونزوح الأدمغة بسبب الهجرة، والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة الصغيرة، فضلا عن القرصنة، والأهم من ذلك، الآثار الضارة لتغير المناخ.

إن تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٢ المعنون ”خفضوا من الحرارة“ يحذر من أنه إذا لم يتم التقيد بالكامل بالالتزامات والتعهدات، وإذا ما ارتفعت درجة الاحترار إلى ٤ درجات مئوية، الأمر الذي يمكن أن يحدث في عام ٢٠٦٠، وإذا ما اقترن ذلك بارتفاع مستوى البحر نحو ٠,٥١ متر أو أكثر بحلول عام ٢١٠٠، فإن ذلك سيتهدد وجود بلدان بأكملها والعديد الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وغني عن القول إن جميع تلك التحديات الخطيرة والجسيمة لها أثر تراكمي على الاستقرار والسلم في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن اتباع مجلس الأمن مؤخرا صيغة أريا في عقد الجلسات بشأن دور تغير المناخ باعتباره تهديدا للأمن العالمي، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يجعل من هذه المناقشة فرصة ممتازة للدول الجزرية الصغيرة النامية لزيادة مساهمتها في المناقشة بشأن الكيفية التي يمكننا بها التصدي بشكل جماعي لتحديات السلم والأمن المتصلة بتغير المناخ التي يتعين على الدول الجزرية الصغيرة مواجهتها.

إن تغير المناخ، بوصفه أكبر تهديد مضاعف للأمن العالمي، يمكن أن يعتبر السبب الجذري للعديد من التحديات المختلفة

التي تتهدد الدول الجزرية الصغيرة النامية وتجعلها أكثر تعرضا لذلك التغير من النواحي الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

كذلك فإن النُظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي البحري عرضة أيضا لتغيرات في البيئة، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على الموارد الساحلية والبحرية، وفي نهاية المطاف على السياحة ومصائد الأسماك.

ويمكن لتغير المناخ أن يؤدي إلى أضرار هيكلية أو إلى تكثيف هذه الأضرار وزيادة الأمراض المعدية وغير المعدية. وهو يعمق أوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية، على نحو ما تبينه الهجرة الناجمة عن المناخ.

إن قبرص، وهي دولة جزرية صغيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، على دراية تلك التحديات. فصغر حجم بلدنا وبعده وموارده الطبيعية المحدودة – مثل ندرة المياه – تجعلنا مكشوفين ومعرضين لخطر العديد من التحديات المماثلة لتلك التحديات التي تواجهها حاليا الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك السبب نرى دائما أنه يمكن خدمة الدول الجزرية الصغيرة وحمايتها على نحو أفضل بشكل جماعي، في إطار الأمم المتحدة. ولا بد من التأكيد، في ذلك السياق، على أن بناء التحالفات والشراكات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة – بما في ذلك المنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية العالمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني – أمر بالغ الأهمية للتصدي للتحديات العديدة والمتنوعة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة.

وتعتمد الدول الجزرية الصغيرة النامية على دعم المجتمع الدولي وتضامنه. وبصفتنا الوطنية وباعتبارنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإننا ندعم تحقيق العديد من الأهداف المشتركة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونسهم في بلوغ هذه الأهداف، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالتصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.

وتسير التنمية والسلام والأمن جنبا إلى جنب. فأهداف التنمية المستدامة، التي سيعتمدها زعماؤنا في أيلول/سبتمبر المقبل، أقرت بوضوح أنه لا يمكن إحلال السلام والأمن بدون التنمية ولا يمكن تحقيق التنمية بدون إحلال السلام. ويكمن التعاون الدولي واتخاذ تدابير جماعية فعالة لإزله أية تهديدات للسلام في صميم إجراءاتنا الوقائية، ويمكننا بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على بناء القدرة على الصمود والمزيد من سبل كسب المعيشية المزدهرة والمستدامة. ومن مصلحتنا الجماعية القيام بذلك العمل، وهو يصب في مصلحة إحلال السلام العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سأختصر بياني لضيق الوقت وأعمم النص الكامل للرجوع إليه.

إن الهند تشارك أواصر تقليدية وقوية للصداقة والقرابة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. فالهند التي تحظى بخط ساحلي يمتد إلى أكثر من ٧٥٠٠ كيلومتر وبعدة مجموعات من الجزر الواقعة بعيدا عن برنا الرئيسي، تدرك إدراكا عميقا التحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وكجزء من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حظيت الهند بميزة تبادل تجربتها وخبرتها في مجال التنمية فضلا عن الموارد التكنولوجية مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكد تعاوننا مع الدول الجزرية الصغيرة النامية على بناء القدرات البشرية والمؤسسية، وتطوير البنية التحتية، والتكيف مع تغير المناخ، والزراعة والأمن الغذائي، ضمن مجالات أخرى. وابتدر رئيس الوزراء ناريندرا مودي إنشاء منتدى التعاون المشترك بين الهند وجزر المحيط الهادئ، في عام ٢٠١٤ في فيجي، للتمكين

من الحوار المنتظم والتفاعل بين جانبينا. وستستضيف الهند الاجتماع المقبل للمنتدى في الشهر المقبل.

وتصنف المذكرة المفاهيمية المفيدة للغاية التي عممتها نيوزيلندا من أجل هذه المناقشة (S/2015/543) الموضوع في أربعة عناوين عريضة. وفي جميع هذه المجالات، من الواضح أن التعاون الدولي الفعال يظل أكثر جدوى خارج نطاق مجلس الأمن. وعلينا أن نتطلع إلى ما وراء مجلس الأمن لمعالجة الشواغل الواردة في المذكرة المفاهيمية.

فعلى سبيل المثال، بالرغم من أن القرصنة تناولها مجلس الأمن ذو الأعضاء الـ ١٥ في القرارين ١٨٥١ (٢٠٠٨) و ١٩١٨ (٢٠١٠)، فإن الشواغل الأمنية والاقتصادية المتصلة بالقرصنة عولجت في الواقع من خلال مجموعة أوسع بكثير – هي فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال البالغ عدد أعضائه ٦٠ عضوا. فهذا النهج الديمقراطي والشفاف يستدعي النظر في توسيع التعاون الدولي الفعال للتصدي للقرصنة، في إطار الجمعية العامة ومع مراعاة الشواغل التي أعربت عنها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

لقد كرست الجمعية العامة عقودا للمناقشات والمفاوضات للتمكن من اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام ١٩٨٢. وكان ذلك إنجازا رئيسيا للجمعية، وتشكل الاتفاقية اليوم منبرا تعالج منه بفعالية كبيرة المسائل التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء، ومن بينها الدول الجزرية الصغيرة النامية، فيما يتعلق بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، بما في ذلك الصيد غير المشروع. ونحن بحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام في الجمعية العامة لكيفية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من استخدام أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بصورة أكثر فعالية.

وفيما تتهيأ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لاختتام مفاوضاتها الحالية في باريس في كانون الأول/ديسمبر هذا العام، فإننا ندعو إلى ضرورة تجسيد شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن تغير المناخ في الوثيقة الختامية التي ستعتمد في باريس. وتقف الدول الجزرية الصغيرة النامية على خط مواجهة التهديد الناجم عن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر وتعاني أكبر معاناة من مشكلة عالمية لم تسهم هذه الدول فيها.

ولا يزال التكيف مع تغير المناخ إحدى الأولويات القصوى للدول الجزرية الصغيرة النامية. فالدعم المالي الموعود به منذ أمد طويل في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ يجب أن يصل إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه السرعة. كما يجب أن يمنح صندوق المناخ الأخضر أولوية لصرف الأموال للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق الأولويات المتعلقة بالتكيف.

ونحن على أهبة الاستعداد لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المقبلة في أيلول/سبتمبر هذا العام. ويجدر التأكيد على أهمية الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في سياق هذه المناقشة. فالهدف ١٤ يجسد المشاركة الفعالة للعديد من الدول الأعضاء، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، في تحديد الشواغل المتصلة بالتنمية في مجال المحيطات والبحار والموارد البحرية على السواء.

وقبل أن اختتم بياني، سيدي الرئيس، لا بد أن أشكر وفد بلدكم على الإشارة الواردة في المذكرة المفاهيمية إلى أن ٣٧ دولة من الدول الأعضاء دول جزرية صغيرة نامية. ومع أن الدول الجزرية الصغيرة النامية شاركت بفعالية في المنتدى العالمي الذي توفره الجمعية العامة لمعالجة شواغلها المحددة، من المؤسف أن الطابع المقيد وغير الديمقراطي لمجلس الأمن منع الدول الجزرية الصغيرة النامية حتى الآن من الإسهام بمنظورها الفريد في مداولات مجلس الأمن باعتبارها بلدانا نامية.

ولا يمكن استمرار تلك الحالة لفترة أطول. ولذلك نناشدكم، سيدي الرئيس، أن تدرجوا في ورقتكم غير الرسمية

المقترحة تأييدا قويا لدعوة أغلبية الدول الأعضاء إلى إجراء إصلاحات عاجلة ومبكرة لهيكل مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه في كلتا الفئتين لكي تصبح أصوات البلدان النامية، لا سيما أصوات الدول الجزرية الصغيرة النامية، مراعاة بصورة أكثر انتظاما ومسموعة بشكل أكثر تواترا في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لنيوزيلندا على تسليطها الضوء، للمرة الأولى في المجلس، على تحديات السلام والأمن التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقال ألبرت أينشتاين، ”في المسائل المتعلقة بالحقيقة والعدالة، لا يوجد فرق بين المشاكل الكبيرة والصغيرة.“ وفي المسائل المتعلقة بالحقيقة والعدالة، لا يوجد فرق أيضا بين البلدان الكبيرة والصغيرة. ويصنف أكثر من خمس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأنها دول جزرية صغيرة نامية. وسواء كان أعضاء هذه الجماعة الفريدة - الدول الجزرية الصغيرة النامية - في المحيط الهادئ أو البحر الكاريبي أو قبالة ساحل أفريقيا، فإنهم متأثرون بشكل غير متناسب بتغير المناخ وتدهور البيئة والكوارث الطبيعية. وتمثل هذه التحديات عقبات كأداء أمام تحقيق التنمية فيها، وفي نهاية المطاف، أمام إحلال السلام والأمن فيها وفي بلداننا.

وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية هو سلامة محيطاتنا. وبالرغم من أننا في إسرائيل قد لا نحظى بمحيطات شاسعة متلاطمة الأمواج على شواطئنا، فإننا نعلم أن هذه المحيطات تشكل أسباب كسب الرزق في كوكبنا الأزرق. فسلامة المحيطات ليست أساسية للبيئة فحسب، بل تقع في صميم رخاء العالم الاقتصادي والاجتماعي وقدرته على الصمود وسلامنا وأمننا. ولئن كانت سلامة محيطاتنا مسألة يجب أن نجابهها جميعا معا، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تقع في طليعة هذا المسعى العالمي وتواجه أكبر المخاطر لو أخفقنا نحن جميعا.

وليس أمام المجتمع الدولي من خيار سوى مساعدة هذه الدول على حماية محيطاتنا ومكافحة تغير المناخ.

وتتعاون الدول الجزرية الصغيرة النامية حول العالم بشكل استباقي، وتقيم شراكة مع بلدان أخرى بغية اعتماد طرق مبتكرة لمكافحة تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، ينسق مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ في بليز استجابة منطقة البحر الكاريبي لتغير المناخ. وتتزايد الجهود الرامية إلى دمج الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، لمكافحة تغير المناخ في هذه المنطقة. ولقد زار إسرائيل في الآونة الأخيرة خبراء في الطاقة من ترينيداد وتوباغو وسانت لوسيا وسانت فنسنت وبليز، للمشاركة في دورة فريدة من التدريب المكثف في مجال مصادر الطاقة المتجددة. وتعمل إسرائيل وشركاؤها الكاريبيون من الدول الجزرية الصغيرة النامية على إيجاد حلول في مجال الطاقة المتجددة للمنطقة، لأننا نعلم أنه بوسع البلدان الصغيرة تقديم أفكار عظيمة.

إن شجاعة الدول الجزرية الصغيرة النامة، التي لا تتناسب مع حجمها وعدد سكانها، واضح أيضا تمام الوضوح في مجال صنع السلام. فبعض أصغر هذه الدول - التي تعد في واقع الأمر أصغر الدول الأعضاء في أسرة الدول هذه - تفخر بإسهامها في حفظ السلام. وتساهم بلدان مثل فانواتو وساموا وغرينادا بأفراد شرطة في جهود حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ومنذ عقود، عبّرنا عن امتناننا نحن في إسرائيل لوجود قوات حفظ السلام من فيجي، التي تعمل في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة العاملة في مرتفعات الجولان، وفي لبنان، وفي القوة المتعددة الجنسيات في سيناء. وقوات حفظ السلام الفيجية، رغم بعدها عن وطنها، تحظى بالاحترام بسبب إسهامها في تحقيق السلام والأمن في منطقتنا.

وإسرائيل هي جزيرة صغيرة نوعا ما، فهي دولة تقع في منطقة مضطربة ومعادية. إننا نواجه تحديات هامة للسلام والأمن، ولكن في سنواتنا الأولى، تمثل التهديد الاستراتيجي الرئيسي لإسرائيل في ندرة المياه وتطوير بنيتنا التحتية الزراعية، وهي مشاكل لا تزال العديد من الدول الجزرية تعاني منها. وهذا ليس تاريخا قديما، كما أنها ليست نظرية. إن نجاحاتنا وإخفاقاتنا لا تزال قائمة، وهذه الدروس هي جزء من إسهامنا لمساعدة شركائنا من الدول الجزرية، على طريق تحقيق التنمية والسلام والأمن.

وخلال عام ٢٠١٤، شاركت إسرائيل في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي انعقد في ساموا. وتعد الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٤ المتعلقة بإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية – مسار ساموا – خارطة طريق لمعالجة تحديات السلام والأمن التي تواجه الدول الجزرية. ويقع في صلبها مبدأ التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال إقامة شراكات حقيقية ودائمة. وتعهدت إسرائيل في إطار روح مسار ساموا، بتقديم ٢٥ منحة دراسية في مجال الصحة العامة، لطلبة من هذه الدول الجزرية، في الجامعة العبرية في القدس ذات الشهرة العالمية، وأنا أحد خريجيها. علاوة على ذلك، أرسلت إسرائيل، بالتعاون مع جزر مارشال، مركبة متنقلة مبتكرة لتنقية المياه في جزيرة إيبيي.

وفيما نحن على وشك الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة الأكثر شمولا وطموحا للسنوات الخمس عشرة المقبلة، يجب أن نتأكد من أن تظل الدول الجزرية على رأس أولوياتنا. وفي واقعنا العالمي المترابط، لا يمثل أي تجمع إنساني جزيرة لوحدها، مفصولة عن بقية العالم. ويجب الإنخراط مع الدول الجزرية. ومن بورت فيلا في فانواتو إلى بورت أو برانس في هايتي، يجب على المجتمع العالمي زرع بذور التنمية بحيث تزدهر الدول الجزرية الصغيرة النامية في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشارت بلدان عديدة، بما فيها اليابان، خلال جلسة مجلس الأمن بصيغة آريا التي عقدها بشأن تغير المناخ خلال الشهر الماضي، إلى أن تغير المناخ يمكن أن يشكل تهديدا مضاعفا للكوارث الطبيعية وغيرها من الظواهر، وخاصة بالنسبة إلى الدول الجزرية. فعلى سبيل المثال، يمكن لارتفاع منسوب مياه البحر بسبب تغير المناخ أن يشكل تهديدا لوجود دولة من الدول. وينبغي اعتبار ذلك مسألة تتعلق بالأمنين القومي والإقليمي. ومن المهم أيضا معالجة مسائل أخرى مثل تحقيق التنمية، والحد من مخاطر الكوارث، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

ومن أجل مساعدة الدول الجزرية في التغلب على هذه التحديات، بذلت اليابان جهودا في هذا المجال. سأوضح ذلك.

أولا، كنا دولة عضوا في مكتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي انعقد في ساموا خلال شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وقد التزمت اليابان بالمساعدة على تنفيذ التوصيات التي صدرت عن المؤتمر، والتي تشمل معالجة أولويات الدول الجزرية، مثل تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. كما تعهدنا بتدريب ٥٠٠٠ خبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية حيال هذه المسائل على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

ثانيا، عقدت اليابان هذا العام، خلال شهر أيار/مايو، الاجتماع السابع لقادة جزر المحيط الهادئ في إيواكي، فوكوشيما. وخلال مؤتمر القمة ذلك، ناقش القادة المشاركون المسائل ذات الأولوية، مثل الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ والمسائل البحرية والثروة السمكية. وقد أعلن رئيس الوزراء آبي بأن اليابان ستقدم مساعدات إنمائية تبلغ ٥٥ بليون ين ياباني على مدى السنوات الثلاث المقبلة لتمويل أولويات الدول الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ. وأعلنا أيضا عزمنا على تقديم المساعدة لتطوير مركز تغير المناخ في منطقة المحيط

الهادئ، وبناء القدرات، الأمر الذي يدعم الجهود المبذولة لتصدي منطقة المحيط الهادئ ككل لمشكلة تغير المناخ.

ثالثا، لا تقتصر جهود اليابان لدعم الدول الجزرية على منطقة المحيط الهادئ. فقد قام رئيس الوزراء آبي بزيارة ترينيداد وتوباغو، وعقد أول مؤتمر قمة بين اليابان والجماعة الكاريبية في شهر تموز/يوليه ٢٠١٤. ونوّه رئيس الوزراء آبي بأهمية مساعدة الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، استنادا إلى معايير أخرى غير دخل الفرد، مع أخذ مواطن الضعف الخاصة بها كدول جزرية. وفي هذه المناسبة، أعلنت اليابان أيضا عن مساعدات بقيمة ١,٥ بليون ين ياباني، لتمويل الجهود المبذولة لمواجهة تغير المناخ التي تبذلها ثماني دول في منطقة البحر الكاريبي، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكما جرى الإعراب عنه في مؤتمر القمة، ستواصل اليابان تعزيز مساعداتها للدول الأعضاء في الجماعة للحد من مخاطر الكوارث، والبيئة، والطاقة.

أخيرا، إستضافت اليابان مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا خلال حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتشمل مساعدات اليابان في إطار مؤتمر طوكيو الدولي الخامس للدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا، إقامة نظام رادار لرصد المناخ، وتقديم الدعم لمنع تآكل السواحل. إننا نقوم بتنفيذ التزاماتنا بشكل مطرد.

وكما أشرت، دأبت اليابان على العمل بنشاط تجاه مسائل الدول الجزرية في جميع أنحاء العالم، وسوف تستمر في تقديم الدعم لها، مع شركائنا في منظومة الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ناورو.

السيدة موزس (ناورو) (تكلمت بالإنكليزية): إسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. واسمحوا لي أن أشيد أيضا بحضور أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات والوزراء من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي ألقاه وفد ملديف بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وبيان تونغا بالنيابة عن دول المحيط الهادئ.

إن نظر مجلس الأمن في الأسباب الجذرية للصراع يحظى بتقدير كبير، وليس فحسب تجاه الحالات التي اندلع فيها الصراع بالفعل. ويمكن للنهج الشمولي أن يكون مفيدا للغاية لفهم السياق الأوسع نطاقا لمواجهة أي تحد بعينه. ومما لا شك فيه أن الدول الجزرية تواجه مجموعة فريدة وخاصة بها من التحديات، وهي تحديات تعترض تنميتنا، وأمننا، وحتى سلامتنا الإقليمية. ويرجع بعضها للخصائص الثابتة للدول الجزرية. فنحن دول صغيرة ومعزولة وضعيفة. وتلك أمور لن تتغير أبدا.

ومع ذلك، فإننا موجودون أيضا في سياق النظام الاقتصادي والأمني العالمي، الذي هو من صنع الإنسان والسبب في الأوضاع الراهنة التي نجد أنفسنا فيها. وهذا النظام يمكن تغييره، إذا أردنا.

لذلك، قبل تناول قائمة من المسائل، من المهم أن نأخذ في الحسبان كل التحديات التي تواجه الدول الجزرية، في سياق ثلاث مسائل شاملة: الحوكمة البيئية العالمية، والحوكمة الاقتصادية العالمية، وحوكمة الأمن العالمي.

فأوجه القصور في تلك المجالات أساس التحديات الأمنية التي لا تواجه فقط الدول الجزرية الصغيرة النامية، بل العديد من البلدان النامية الضعيفة الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وإذا ما تناولناها بالتتابع، لوجدنا أن الانهيار في الإدارة البيئية العالمية يتجلى أكثر في إخفاقنا الجماعي في الحد

من انبعاثات الغازات الدفيئة برغم أكثر من عقدين من المحاولات. يمثل تغير المناخ أكبر تهديد للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. تتطلب تدابير التكيف باستمرار نسبة متعاظمة من ميزانياتنا المحلية. وتغير المناخ يهدد بوضع حد للتنمية المستدامة، وفي بعض الحالات لوجودنا المادي.

نرى بصورة مماثلة أزمة خطيرة نسبيا تتشكل في محيطاتنا. فممارسات الصيد المدمرة والصيد المفرط تستنفد الموارد البحرية بمعدل ينذر بالخطر، بينما يعمل التلوث والتحمض وتبدل لون الشعاب المرجانية على تدمير أنظمة شعابنا المرجانية. فصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم لا يقل عن القرصنة، وهو موضوع تناوله مجلس الأمن من قبل. يجري تفكيك أسس اقتصاداتنا الجزرية الصغيرة بسرعة.

يعرف المجتمع الدولي الخطوات اللازمة لمعالجة هذه الأزمات البيئية، ولكننا فشلنا في اتخاذها. وهي غالبا ما تتعارض مع مصالح اقتصادية قوية جدا أو أن البلدان الكبيرة لا تشاركنا رأينا بأن الأمر مُلح. يقودنا ذلك إلى الفشل العالمي في إدارة الاقتصاد. فقد أخفقت البلدان في كبح جماح قطاع مالي شرس يفضل المضاربات النهمة على الاستثمارات السليمة. وأوضح مثال على قصر نظر هذه القطاع استمراره في تمويل أعمال تنقيب جديدة عن الوقود الأحفوري وتطويرها على الرغم من أنه ينبغي إبقاء أكثر من ثلثي الاحتياطيات المعروفة في باطن الأرض إذا أردنا الحفاظ على ما يشبه المناخ الآمن من قريب أو بعيد. من الصعب الاعتقاد بأننا لم نتعلم الدروس المستفادة من الأزمة المالية الأخيرة التي شهدت مستويات مماثلة من المضاربات غير المسؤولة القائمة على توقعات احتيالية.

إن أغنى وأقوى البلدان هي التي تضع القواعد التي علينا نحن الباقين اتباعها. أما القرارات التي تصدر في المنتديات السياسية بشأن التجارة الدولية والتمويل والتعاون العسكري فتترك أثرا عميقا على آفاق التنمية عندنا. فالمفاتيح بأيديهم. ويمكنهم فتح الأبواب لنا أو إغلاقها.

وما نراه هو ربحية خاصة مفضلة على المنفعة العامة؛ والأغنياء يفضُلون الأضعف من بيننا. يُطلب منا في الدول الجزرية الصغيرة النامية باستمرار أن نجعل جزرنا أكثر جاذبية للمستثمرين من القطاع الخاص، غير أنه ليست هناك أدلة قوية على اهتمام المستثمرين بتحسين مدارسنا أو مستشفياتنا أو هياكلنا الأساسية، وهي جميعها ضرورية للتنمية المستدامة. لقد حاولنا الوفاء بالمتطلبات الصارمة للحكم الرشيد، ولكننا نرى ذات القوى تعمل على تقويض الحكم الرشيد عندما تكون الموارد الثمينة على المحك. تتوفر المساعدة الإنمائية الرسمية في بعض الأحيان، ولكن في كثير من الأحيان تأتي مشروطة. وقد شهدنا في العديد من المرات الكيفية التي يمكن بها استخدام هذه السلطات لإملاء السياسات وتقويض السيادة.

لا تزال تتزايد الآثار البيئية بمعدل أسرع بكثير من قدرتنا على التصدي لها، في الوقت الذي تبقى فيه نسبة كبيرة من سكان العالم مستبعدين من الاقتصاد العالمي. ويؤدي ذلك حتما إلى زيادة المعاناة البشرية وعدم الاستقرار، وإلى الصراعات العنيفة في الحالات الأسوأ. ويبدو أن عدد الأشخاص المشردين سنوياً يتحرك في اتجاه واحد فقط، أي إلى أعلى. لقد فشلت إدارة الأمن العالمي في الاستجابة بصورة ملائمة. وفي الحقيقة، يبدو أن الاستجابة كثيرا ما تؤدي إلى تفاقم الحالة. ومن ناحية أخرى، تُركت البلدان الضعيفة لتتحمل العبء الأمني المتزايد بالحد الأدنى من المساعدة. في جميع القارات، نجد الأغنياء والأقوياء يحتوون المشاكل بإنشاء سياجات من الأسلاك الشائكة أعلى من سابقاتها.

سيكون لهذه الأنظمة الثلاثة المتشابكة، الإدارة البيئية العالمية والإدارة الاقتصادية وإدارة الأمن، وكيفية إصلاحها تأثيراً في مقدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق النمو

أو مواجهة المعاناة. لذلك، عندما ندرس العديد من التهديدات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي إلا نتجاهل السياق العالمي الأوسع الذي نحن مضطرون إلى العمل فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد كونكي (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئ وفد نيوزيلندا، ومعالي وزير الخارجية بصفة خاصة على العمل الرائع الذي تم إنجازه في شهر تموز/يوليه إبان توليه مهامه رئيساً لمجلس الأمن. ونود أن نسلط الضوء على الالتزام الراسخ الذي برهنتم عليه أنتم وبلدكم، يا سيادة الرئيس، بالقيم والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. كما نود أن نثني على اختياركم الموفق فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية فضلا عن التحديات الأخرى التي تناولتموها والتي سنتذكرها جميعا.

(تكلم بالإسبانية)

في البداية، أود مرة أخرى أن أشيد بكم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع هام مثل تحديات السلام والأمن التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشكر الأمين العام، ورئيس وزراء ساموا، ورئيس وزراء جامايكا ووزير مالية سيشيل على بياناتهم.

في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، أقر المجتمع الدولي بأوجه ضعف فريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث صغر الحجم ومحدودية الموارد والانتشار الجغرافي، والعزلة عن الأسواق والاعتماد على التجارة الدولية، من بين عوامل أخرى عديدة. تشكل مواطن الضعف تلك تحديات كبيرة ليس فقط للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكن أيضا لأنها غالبا ما تهدد بقاء هذه البلدان من خلال تأثير تغير المناخ.

كان لبلدي شرف المشاركة في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في ساموا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حيث نوقشت مسألة التنمية المستدامة باستفاضة. وكما ورد في المذكرة المفاهيمية التي أعدت لهذه المناقشة المفتوحة (S/2015/543، المرفق)، أعادت الوثيقة الختامية للمؤتمر التأكيد من جديد على أهمية مسألة السلم والأمن للدول الجزرية الصغيرة النامية.

واليوم، مع تحديات معقدة كالتحديات الماثلة حالياً، لا توجد حدود واضحة بين برامج الصحة وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والتنمية الاقتصادية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. تشكل مسائل مثل القرصنة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، بما فيها الصيد غير المشروع والاتجار بالمخدرات، وغيرها من أنشطة الجريمة المنظمة العالمية، تهديدات خطيرة للسلم والأمن في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك آخرون يستفيدون من مواطن الضعف المتأصلة فيها، مع الآثار الخطيرة المحتملة على السلم والأمن، مما حمل المجلس على أن يكفل لهذا الموضوع بالغ الأهمية في جدول أعماله. إن التأثير المتزايد لتغير المناخ والكوارث الطبيعية على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى الجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل تحقيق التنمية المستدامة واقع لا يمكن إنكاره. وفي ضوء هذا الواقع، من الضروري أن يكثف المجتمع الدولي بأسره جهوده ويعترف بالمسؤوليات المنوطة به في كل محفل، لا سيما في إطار الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، مثل المجلس.

لقد شاركت همة منطقتنا الإقليمية، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في البحث عن حل للمشكلة، ليس فقط لأنها تؤثر مباشرة على البلدان في الإقليم، أي الدول الكاريبية، وهي دول جزرية صغيرة نامية ومناصرة القضية، ولكن أيضا من خلال دعوتنا في الإقليم إلى السلام والتضامن. لقد رأينا إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة تواجه تحديات متعددة. أعني بذلك حالة هايتي، حيث بذل المجتمع

الدولي والمنطقة الإقليمية على وجه الخصوص جهودا جبارة لتحقيق الاستقرار فيها. وتتواصل هذه الجهود، بالرغم من أننا لم نحقق بعد النتيجة المرجوة، ولكننا نلحظ تقدماً.

ولذلك، فإننا نرى أن الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية يجب أن تؤخذ في الاعتبار في كل المحافل وأن يقوم بعضها على تلبية تلك الاحتياجات بشكل خاص، كما يجب إيجاد حلول موضوعية للمشاكل الهيكلية التي هي سبب المشكلة.

أخيراً، يود وفدي أن يسلط الضوء على إسهام الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في جهود الوساطة في التراعات، وإسهامها في عمليات حفظ السلام بما يقرب من ٧٠٠ عنصر. وأوروغواي، كبلد ملتزم حقاً بنظام حفظ السلام أيضاً، تحيي جهود تلك البلدان والتزامها بالسلام.

من جهة أخرى، فإن أوروغواي، كمرشح لمجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تشعر بالتزام عميق نحو الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي حال انتخابها، تلتزم أوروغواي بتوفير الدعم اللازم لتلك القضايا التي تتطلب مشاركة كاملة من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإننا نأمل أن نقدم المساعدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

السيدة فلوريس هيريرا (بنما) (تكلمت بالإسبانية): أولاً، أود أن أحيي رئاسة نيوزيلندا لمجلس الأمن. وأود أيضاً أن أرحب بالسيد موراي ماكولي، وزير خارجية نيوزيلندا.

لا أستطيع تصور وضع أو حيز مادي أفضل من أراضي الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث يمكننا أن نرى بوضوح شديد الصلة التي لا انفصام لها بين السلم والأمن والتنمية المستدامة وتغير المناخ. والواقع الذي تواجهه الدول النامية الجزرية الصغيرة يجبرنا على أن ندرك أننا لا يمكن أن نستمر في العمل على تلك القضايا، الأساسية في جدول أعمال الأمم المتحدة، بمعزل عن الآخرين. ولذلك، أشكر نيوزيلندا على هذه المناقشة المفتوحة، التي تمكننا من التفكير خارج النطاق التقليدي، إلى جانب تبادل الأفكار بشأن كيفية التصدي لتحديات السلم والأمن في الدول الجزرية الصغيرة النامية من منظور عالمي. كما أنه يجبرنا على البحث عن طرق إبداعية لبناء الجسور والربط بين المواضيع والوقائع التي نتعامل معها بشكل منفصل حتى الآن، بحكم العادة.

وفي أي منطقة، يزداد السلم والأمن رسوخاً عندما يكون هناك تنمية شاملة، أي التنمية في وجود نظم إيكولوجية صحية، التنمية التي تعزز المساواة واحترام حقوق الإنسان. تلك هي الطريقة لتعزيز الديمقراطية، الأمر الذي يفضي إلى مزيد من السلم والأمن. وكل أمم العالم تتطلع إلى ذلك النوع من سلسلة التقدم.

غير أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات إضافية في جهودها الرامية إلى تعزيز سلامها وأمنها. وبالرغم من أنها تصنف بين البلدان صاحبة أكبر تنوع بيولوجي وثقافي ولغوي وأن لدى سكانها ثروة من الموارد وأنها ذات منعة شديدة، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه العديد من نقاط الضعف. وكل من تكلموا قبلي ذكروا بالفعل أننا يجب أن نأخذ في الاعتبار أن تلك الدول التي يزيد عددها على الخمسين، والتي تتناثر بين أفريقيا والمحيط الأطلسي والمحيط الهادئ والمحيط الهندي ومنطقة البحر الكاريبي والبحر الأبيض المتوسط والصين، محدودة التنمية على نحو غير متناسب بسبب المخاطر والتهديدات والقضايا الأمنية الأخرى المتعددة الأبعاد والعابرة للحدود، والتي تنطوي على عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وجغرافية أيضاً.

وبلدي، بنما، دولة كاريبية. ووجود العنصر الأنتيلي خلال بناء قناة بين المحيطين في بنما ساعد في تشكيل الجنسية البنمية، وأصبحت تلك المجموعة العرقية جزءاً من تعبير أمتنا ذاته. ولذلك، فإن بنما مهتمة حقاً بالعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، في الإطار الذي تجسده النتائج التي تحققت في مؤتمر ساموا المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في عام ٢٠١٤، ثنائياً وعلى المستوى دون الإقليمي، من أجل التغلب على العقبات التي تصادفنا في الطريق إلى التنمية الكاملة لتلك البلدان.

في نيسان/أبريل الماضي، استضاف بلدي القمة السابعة للأمريكتين، التي نجحت في إعادة إطلاق العلاقات في نصف الكرة الذي ننتمي إليه، بحضور جميع رؤساء الدول والحكومات من جيران جزيرتنا. وخلال مؤتمر القمة، أعربت بنما عن اعتزامها أن تصبح مراقباً في المجموعة الإقليمية المعروفة بالجماعة الكاريبية.

وقد يبدو من المناسب أيضاً أن نذكر، كإسهام في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، أن بنما طرحت اقتراحاً يمكن أن يستكمل تنفيذه تدريجياً على مرحلتين متتاليتين، ويؤدي، بحلول مئوية الأمم المتحدة، إلى مجلس أمن من ٢٤ عضواً، نقترح أن يكون منهم اثنان من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي ذلك المجلس، سيكون كل الأعضاء على قدم المساواة ويجرى انتخابهم لمدة ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة الانتخاب بصورة متعاقبة.

ختاماً، فإنني أعتز بالإشارة إلى أنه، بمشيئة القدر، وفي هذه الحالة بسبب الترتيب الأبجدي، تجلس بنما في الجمعية العامة بين الدولتين الجزريتين الصغيرتين الناميتين، بالاو وبابوا غينيا الجديدة. وقد ساعدنا ذلك على اكتساب المعارف والخبرات الخاصة من ممثليهما وأن نصبح أكثر دراية بواقع هاتين الدولتين الواقعتين خارج منطقتنا الجغرافية.

ولذلك، نحن قادرون على الربط بين ما هو إقليمي وما هو عالمي. وككل الأنظمة، فإن ما يحدث في جزء من العالم تكون له تداعيات في جميع أنحاء العالم كله. فإذا نظرنا إلى ذلك من زاوية التضامن والبقاء، فنحن ملتزمون بضمان السلم والأمن في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد رادومسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في البداية، أهنئ نيوزيلندا على مبادرتها الرائعة لتكريس هذه المناقشة المفتوحة لتحديات السلم والأمن الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والنظر في كيفية استجابة منظومة الأمم المتحدة لها على النحو الأمثل. والنقاش المهم اليوم يتيح لنا تعميق المناقشة بشأن العديد من القضايا التي أثيرت خلال الاجتماع بصيغة آريا الذي نظمته ماليزيا وإسبانيا في الشهر الماضي بشأن تغير المناخ باعتباره مضاعفاً للتهديدات.

والدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه مجموعة من التحديات للسلام والأمن. ويعترف بنقاط ضعفها الفريدة من نوعها على نطاق واسع، على سبيل المثال في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في ساموا في أيلول/سبتمبر الماضي. ومرة أخرى، نشكر ساموا لاستضافة ذلك المؤتمر المهم.

والورقة المفاهيمية الممتازة (S/2015/543، المرفق) التي أعدتها نيوزيلندا لمناقشة اليوم تركز عن حق تماماً على أربعة تحديات أمنية رئيسية تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي الجريمة العابرة للحدود والقرصنة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وتغير المناخ والتنمية. وفي حين

أن جميعها يستحق اهتمامنا، سوف أركز على تغير المناخ، وأعلق بإيجاز على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ومناقشتنا تبين مدى أهمية التحديات المتعلقة بالمناخ. وبسبب ارتفاع مستويات سطح البحر، فإن وجود الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاته أصبح مهدداً.

وبولندا تقر بالحاجة إلى مشاركة جميع الدول في المناقشة المتعمقة بشأن تأثير تغير المناخ على الأمن العالمي. وفعالية النظام المناخي الجديد سيكون لها تأثير عميق على قدرتنا على منع التهديدات القائمة بالفعل أو تخفيفها. وفي عالم معولم ومترابط، سيكون لذلك تأثير على كل بلداننا.

وعلاوة على ذلك، تؤيد بولندا فكرة مناقشة قضايا المناخ والأمن في محفل مجلس الأمن، في الوقت الذي تسعى للتوصل إلى اتفاق بشأن شكل النظام العالمي الجديد لحماية المناخ على مستوى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. ويمكن أن يعمل المحفلان بالترادف، وذلك باستخدام كل منهما لموارده مع رفع مستوى الوعي بالمشكلة.

وترى بولندا أن الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، المعروفة بمؤتمر باريس المعني بتغير المناخ، فرصة ممتازة لاسترعاء انتباه كل من القادة والمجتمع المدني إلى تغير المناخ باعتباره مضاعف للتهديدات للمجتمع العالمي. وإلى جانب تطوير نظام دولي للبحوث والاستجابة، نحتاج أيضاً إلى العمل على إيجاد حلول عملية لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وينبغي أن تشمل هذه الحلول آلية مواجهة الخسائر والأضرار التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المعقود في وارسو لعام ٢٠١٣ وغيرها من وسائل دعم العملية الحالية والمقبلة لرفاه أشد البلدان ضعفا. وذلك مثلاً بتأمين قناة مستقلة لتمويل الإجراءات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال صندوق المناخ الأخضر.

لا نملك سوى القليل من الوقت لإنفاقه في التفكير في طرائق العمل، ونحن نعول على تعاون جميع الأطراف في السعي لإيجاد حلول دائمة للمشكلة. هنالك حاجة للتصدي التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية بطريقة أكثر تكاملاً. وتكامل العمل المضطلع به عبر مختلف القطاعات أمر ضروري لضمان الإدارة الشاملة للمخاطر. ومن المهم جداً تعزيز الأطر القانونية بحيث تتمكن من الاستجابة إلى التنمية القادرة على الصمود على الصعيد المحلي وتعزيزها. لا يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتصدّى بفعالية للتحديات التي يمثلها تغير المناخ والكوارث الطبيعية إلا إذا كانت لديها رؤية عامة مفصلة لكل المخاطر والكيفية التي ترتبط بها تلك المخاطر بمكامن الضعف.

وأخيراً، أود أن أسترعي الانتباه إلى التحدي المتمثل في تناقص الموارد الطبيعية. في هذا السياق، يعدّ صيد الأسماك غير المبلغ عنه وغير المنظم أحد أخطر المشاكل. وعلى الرغم من أننا نأتي من مختلف أنحاء العالم، فينبغي لنا أن نفهم أن من مصلحتنا المشتركة أن نفعل المزيد عندما يتعلق الأمر بمكافحة هذا التهديد. وقبل شهر تقريباً، في ١ تموز/يوليه، انضمت بولندا، ضمن آخرين، إلى كمنولث جزر البهاما وجمهورية بالاو لتنظيم ندوة رفيعة المستوى هنا في الأمم المتحدة بعنوان ”محيط واحد – تجديد الأرصدة السمكية: تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة“. وكان الاستنتاج واضحاً: تساهم المحيطات السليمة والمنتجة القادرة على الصمود في القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطّرد، والأمن الغذائي وتهيئة سبل مستدامة لكسب الرزق والعمل اللائق. وتؤكد مناقشتنا اليوم تأكيداً كاملاً على أهمية تلك الرسالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بافن (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إن بلجيكا تشكر نيوزيلندا على مبادرتها بعقد جلسة اليوم، مما يعطي الدول

الجزرية الصغيرة النامية وشركاءها الدوليين فرصة للتعليق على التحديات الرئيسية للأمن التي تواجهها تلك الدول.

ونرحب أيضاً بعقد اجتماع بصيغة آريا لمجلس الأمن في الشهر الماضي، الذي أظهر مرة أخرى دور تغير المناخ باعتباره خطراً مضاعفاً على الأمن العالمي. وقد ذكّرنا الاجتماع بشدّة بوجود الخطر الذي تشكله الآثار الضارة لتغير المناخ على الدول الجزرية المنخفضة: فأراضيها ومواردها الساحلية تتلاشى شأنها شأن سبل عيشها، ومياهها العذبة ومواردها الزراعية تستغل بأقصى درجة، مما يؤدي إلى زيادة التوترات في المجتمعات المحلية المتضررة. وبالنسبة إلى بعضها، تصبح الهجرة القسرية الاحتمال الوحيد الطويل الأجل.

إن الحالة المعروضة على مجلس الأمن عن آثار تغير المناخ، ولا سيما للدول الجزرية الصغيرة النامية، تتزايد إلحاحا. وبناء على ذلك، نود أن نرى تحديثا لتقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ المعنون ”تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن“ (A/64/350). وفي هذا السياق، تؤيد بلجيكا تأييداً تاماً التزام الاتحاد الأوروبي بالتوصل إلى صك ملزم قانوناً ينطبق على جميع الأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مؤتمر الأطراف في باريس في نهاية هذا العام، وتأخذ في اعتبارها أن الاتحاد الأوروبي سوف يتجاوز الهدف المحدد للحد من غازات الدفيئة التي حددها للعام ٢٠٢٠ وأنه شرع في تنفيذ التزامه بخفض انبعاثاته بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

وتركّز الوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، المعروفة أكثر باسم مسار ساموا، بصفة خاصة على الحاجة إلى شراكة قوية لمواجهة التحديات. وفي الوثيقة، تسلّم الدول الأعضاء

”بالدور القيادي الذي تضطلع به الدول الجزرية الصغيرة النامية في الدعوة إلى بذل جهود عالمية طموحة من أجل التصدي لتغير المناخ، وزيادة التوعية بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وطموحة من أجل التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي، وبذل جهود للتكيف مع آثار تغير المناخ التي تزداد حدة، ومواصلة بلورة وتنفيذ خطط وسياسات واستراتيجيات وأطر تشريعية مقترنة بالدعم اللازم عند الضرورة“. (قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩، المرفق، الفقرة ٣٣)

ولذلك، نشجع الدول الجزرية الصغيرة النامية على زيادة تعزيز صورتها وموقفها كمجموعة في التفاوض على اتفاقية تغير المناخ.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، تبدو الصلة بين التنمية المستدامة والأمن واضحة. وفي هذا الصدد، ترحب بلجيكا بالتقدم المحرز في المفاوضات بشأن خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥. إن إدراج الهدف ١٤ ومقاصده في تلك الخطة، والذي يبرز أهمية المحيطات وحماية الموارد البحرية والاستخدام المستدام لها، هو نتيجة التزام قائم ومستمر من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونحن ممتنون لذلك. وفي الواقع، نعتقد أن الهدف ١٤ يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر برنامج عملنا المقبل. يتوقف بقاء البشرية وتنميتها المستدامة على المحيطات. ويتطلب ذلك اتباع نهج شمولي للمحيطات ومواردها. لقد اضطلعت الدول الجزرية الصغيرة النامية بدور رائد وتعبوي بشأن هذه القضايا.

ونرحب أيضاً بحقيقة أن خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠١٥ تحوي على العديد من الإشارات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخصوصياتها والتحديات الخاصة التي تواجهها. وأقتبس:

”تظلّ الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة في ضوء صغر حجمها وبعدها وضيق قاعدة مواردها وصادراتها، وتعرضها للتحديات البيئية العالمية“.

كما يحوي برنامج عمل أديس أبابا العديد من الإشارات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتغير المناخ، من قبيل الاستثمار في تعزيز القدرة على الصمود، وإجراء البحوث في مجال الطاقة النظيفة والخدمات في مجال الطاقة المستدامة، واحتياجات التكيف من خلال صندوق المناخ الأخضر، والبحوث البحرية.

وأخيراً، ينبغي ألا يغيب عن بالنا حقيقة أن المسائل الأمنية تؤثر بصورة مباشرة على الدول الجزرية الصغيرة النامية وهي بحاجة إلى حل عاجل. وبلجيكا أيضاً شريك نشط في مكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر. إن الإجراءات الملموسة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، مثل دوريات الفرقاطات والطائرات العمودية للقوات المسلحة البلجيكية في البحر الكاريبي، قد أسهمت على مدى سنوات عديدة في تحسين أمن البلدان في المنطقة.

وتتطلع بلجيكا إلى مواصلة تعاملها النشط مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في القضايا ذات الأهمية الحيوية للجميع، ولكن علينا فهم البعد الخاص بهذه البلدان بصورة أفضل. التضامن العالمي يوحدنا، وبلجيكا مستعدة للدفاع عن ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جزر مارشال.

السيدة باركر – ماناسي (جزر مارشال) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود الإشادة بقادة الدول الجزرية الصغيرة النامية الذين كانوا معنا هنا اليوم، وهم رئيسا وزراء كل من ساموا وجامايكا ووزير مالية سيشيل، وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية هذا الصباح. كما أشكر الأمين العام وأشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بتنظيم مناقشة اليوم. كما أننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل تونغا، الذي تكلم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، وممثل ملديف الذي تكلم بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

في عام ١٩٦٩، واستجابة لآثار التجارب النووية التي أجريت خلال الفترة التي كنا فيها إقليماً مشمولاً بوصاية الأمم المتحدة، قال دبلوماسي رفيع من إحدى الدول الكبرى: ”لا يوجد سوى ٠٠٠ ٩٠ شخص هناك. فمن يلقي لهذا بالاً؟“

وبعد خمسة وأربعين عاما، ومع الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة اللتين أصبحتا الآن من الماضي قطعاً، نأتي إلى المجلس اليوم بوصفنا عضوا سياديا في الأمم المتحدة، وقد تغير العالم تغيرا جذريا. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء أن بعض ظلال التاريخ السحيق قد لا تزال قائمة. فالمشكلة لا تتعلق بأمننا الذي هو على المحك فحسب؛ إنما المشكلة أيضا هي بمثابة مقياس للضغط العالمي على نطاق أوسع.

وكما قال العديد من المتكلمين قبلي، هناك علاقة جوهرية تتميز بها البلدان ذات العدد السكاني الضئيل، والموارد المحدودة، والجغرافيا الصعبة بأغلبيتها. وفي حالة جزر مارشال، يسكن ٠٠٠ ٦٠ شخص على مساحة مليوني كيلومتر مربع تقريبا، وهي مساحة أكبر من المكسيك. وبينما الشراكات الدولية، بما في ذلك اتفاقات دوريات الحراسة والترتيبات الأمنية الثنائية، تؤثر تأثيرا قويا، ليس لدينا مع ذلك سوى قاربين وطنيين يقومان بدوريات على كامل حدود بلدنا. وهناك بعض جيران لنا في منطقة المحيط الهادئ يواجهون حتى تحديات أكبر. ويصف وضعنا الأساسي بهشاشة الدولة. وثمة دول كثيرة في منطقة المحيط الهادئ وفي أماكن أخرى عرضة على نحو فريد للصدمات الخارجية، وكذلك للجماعات والقوى الخارجية التي قد تسعى إلى تقديم حلول سهلة في أوقات يائسة. وفي حين أن العديد من الحكومات الجزرية الصغيرة، بما في ذلك حكومة جزر مارشال، ملتزمة التزاما قويا بالحكم الرشيد، والمبادئ الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، هناك إمكانية عالية لوجود استثناءات. ومع تعاظم أعداد السكان الشباب والبطالة الساحقة، تتزايد المخاطر الطويلة

الأجل. والأثر التراكمي لعدم الاستقرار الداخلي ضمن الدول الهشة يشكل تهديدا طويل الأجل للأمن الدولي.

إن أمننا كدول جزرية صغيرة ودول كبيرة في المحيط لا يمكن النظر إليه بمعزل عن أمن كثير من التفاعلات الجيوستراتيجية الأكبر بكثير. فالبعض قد يرى دولنا الجزرية الصغيرة كسلاسل من اللؤلؤ، كما لو كانت تحالفاتنا السياسية، وحدودنا، وفي بعض الحالات مواردنا المعدنية البحرية الهامة مجرد ممتلكات، متاحة بسهولة لمن يعرض أعلى سعر، أو لمن يملك القوة العسكرية الأقوى في سياق التنافس المتزايد بين الدول الكبرى.

وهناك العديد من هذه المسائل، التي عالجها الآخرون أيضا اليوم والتي ترد في المذكرة المفاهيمية (S/2015/543، المرفق)، تؤدي إلى ازدياد هشاشتنا حدة وتكاثر التهديدات الأمنية. وبما أن ميناءنا لصيد السمك هو ميناء رئيسي، فلدينا قدرة محدودة على رصد الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتصدي لها، وبخاصة عندما ترتبط بالصيد غير القانوني، وهو نشاط يمكن أن يكون مردوده الصافي مليارات الدولارات في الأسواق الخارجية. وكدولة علم رئيسية، ما زلنا قلقين جدا إزاء تأثير القرصنة على التجارة العالمية، ولدينا أيضا فهم واضح للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة من حيث القدرة على التصدي لهذا النشاط والسيطرة عليه.

أخيرا، وفي حين أنه من الممكن لنا أن نتلقى التحذيرات في الوقت المناسب تجاه الأخطار الوشيكة، فنحن كدولة منخفضة ليس لدينا، ببساطة، أي مكان آخر نذهب إليه. إننا أمة تفتقر إلى أراض مرتفعة، وأراضينا ضيقة جدا حتى يمكن للمرء أن يقف في بحيراتنا ويرى المحيط في الجانب الآخر. وآثار تغير المناخ لا تشكل تحديات خطيرة للتنمية فحسب، إنما تهدد إمكانية السكن على أرضنا، وتثير مسائل إشكالية متزايدة حول الحدود السياسية. وكما أظهرت الأحداث المناخية مؤخرا، ثمة خطر على هياكل تخزين النفايات النووية من عهد التجارب الذرية بسبب ارتفاع منسوب المياه، وهي مسألة أثرناها سابقا مع الأمم المتحدة. وفي البيان الرئاسي الصادر عام ٢٠١١ (S/PRST/2011/15)، أعرب المجلس عن قلقه إزاء احتمال حدوث تداعيات أمنية بسبب فقدان الأراضي في بعض الدول التي تواجه ارتفاعا في مستوى سطح البحر، لا سيما الدول الصغيرة المنخفضة، فضلا عن مخاوفه من أن تأثيرات المناخ يمكنها أن تفضي، على المدى البعيد، إلى تفاقم بعض التهديدات الحالية للسلم والأمن الدوليين. وينبغي عدم اعتبار هذه الكلمات كلمات جوفاء. وإنني أطلب إلى المجلس أن يعمل مباشرة لمعالجة حالة الدول الصغيرة المرجانية المنخفضة من خلال جدول أعماله الرسمي – لا يساعدنا صمته المتواصل، أو تعاطفه عموما، أو الاشارات إلى المفاوضات المتعددة الأطراف التي تفتقر إلى التجهيز بغية معالجة هذه المسألة بشكل مباشر لأنها تتعلق بالدول الجزرية المنخفضة.

إن مجلس الأمن يعمل في نهاية المطاف لصالح المنظمة بأكملها، وليس لمجرد المصالح الضيقة، وله سلطة كاملة للتحقيق في أي حالة يمكنها أن تؤدي إلى احتكاك دولي، بغية أن يتكوّن لديه فهم أفضل للخطر المحتمل للسلام والأمن الدوليين. والاحتساب الجماعي لجميع العوامل التي تم إيجازها اليوم يشكل حالة عظمى تستدعي العلاج المباشر والرسمي من جانب المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

السيدة تشيغيال (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلمت بالإنكليزية): لقد كتب وقيل الكثير عن التحديات المحددة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولأسباب وجيهة فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة، تتعرض أصلا إلى عوامل خارج سيطرتنا، وهي المجموعة الوحيدة الأكثر ضعفا بين بلدان العالم.

أود أن أشكر رئيسي وزراء ساموا وجامايكا ووزير مالية سيشيل على إحاطاتهم الإعلامية صباح هذا اليوم.

إن مجلس الأمن لا يمكنه أن يغض الطرف عن التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما التهديد الوجودي الناجم عن تغير المناخ. وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، وأن أشكر بلدكم، نيوزيلندا، على عقد هذه المناقشة في المجلس. وبوصفنا دولا جزرية صغيرة نامية، لدينا مصلحة متأصلة في هذا الموضوع.

وإذ أتكلم كواحدة من الممثلين العديدين للمجتمعات الجزرية المحلية الحاضرين في المجلس اليوم، نحن سكان الجزر بوسعنا جميعا أن نرحب بمناقشة المجلس لمسألة تحديات السلام والأمن التي تواجه مجتمعاتنا المحلية. وإنه لمن المناسب والمتوقع وجوب أن يعالج المجلس مسألة الأمن في عصرنا، ألا وهي تغير المناخ. ولكن يجب على المجلس أن يذهب إلى أبعد من مجرد مناقشة هذه المسألة. إذ يجب عليه أن يكفل الأمن لجميع الشعوب ولا سيما شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أن تكون أعماله ذات أهمية حتى بالنسبة إلى أصغر أعضاء الأمم المتحدة. ويجب أن يعطي المزيد من التركيز والاهتمام للمسائل العديدة التي تشكل تحديات للسلام والأمن في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وينبغي له أن يدرج مسألة تغير المناخ والأمن في جدول أعماله الرسمي. ولا يمكن تخفيض حدة ضعفنا في مواجهة التهديدات الأمنية، التي هي من صنع الإنسان أو طبيعية، إلا من خلال الجهود الدولية الجماعية، بما في ذلك جهود مجلس الأمن. وثمة ضرورة أخلاقية لعمل المجلس، ويجب أن يتخذ قرارات صعبة حقا إذا أراد التصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولكن بينما قد يخالف أعضاء المجلس والكثيرون في المجتمع الدولي الرأي حول مختلف أنواع التحديات الأمنية، من الممكن فعلا أن نرى في بلداننا بوضوح شديد ماذا تعني تلك التحديات في الواقع. ومن بين العديد من التحديات الأخرى، تواجه المجتمعات الجزرية الصغيرة تهديدات متزامنة تتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر الجوية المتطرفة، وتراجع صلاحية مصائد الأسماك. وبالنسبة إلى دولنا الجزرية الصغيرة النامية، فإن الترابط بين التهديدات الأمنية لا يحتاج أي تفسير. وفي هذا السياق، عندما تعرضت ولايتان من ولايات اتحادنا لإعصار ميساك الشديد للغاية في آذار/مارس، أتلفت العاصفة ٩٠ في المائة من محاصيلهما الغذائية، ولوثت إمداداتهما المائية، وخلفت دمارا واسع النطاق طال المنازل وكل شيء آخر في طريقها. وأدت عواقب الإعصار ميساك إلى انتكاسة في جهودنا الإنمائية المستدامة لسنوات عديدة.

إن ميكرونيزيا دولة كبيرة في المحيط. وأحد أكبر التهديدات لتنميتنا المستدامة وأمننا الاقتصادي هو التهديد الناجم عن الأفعال الإجرامية التي ترتكب دون هوادة، ممثلة بالصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه. وفي بلد لديه منطقة اقتصادية حصرية واسعة جدا، فإن مهمة القيام بدوريات هي مهمة شاقة. وقد تصبح منطقتنا موقعا متميزا للأنشطة الإجرامية ونقطة عبور للإتجار بالبشر وتهريب المخدرات.

ويتعين ألا نغض الطرف عن مسألة السيادة التي من شأنها أن تؤثر على دولتي الجزرية. وسيتقلص بقدر كبير حجم منطقتنا الاقتصادية الخالصة، وهي مصدر اقتصادي رئيسي لأسباب المعيشة، إذ أن خطوط الأساس الحالية للقياس، التي يقع معظمها في الجزر المرجانية، قد تغمرها المياه بصورة نهائية.

وبالنسبة لجزر ميكرونيزيا، سيكون التأثير مماثلا، سواء من خلال وقوع كارثة طبيعية أو استمرار الاحترار العالمي، وسواء كان مفاجئا أو تدريجا، وهذا لا يعدو كونه بمثابة اختفائنا من على وجه الكوكب. وفي حين ترتفع درجة حرارة المحيط الهادئ ومياهه، فإن مصير جزرنا في الأمد الطويل محفوف بالمخاطر، إذ أن بلدنا سيصبح مغمورا تماما بمياه البحر

ولن يبقى سوى مرجانيات مغمورة. ولا يمكن لأي قدر من التنمية أن ينقذنا من الإختفاء لو لم يتم التصدي لتغير المناخ بشكل كاف. ولذلك أناشد المجتمع الدولي وأعضاء المجلس الالتزام باتفاق طموح وملزم قانونا في مؤتمر باريس واعتماد هذا الاتفاق.

وقد حاولنا الاضطلاع بدورنا لضمان المحافظة على مجتمع ومنطقة ينعمان بالسلام والأمن. ولكننا نعلم جيدا في عالم مترابط، أن الإنسان ليس جزيرة معزولة. ومضت الأيام التي كان الأمن فيها يتعلق بتحقيق الرفاه. فقد برزت تهديدات أمنية جديدة يمكنها زعزعة استقرار أي مجتمع وأية منطقة، ونرى أن على مجلس الأمن أن يساعدنا على إحباط هذه التهديدات. فالمحافظة على منطقة تنعم بالسلام والأمن أمر لا يقدر بثمن، ولا يمكننا القيام بذلك العمل بمفردنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد مندوسا – غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي في البداية أن يشكركم، سيدي الرئيس، على هذه المبادرة الهامة لكي نناقش للمرة الأولى تحديات الأمن والسلام التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقد لا تكون كوستاريكا عضوا في هذه المجموعة، ولكنها تتعاطف معها تعاطفا كاملا إزاء تحديات السلام والأمن التي تجابه تلك الدول. ونتضامن تضامنا كاملا مع هذه الدول في وجه الحاجة إلى العمل معا للبحث عن حلول لهذه التحديات.

وبعد أن استمعنا للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة، اللذان تكلما بوضوح شديد عن الاحتياجات الفورية لبلديهما، فإننا ندرك أن هذه مسائل يجب أن نمنحها أقصى أولوية.

ونرى أن السلام والأمن عنصران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. ولا يمكن للبلدان النامية أن تحقق مستويات عالية من التقدم إلا بتقليل مؤشرات ضعفنا وزيادة قدرتنا الوطنية على الصمود، وبناء مجتمعات تنعم بالسلام وينعدم فيها النزاع، وتكون فيها سيادة القانون والحكم الرشيد والتنمية المستدامة جزءا من واقعنا اليومي.

ويؤمن بلدي بتعزيز استراتيجية التعاون التي وضعتها إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية، وندعم المزيد من التعاون المحدد فيما بين الدول الجزرية والبلدان الأخرى من غير الدول الجزرية ولكن تشاركها التحديات وأوجه الضعف والتطلعات. وينبغي أن يعزز رغبتنا في تعميق حوارنا العمل معا عشية نتائج المفاوضات بشأن خطة التنمية المستدامة وعلى أساس خطة عمل أديس أبابا التي جرت المفاوضات بشأنها بالفعل.

ويجب أن يتمثل هدفنا دوما في تشجيع اتخاذ نهج شامل في ذلك الصدد، والإقرار بالتحديات المختلفة التي تواجه هذه المجموعة من البلدان، ووضع منظومة الأمم المتحدة في صميم الأنشطة، والإشراك بشكل وثيق للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، والنظام المالي الدولي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وسكان البلدان المعنية، فضلا عن جميع الأشخاص الذين يرغبون في التعاون معهم. ويجب أن يرافق هذه الجهود وضع خطة عمل للتعاون من جانب المجتمع الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل، والعديد من هذه البلدان دول جزرية صغيرة نامية.

كما يجب أن تبذل هذه الجهود جنبا إلى جنب مع تنفيذ صندوق المناخ الأخضر. فهو عامل رئيسي لكفالة تمويل الصندوق، لكي توفر للبلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، الموارد المالية الضرورية للتصدي لآثار تغير المناخ ولتكون قادرة على إيجاد حول أفضل وأكثر فعالية

ودائمة وتركز على التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. ونناشد البلدان المتقدمة النمو تحقيق الهدف المتمثل في حشد مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو الذي التزمت بالقيام به.

إن الاتجاهات العالمية الناشئة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والآثار السلبية لتغير المناخ تضطرنا للنظر في المسألة بكامل أبعادها، بما في ذلك آثار عمليات التشريد القسري للبشر. ونرى أنه يمكن لمبادرات مثل مبادرة ناسن بشأن التشريد عبر الحدود بسبب الكوارث الطبيعية أن ترسي الأساس لخطة الحماية والمنع بغية ضمان الحقوق الأساسية للأشخاص المعنيين.

وفي الختام، أود أن أناشد جميع الدول الأعضاء ألا تنسى هذه التحديات وغيرها من التحديات التي ذكرت في هذه المناقشة خلال المفاوضات في مؤتمر باريس لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي سيعقد في باريس. ويجب أن يراعي الاتفاق الذي نتوصل إليه هناك الشواغل الرئيسية التي تناولناها هنا، ويحدونا الأمل في أن تعكس النتائج النهائية لمؤتمر باريس تلك الشواغل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد ريغيس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، وبالنيابة عن حكومة جمهورية هايتي، أن أهنئ رئاسة نيوزلندا لمجلس الأمن على مبادرتها بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن التحديات المحددة المتصلة بالسلام والأمن التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وترحب حكومة جمهورية هايتي بكون هذه الجلسة المعقودة في أعقاب السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية (٢٠١٤) وفي أعقاب المؤتمر الدولي الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، تنعقد في مفترق طريق، عشية اعتماد خطة جديدة للتنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر من انعقاد المؤتمر الدولي لتغير المناخ في باريس.

وكثيرا ما تقدم الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة حينما يتعلق الأمر بالتنمية المستدامة. وبطريق عديدة، فإن ضعف هذه الدول ضعف بالغ. وهناك ما يبرر الشعور بالقلق من أن حالتها الاقتصادية أحرزت تقدما أقل من التقدم الذي أحرزته أغلبية المجموعات الأخرى، وذلك حينما لا تكون في الواقع قد تراجعت، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر. وبصرف النظر عن المعايير المستخدمة لقياس التنمية المستدامة، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية إحدى مناطق العالم التي تمر بصعوبات، وفقا للأمم المتحدة. فهي تعاني من العديد من المشاق الهيكلية، التي تؤدي إلى تفاقمهما في أغلب الأحيان المشاكل المتصلة بالأمن.

وتعاني جمهورية هايتي، على غرار جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، من تحديات متعددة مرتبطة بعدم كفاية الموارد، والتعرض للكوارث الطبيعية والأزمات البيئية، والضعف أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية. وهذا بالترافق مع ارتفاع مستوى سطح البحر وآثار تغير المناخ، التي لا تعيق مسيرة الدول الجزرية الصغيرة النامية نحو تحقيق التنمية المستدامة فحسب، بل تمثل أيضا خطر شديدا على بقائها واستمرار وجودها. ولذلك لا شك أن حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية قضية هامة في سياق صون السلام والأمن الدوليين.

في الحقيقة إنَّ للأمن طابعاً متعدد الأبعاد، يتجاوز الآن المسائل العسكرية التقليدية ليشمل تهديدات جديدة للسلم أكثر انتشاراً وأكثر تجزئة، وغالباً ما تكون اجتماعية بطابعها أكثر منها عسكرية بطبيعتها. وهي تشمل التحديات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الاستقرار والاستدامة البيئية، لكنها تشمل طبعاً الكوارث الطبيعية والأزمات البيئية أيضا.

إن الحالة في هايتي توضح إلى حدٍّ بعيد العلاقة الوثيقة بين الأمن والسلم والتنمية. ففي عام ٢٠٠٤، وفي أعقاب أزمة سياسية خطيرة هزَّت استقرار البلد وآفاق تنميته، قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. واليوم، بعد ١٠ سنوات، أمسك البلد لحسن الحظ زمام مصيره بيديه. إن إرساء الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان والتمتع الكامل بالحريات الأساسية أصبحت اليوم إنجازات لا جدال فيها. وإذ تعزَّزت هايتي باستقرارها وأمنها المستعادَين، فقد شهدت في السنوات الأخيرة انتعاشاً بارزاً في اقتصادها، اتَّسم بإنشاء مشاريع أعمال تجارية جديدة، واستثمار حيوي، وولادة جديدة لصناعتها السياحية وتنشيط عام لعمليتها الإنمائية. وبعد عدة عقود من الركود، يتمتع الاقتصاد بالنمو مجدداً.

في الوقت نفسه، وعلى الجبهة السياسية، يسير البلد بحزم نحو الانتخابات التشريعية والبلدية والرئاسية المقبلة، انتخابات موثوقة يجب أن تكفل الأداء السليم للمؤسسات، وتيسِّر تغيير السياسيين على جميع المستويات، وتسمح بانتقال هادئ ومنظَّم للسلطة في عام ٢٠١٦. والحكومة الهايتية ترحب بمساهمة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في إحراز تلك النتائج التي أدت دوراً بارزاً في الاستقرار وصون السلام، وحظيت مساهمتها في التنمية باعتراف واسع.

لكنَّ هذا التقدم، مهما كان ملموساً، لا يمكن أن يُخفي مدى الصعوبات أو قسوة التحديات التي ما برح البلد يواجهها. فما دامت الهياكل الأساسية العامة الضرورية مفقودة، ولم يتمَّ القضاء على الفقر أو خفضه إلى حدٍّ كبير على الأقل، ستبدو الديمقراطية حلماً وهمياً للأغلبية الساحقة من السكان الذين يواجهون وقائع اقتصادية يومية مريرة. لذا، يتعين علينا أن نرحب بالمبادرات الأخيرة التي أخذ زمامها مجلس الأمن لتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام. ولا يسعنا إلاَّ أن نرحب باهتمامه المتزايد لتفحُّص المصادر العديدة للتراع، وعدم الاستقرار والمخاطر التي تجتمع في حالات شديدة الضعف مثل حالة هايتي لإذكاء انعدام الأمن والحيلولة دون إحلال السلام وبالتالي إعاقة النمو والتنمية.

إنَّ السلام والتنمية يسيران يداً بيد. فلا يمكن أن يكون هناك سلام أو أمن حقيقي بدون تنمية. فالأمن البشري أحد الشروط المسبَقة للسلام والتنمية. لذا، فإنَّ إدارة الأمن، بجميع جوانبه، يجب أن تؤدي دوراً في نهج شامل يرفض الانفرادية ويستند إلى قوة الترابط. إنها تقتضي تعاوناً متزايداً بين الدول وإجراءات متَّسقة على جميع المستويات، الوطنية، الثنائية، الإقليمية والعالمية.

وتقديم المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية للتصدي لتحديات السلام والأمن يتمثل أولا في مساعدتها على التصدي للمخاطر الداخلية والخارجية التي تؤثر تأثيرا كبيرا على تنميتها – السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية والبشرية – فضلاً عن استقرارها واستدامة تلك التنمية. ومساعدتها ينبغي أن ترقى إلى تمكينها من تدبر الأزمات البيئية، التي تهدد بتقويض جهودها الإنمائية تقويضاً كاملاً، وتُفقدِها التقدم المحرَز والنتائج المحققة بمشقة في مجالات الصحة والزراعة والاستدامة البيئية. إضافة إلى ذلك، مساعدتها في تمكينها بشكل خاص من معالجة مَواطن ضعفها المحددة على نحو أفضل. ومن الواضح أنَّ ذلك يعتمد على تعزيز الشراكات القائمة بغية دعم سعيها إلى التنمية المستدامة. وبناءً على ذلك، من الحيوي أن تسود روح تضامنية جديدة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة مع الأقلّ نمواً.

إنَّ الالتزامات التي تعهَّد بها المجتمع الدولي في إطار برنامج عمل بربادوس لعام ١٩٩٤ من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، استراتيجية موريشيوس لعام ٢٠٠٥ لمواصلة تنفيذ برنامج العمل، وإجراءات العمل المعجّل

للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٤، ينبغي ألاَّ تبقى حبراً على ورق. ويجب أن تتبعها إجراءات محددة، منسَّقة، متوازنة ومتكاملة، تمس إليها الحاجة في حالات عديدة.

أما في ما يتعلق بهايتي، فأود أن أؤكد الأهمية الخاصة التي نعلِّقها على تعزيز الشراكات في مختلف المجالات، حيث التدخل ضروري بإلحاح - وبخاصة في التعليم؛ والتكيُّف مع تغيُّر المناخ؛ وأمن الغذاء والطاقة؛ والاستثمارات في الطاقة المتجددة؛ ومكافحة التصحُّر، وتدهور التربة وحالات الجفاف؛ وتخفيف مخاطر الكوارث - ناهيك عن الأثر الباهظ للكوارث الطبيعية وغالباً على ميزانية الدول الجزرية الصغيرة النامية وهو أثر تعترف بها برامج التعاون الدولي.

تأمل الحكومة الهايتية أن تشكل هذه الجلسة مرحلة جديدة في إيجاد وتنفيذ شراكات مبتكَرة وفعّالة وجريئة، نتوق إليها، وأن تتصدى للتحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإننا على ثقة بأنَّ هذه المناقشة المُثرية ستؤدي إلى استنتاجات وتوصيات ستُسخر للمضي قدُماً بالحوار المتعلق بمسائل ضرورية لمستقبلنا المشترك، وللسلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي أصبحت سلامتها وجوهر بقائها على المحك اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد رحمة الله (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نيوزيلندا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة، لتسليط الضوء على الضعف الشديد لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية جراء تأثير تغير المناخ الذي يتهدد جوهر بقائها. إنَّ الآثار المدمرة لتغير المناخ التي حدثت مرة واحدة في قرن، تحدث الآن بوتيرة متسارعة وقوة أكبر، مما تحذِّرنا وتُرغمنا على التصرف بناءً على ذلك وفوراً.

ويتعين علينا مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في مكافحة الآثار السلبية للنزاع، والعنف، والجريمة المنظمة وجريمة الفضاء الإلكتروني، والاتجار بالبشر، والإرهاب وتفشّي الأوبئة، لأنَّ تلك البلدان تواجه أشد مخاطر الكوارث، ولديها قدرة أقل على تحمُّل الصدمات والأزمات الخارجية من أية مجموعة أخرى من البلدان. وهذه المخاطر لا تعرف الحدود؛ إنها عابرة للحدود الوطنية. وهي لا تشكل تهديداً للدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، بل أيضاً لمجموعات أخرى، مثل أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً، فضلاً عن الأمن العالمي عموماً.

علينا أن نفكر جماعياً بالكيفية التي يمكننا بها الحدّ من الضغط على موارد المياه في أرجاء العالم، وهو ضغط سيُحدِث تحولات أساسية في المشهد العالمي، والزراعة، والتجارة والوجود البشري، ويفضي إلى خسائر بشرية تفوق الوصف.

تتمثل مهمتنا الفورية في تقليص الأثر على التنمية الناجم عن تدمير جميع أنواع الهياكل الأساسية التي لا تعمل فقط على تعطيل الدول الجزرية الصغيرة النامية، بل تتسبب بتعطيل في جميع أرجاء العالم نظرا لعالمنا المترابط.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب الهشاشة المفرطة في اقتصاداتها، بحاجة إلى دعمنا من أجل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا للتغلب على الأزمات التي من الممكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار بالكامل. لذلك فإن التكيف مع تغير المناخ يتطلب استجابة عالمية، في الوقت الذي نرسم فيه الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، ونوجه النداءات من أجل أقصى درجات الالتزامات باتفاقية المناخ التي ستتم صياغتها في باريس في كانون الأول/ديسمبر.

تولي كازاخستان اهتماما شديدا لآثار تغير المناخ على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية.

قبل بضعة أيام فقط، ونتيجة لارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير، تسبب ذوبان الجليد على قمم جبال الثلج بالقرب من عاصمتي السابقة ألماتي إلى حدوث الفيضانات والانهيارات الطينية. ذلك يبين بوضوح ضعفنا حيال المسائل المتعلقة بتغير المناخ والحد من أخطار الكوارث.

أعلن بلدي رسميا عن اعتزامه قطع التزامات طوعية كمية للحد من انبعاثات غاز الدفيئة. وقام بإطلاق مشروعه التجاري الخاص المتعلق بخفض الانبعاثات المحلية، وبالتالي التحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون.

إن حكومة كازاخستان وقطاع الأعمال التجارية فيها يرحبان بتعزيز التعاون على الصعيد الوطني من أجل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وربط ذلك بالأسواق الوطنية بوصفها أدوات هامة للتخفيف من آثار تغير المناخ.

ستفي كازاخستان بالتزاماتها بمنتهى الدقة، كذلك ستتولى زمام القيادة من خلال مركز الأمم المتحدة في ألماتي من أجل دعم التنمية المستدامة، وتقديم المساعدة الإنسانية، والحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على التكيف في آسيا الوسطى، فضلا عن اقتسام تلك الجهود مع بلدان الدول الجزرية الصغيرة النامية.

كذلك فإن مركز الحد من مخاطر الكوارث الذي يعمل تحت إشراف وزارة الطوارئ، وبدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرهما من المنظمات الدولية، وبالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية المحلية، كلها ستؤدي إلى بناء القدرات للتخفيف من آثار تغير المناخ، والإنذار المبكر، والإغاثة الوقائية والطارئة وأعمال إعادة التأهيل بالنيابة عن منطقة آسيا الوسطى.

إن كازاخستان إذ تدرك أن تكنولوجيات الطاقة المتقدمة ستكون لها آثار متزايدة على تغير المناخ، اختارت موضوع ”الطاقة في المستقبل“، لمعرضها لعام ٢٠١٧ الذي ستستضيفه في أستانا في عام ٢٠١٧. وسينصب تركيز المعرض على تطوير واستخدام مصادر الطاقة البديلة وأكثر تكنولوجيات الطاقة العالمية كفاءة في شراكة مع بلدان أخرى. وقد نظمنا حلقات دراسية في أستانا لما يزيد عن ٦٠ بلدا من البلدان النامية عن موضوع الطاقة في المستقبل في إطار التحضير للمعرض.

استضفنا أيضا حدثا جانبيا على هامش المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في آبيا، بساموا، حيث تطرقنا إلى مسألة الطاقة مستقبلا في الدول الجزرية الصغيرة النامية وعرضنا مشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالتدريب على نظم الغاز الحيوي وتركيبه وصيانته في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو مشروع تشارك فيه كازاخستان بشكل وثيق. لذلك سوف تقدم كازاخستان الدعم لممثلي ما يقرب من ٦٠ بلدا ناميا من أجل المشاركة في المعرض.

في الختام، أكرر استعداد كازاخستان للمشاركة بنشاط في المجتمع الدولي من خلال القيام بأعمال حاسمة وجريئة للتصدي للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تقر مصر بأهمية المبادرة التي اتخذتها نيوزيلندا في تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، بوصفها أول مناقشة مفتوحة تتطرق إلى تحديات محددة تواجهها مجموعة مؤلفة من ٣٧ بلدا وإقليما يبلغ عدد سكانها مجتمعة ١٥ مليون نسمة، أي الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومن المعتقد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تمثل حالة خاصة، من حيث التنمية المستدامة، نظرا لضعفها

الفريد والخاص وتحديات السلام والأمن التي تواجهها. لذلك، يتعين على منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن تضطلع بمسؤولياتها في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية بغية التغلب على أوجه ضعفها وتحويل تلك التحديات إلى فرص.

في ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أركز على الملاحظات التالية: ثمة حاجة مُلّحَة إلى دعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص، والجرائم الإلكترونية، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والقرصنة الدولية بتشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات المنطبقة والمصادقة عليها وتنفيذها، وسن القوانين التي تحظر الاتجار بالأشخاص وتطبيقها، والنهوض بالمؤسسات القوية وبناء القدرات، وتوفير الموارد المالية الكافية وتحقيق التنسيق والتآزر بين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية.

إن التحديات المتصلة بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية ذات طابع عالمي بيد أن لها أثر أكثر تدميرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن الجهود الرامية إلى استدامة إدارة الموارد الطبيعية، والحد من الدمار المتزايد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وزيادة القدرة على كسب سبل العيش للصمود أمام التهديدات والأزمات، تعتمد اعتمادا كبيرا على القدرة الإدارية للمؤسسات وعلى آليات التنسيق والإدارة.

توجد حاجة إلى بناء القدرات ووضع برنامج لتعزيز المؤسسات وبناء القدرات على الصُعد الإقليمية والوطنية والمحلية. ولا بد من أن يتحقق ذلك من خلال الشراكات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في المناطق وفيما بينها، وبين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي.

إن الكوارث الطبيعية، والتصحر، وتدهور التربة، والجفاف كلها تمثل تهديدات رئيسية للدول الجزرية الصغيرة النامية وتعرقل تقدمها نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتمس الحاجة إلى بناء القدرة على التكيف، وتعزيز الرصد والوقاية، وتقليص درجة الضعف، وزيادة الوعي، وزيادة سياسات التأهب والمرونة من أجل الاستجابة للكوارث والتحديات الأخرى والتعافي منها. في ذلك الصدد، فإن دور المجتمع الدولي ذو أهمية حيوية.

وتوجز الوثيقة الختامية للمؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، سلسلة من التهديدات التي تؤثر على السلم والأمن، فضلا عن التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويحدد التقرير كذلك خطة عمل للتصدي لتلك التحديات بشكل فعّال. وتتمثل مهمتنا الآن في ضمان تنفيذ مسار ساموا وتحويل التزامنا السياسي نحو سياسات وأعمال محددة.

في الختام، إن مصر ملتزمة بدعم كافة الجهود المبذولة بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية للتغلب على التحديات الرئيسية التي تتهدد وجودها، وتكرر التزامها باحترام ولاية قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨١ الذي يقر بمسؤوليات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أويارثابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام، ورئيس وزراء ساموا، ورئيس وزراء جامايكا، ووزير مالية سيشيل، ووزير خارجية نيوزيلندا الذي يترأس المجلس، على بياناتهم في بداية المناقشة المفتوحة اليوم. كذلك نرحب بشكل خاص بارتفاع مستوى مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية مما يبرز أهمية المناقشة.

نحن ممتنون للفرصة المتاحة في شكل مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن للتصدي للتحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات كبيرة بسبب المتغيرات المتعددة التي تؤثر على أمنها. ففي حين يواجه المجتمع الدولي بأسره تحديات تتعلق بالاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والعصابات الإجرامية والاتجار بالأسلحة، من بين أمور أخرى، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بدرجة أكبر للآثار الضار لهذه التحديات بسبب قدراتها المحدودة وحجمها.

وتعرب الأرجنتين عن تأييدها وتضامنها مع بلدان الدول الجزرية الصغيرة النامية للتصدي للتحديات المتزايدة التي تواجهها. لذلك، كما فعلنا في السابق، نناشد مجلس الأمن أن يساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال السلم والأمن، عملا بمسؤوليته الرئيسية. وبالمثل، نطلب أيضا إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وتقديم الدعم لها في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصيهما.

يمثل الاتجار بالأسلحة والجريمة المنظمة أخطر التحديات للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، لأنه كثيرا ما يجد المجرمون في هذه الدول تيسيرا لأنشطتهم المشينة، بما فيها الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات. لذلك نحض الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لم تفعل ذلك بعد، على التوقيع والتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة في أقرب وقت ممكن وتنفيذ التدابير ذات الصلة من أجل تنظيم ومراقبة الاتجار بالأسلحة في دولها.

أما فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في البحر، فنحن نعلم أن الدول الجزرية الصغيرة النامية كثيرا ما تفتقر إلى الهياكل الأساسية والقدرة على السيطرة على ذلك التحدي المعقد والقضاء عليه، وهو تحدٍ يؤثر على الكثير من الدول الجزرية وشبه الجزرية.

ونناشد المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يظلا متيقظين في مجابهة الحالة وأن يتعاونا مع الدول التي تحتاج إلى المساعدة في وضع حد للمشكلة.

ونسلم بأنه في ظل ظروف معينة، يمكن لعدم تحقيق النمو واستمرار حالات التفاوت أن تسبب مشاكل للمجتمعات التي تمر بحالة النزاع أو بعد انتهاء النزاع. وكثيرا ما أعربت الأرجنتين عن رؤيتها التي مفادها أنه لا يمكن إحلال السلام الحقيقي والدائم بدون تحقيق التنمية. وفي ذلك الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى التعاون مع الدول المعنية من خلال المحافل المختصة – الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة – لكي تتمكن حقا من التمتع بحقها في التنمية، الذي يواجه العديد من التحديات المعقدة الناجمة عن مشاكل الفقر الهيكلي، والبطالة، وانعدام الفرص للشباب، وعدم التعليم والصحة، ضمن مشاكل أخرى، وهي تؤدي إلى تقويض أهمية خطة ما بعد عام ٢٠١٥ التي يجري التفاوض بشأنها.

ونود أن نختتم بياننا، سيدي الرئيس، بتقديم الشكر لكم مرة أخرى على طرحكم لنظرنا التحديات التي تجابه الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى متجاهلا أو ناسيا كون التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية تحدث آثارا سلبية بشكل خاص بسبب قدرات هذه الدول المحدودة للاستجابة، التي يمكن بدورها ألا تؤثر على صون السلام والأمن في الدول الجزرية الصغيرة النامية أنفسها فحسب، بل على السلام والأمن الدوليين أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئاسة نيوزيلندا للمجلس على عقد هذه المناقشة بشأن التحديات الأمنية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ووفد بلدي على اقتناع بأن هذه المناقشة ستساعد على تعميق نظرنا في كيفية تعزيز السلام والأمن في تلك البلدان.

ويحظى الموضوع الذي نناقشه اليوم بأولوية عليا في جدول أعمال الأمم المتحدة. وتعقد هذه المناقشة في الوقت المناسب،

لكونها جاءت بعد اعتماد خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية وفي حين نتابع المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأيضا خلال التحضيرات لمؤتمر باريس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ولذلك نثق بأن مناقشتنا ينبغي أن تصيغ توصيات تعكس التزام المجتمع الدولي باتخاذ خطوات ملموسة لعلاج ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما فيما يتعلق بتوفير الأمن والتحديات التي تمثلها الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

وينبغي اتخاذ الإجراء الدولي الرامي إلى تعزيز قدرة تلك الدول على الصمود أمام التحديات الأمنية بالتوازي مع تنفيذ خطة العمل واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي لتعزيز الشراكات البناءة ذات الصلة أن يأخذ بعين الاعتبار إنشاء مشاريع محددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبعث اعتماد برنامج عمل بربادوس في عام ١٩٩٤ واستراتيجية موريشيوس في عام ٢٠٠٥، أملا كبيرا وأطلق زخما لا بد من استمرارهما. ومع ذلك، فإن هاتين الأداتين لم تتمتعا بالنجاح المنتظر، بالرغم من النتائج الجيدة التي تحققت بفضل استمرار التزامات حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية. واليوم، لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات أمنية إلى جانب مشاكل اجتماعية – اقتصادية أخرى، مما يحد من قدراتها على تحقيق النمو والتنمية. وينعكس ذلك، في جملة أمور، في عجز البنية التحتية وضعف القدرات الانتاجية وضعف إندماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي، على نحو ما يتجلى في حجم التجارة الذي لا يزال متدنيا للغاية وزيادة التعرض لخطر آثار تغير المناخ.

وفعلا، ولفترة سنوات ما فتئت آثار تغير المناخ التي تهدد النظم الإيكولوجية المختلفة للكوكب تحدث تداعيات خطيرة على تلك البلدان، التي تواجه بالفعل مشاكل مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، والكوارث الطبيعية والبيئية، وإدارة النفايات، والحاجة إلى المحافظة على الموارد الساحلية والبحرية والتنوع البيولوجي. ولا تزال تلك البلدان معتمدة على قطاعات قليلة، مثل السياحة، التي تضررت من آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية، أو تصدير السلع الأساسية، التي تعاني أسعارها من تقلبات كبيرة في الأسواق العالمية، مما يجعل نموها الاقتصادي أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

ولا يزال تنويع اقتصادات تلك البلدان من أجل زيادة نصيب قطاع الصناعات التحويلية وتحسين قدراتها الانتاجية أنسب طريقة لتحقيق النمو الدائم في تلك البلدان ولتعزيز قدرتها على الصمود. ومن أجل تحقيق التغيير الضروري في دعم نمو الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن هذه الدول بحاجة إلى حشد كبير للمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشر الأجنبي، ونقل التكنولوجيا، وإمكانية الوصول إلى الأسواق. وفيما يتعلق بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، من الضروري تعزيز قدرات المنع والتكيف على السواء في تلك البلدان، التي ازداد ضعفها البيئي في الأعوام الأخيرة. ولا بد من وضع برامج لدعم السياسات الوطنية وتنفيذ هذه البرامج بدعم من المؤسسات الدولية. وتحقيقا لتلك الغاية، نحن بحاجة إلى البناء على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢، لا سيما فيما يتعلق بالحوكمة العالمية، والتنمية المستدامة، والتنوع البيولوجي للمحيطات والبحار، وتمويل التنمية المستدامة.

وبالنسبة للمملكة المغربية، تشكل الشراكة فيما بين بلدان الجنوب خيارا استراتيجيا، وظلت المملكة دوما مدركة لمشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تشاطرها التطلعات بصيغتها الواردة في برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. ولا يزال المغرب على اقتناع بأن زيادة التعاون فيما يتعلق

بمشاريع نقل التكنولوجيا النظيفة، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتمويل التنمية المستدامة ستسهم بقدر كبير في تحقيق التعافي الاقتصادي والاستقرار في تلك البلدان. وظل بلدي دوما مدركا للتحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية وأسهم بفعالية في الاجتماع الأول مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، الذي عقد في الرباط في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأُيدت الأعمال التي أنجزت في ذلك الاجتماع بإصدار بياني صحفي يتعلق بتعزيز العلاقات الثنائية والتعاون والتنسيق مع جميع تلك الدول.

إن عودة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية تتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ الاحتياطات اللازمة والتدابير المناسبة لكي تتجنب هذه البلدان المعرضة للخطر تلك الأنشطة ولمساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. والمغرب، الذي يشاطر الشواغل الأمنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، دعا دوما إلى التعاون الفعال وبذل الجهود المشتركة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتعزيز نظم السلامة والأمن في جميع أرجاء العالم. ولذلك السبب، سيواصل بلدي دعم الجهود الدولية الرمية إلى تحسين التعاون مع تلك الدول في ميدان توفير الأمن، وهو لا يزال يتبادل معها تجربته بالذات ويضعها تحت تصرفها خبرته في القطاعات المختلفة المتصلة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. كما ينعكس ذلك التعاون في العديد من مشاريع التنمية البشرية المرتبطة بمطالب العولمة والديمقراطية فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق المغربية على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من الحصص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الوفود التي تكلمت قبلنا تقديم الشكر لرئاسة نيوزيلندا للمجلس على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت لتناول التحديات الأمنية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما نعرب عن الشكر للأمين العام على إحاطته الإعلامية. وكان من دواعي السرور أن استمعت لرئيسي وزراء ساموا وجامايكا ووزير خارجية سيشل، الذين قدموا إحاطات إعلامية بشأن المنظورات الإقليمية بشأن تحديات السلام والأمن التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

لقد أصبحت تركيا نشطة بشكل متزايد في تبادل تجاربها في مجال التنمية وفي الإسهام في جهود التعاون الإنمائي الدولي في البلدان ذات الحالات الخاصة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. واكتسى إعلان عام ٢٠١٤ السنة دولية للدول الجزرية الصغيرة النامية أهمية خاصة للاعتراف بالتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشعر بالسرور من إيجاد الفرص طوال السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية لإضفاء زخم جديد على انخراطنا السياسي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المناطق المختلفة.

وفي هذا الإطار، أود أن أتطرق لاجتماعين هامين استضفناهما في عام ٢٠١٤. وكان الاجتماع الأول، المعقود في الفترة من ٧ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بشأن تركيا والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وعقد الاجتماع الثاني، بشأن آلية التشاور والتعاون المشتركة بين تركيا والجماعة الكاريبية، في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤. وستشكل الوثيقتان الختاميتان لهذين الاجتماعين وهما تحديدا - إعلان البسفور وإعلان اسطنبول - جهودنا وشراكتنا وانخراطنا نحو الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونود مرة أخرى تهنئة ساموا على استضافة المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بطريقة ناجحة ومقتدرة للغاية خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وسيوجه المؤتمر ووثيقته الختامية وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية الواردة فيها، جهودنا في السنوات المقبلة، وسيكون من الأهمية بمكان تنفيذها بصورة فعالة.

وبصفة تركيا الرئيس الحالي لمجموعة العشرين، فإن أولوياتها تتلخص في العناصر الثلاثة المتمثلة في الشمولية والتنفيذ والاستثمار، من أجل تحقيق النمو. كما أننا نضع أيضا التنمية في صلب جدول أعمال مجموعة العشرين لهذا العام. وقد أدخلت الرئاسة التركية منظورا قويا خاصا بالبلدان النامية المنخفضة الدخل في جدول أعمال مجموعة العشرين. ونحن نركز على التواصل مع هذه البلدان، وجميعها تنتمي إلى فئات من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية مجموعة واسعة من التحديات فيما يخص تحقيق التنمية المستدامة، ونحن نعتقد أنه بوسع مجموعة العشرين تقديم إسهام هام في عملية معالجة مواطن ضعفها، وبناء قدرتها على الصمود.

وبغية إعطاء أعضاء المجلس مثالا ملموسا وكجزء من أنشطتنا للتوعية قمنا، إلى جانب ترينيداد وتوباغو، بتنظيم حوار حول منطقة البحر الكاريبي مع الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين، وكان ذلك في واشنطن العاصمة خلال شهر نيسان/أبريل الماضي. وأثناء هذا الاجتماع، جرى بحماسة تبادل للتجارب الخاصة بسياسة ورؤى التنمية، وتبادل للمعرفة واستكشاف الفرص، بهدف تعميق العلاقات القائمة.

إن تغير المناخ يعد أحد أصعب التحديات العالمية التي تواجهنا خلال هذا القرن. والتصدي لمشكلة تغير المناخ يتطلب تضامنا عالميا، واتخاذ إجراءات فعالة. والدول الجزرية والبلدان النامية المنخفضة الدخل، هي البلدان الأكثر عرضة والأكثر تأثرا على نحو سلبي بظاهرة الاحترار العالمي. وتتطلب زيادة صمودها في مواجهة تغير المناخ، المزيد من الدعم المالي والتكنولوجي. وفي هذا السياق، ينبغي للمجتمع الدولي، والدول المتقدمة النمو على وجه الخصوص، تعبئة مستويات كافية من التمويل من الموارد العامة والخاصة لتلك البلدان. ويشكل تغير المناخ تهديدا فوريا وحقيقيا لبقاء تلك الشعوب والمجتمعات. وإذا لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة، فستزداد الأوضاع المعيشية في تلك البلدان سوءا، مما يؤدي في النهاية إلى عواقب وخيمة. وفي هذا الإطار، لا بد من التأكيد على أهمية الصمود والاستعداد.

ويركز جدول أعمال مجموعة العشرين بشكل خاص على تمويل البرامج الخاصة بالمناخ. وينظر الفريق المالي المعني بتغير المناخ التابع لمجموعة العشرين في سبل تعبئة الموارد على نحو فعال، واضعا في اعتباره أهداف ومبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونحن نرمي إلى تيسير وصول البلدان النامية المنخفضة الدخل إلى الصناديق الخاصة بالمناخ. وفي هذا الصدد، يجري حاليا إعداد مجموعة أدوات لحصول البلدان النامية على تمويل للتكيف، ودراسة عن تغير المناخ، بوصف ذلك نتائج رئيسية لعمل الفريق المالي المعني بتغير المناخ لهذا العام.

وسيظل التزامنا في الفترة المقبلة قويا بالعمل إلى جانب الدول الجزرية، من أجل تطوير تعاوننا على أساس جدول أعمال مشترك للتنمية المستدامة، يرتبط مباشرة بتحديات السلام والأمن. وسيتيح مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي سيعقد خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٦ في اسطنبول، منبرا ذا قيمة للغاية لمناقشة كل هذه المسائل باستفاضة.

إن عام ٢٠١٥ هو عام تاريخي لتحقيق التنمية المستدامة. فقد أكملنا بنجاح المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي انعقد مؤخرا في أديس أبابا. ونحن واثقون من أن أديس أبابا ستشكل سابقة جيدة لمؤتمر القمة المقبل للأمم المتحدة الرامي إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خلال شهر أيلول/سبتمبر، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف التابع لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، الذي سيعقد في باريس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. ودعمت تركيا منذ البداية الطلب المبرر للغاية للدول الجزرية، القاضي بوضع هدف مستقل في

خطة التنمية لما ما بعد عام ٢٠١٥، وهو يشكل الآن هدف التنمية المستدامة ١٤. ونؤيد هذا الهدف في إطار موقف تركيا المعروف من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ونحن نعتقد أنه، بوصفنا دولة عضوا في الأمم المتحدة، ينبغي لنا مواصلة اتباع نهجنا العملي والبناء والتطلعي فيما نعالج شواغل البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، بما في ذلك الدول الجزرية، بطريقة لا يجري التخلي فيها عن أحد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على رئاستكم المقتدرة لمجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه، وعلى عقد هذه المناقشة الهامة. وتتوجه جنوب أفريقيا بالشكر أيضا إلى الأمين العام السيد بان كي - مون، وممثلي الدول الجزرية، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

تعترف جنوب أفريقيا بأنه يمكن للتنمية المستدامة لهذه الدول وسلامها وأمنها، التأثر سلبا جراء الجريمة وأعمال العنف، فضلا عن الصراع، والقرصنة، والاتجار بالأشخاص، والجرائم الإلكترونية، والاتجار بالمخدرات، والجريمة العابرة للحدود. ويمكن على وجه الخصوص أن يؤدي الافتقار إلى سبل العيش المستدام، وفرص مواصلة التعليم، وانهيار هياكل دعم المجتمع المحلي، إلى أعداد متزايدة من الأشخاص المتورطين في الجرائم.

وفيما يخص القرصنة بالتحديد، شاركت جنوب أفريقيا في وقت مبكر من عام ٢٠١٠ في الاشتباكات التي خيضت لمكافحة القرصنة، وأضفي الطابع الرسمي عليها في شراكات مع الدول الأفريقية الأخرى، مثل موزامبيق وتنزانيا، تحت رعاية الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. وقد أدى ذلك التعاون إلى تحقيق نجاحات متعددة، مثلما يتضح من تراجع هجمات القراصنة في المياه التنزانية عام ٢٠١٢، بالتعاون مع انتشار قوات الاتحاد الأوروبي، الذي يحمل عنوان عملية كوبر.

علاوة على ذلك، وضعت عملية كوبر برامج تدريب باعتبارها آلية لبناء القدرات تعمل مع البلدان المجاورة. وبدأت جنوب أفريقيا في الآونة الأخيرة أيضا بتركيز عملياتها البحرية على مكافحة القرصنة في خليج غينيا. لذلك، تؤيد جنوب أفريقيا جهود الدول الجزرية الرامية إلى:

أولا، مكافحة الاتجار بالأشخاص، والجرائم الإلكترونية، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والقرصنة الدولية؛

ثانيا، تعزيز الانضمام إلى الاتفاقيات السارية والتصديق عليها وتنفيذها؛

ثالثا، سن وتطبيق التشريعات التي تحظر الاتجار؛

ورابعا، تعزيز إقامة مؤسسات قوية وتحسين آليات الحماية لكفالة توفير الرعاية الملائمة لضحايا الاتجار بالجنس والعمل القسري، وفقا للاتفاقيات والمعاهدات الوطنية والدولية ذات الصلة.

إلى ذلك، يؤيد وفد بلدي وضع خطط عمل في الدول الجزرية، بغية القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، اللائي غالبا ما يشكلن هدفا للعنف الجنساني، ويتأثرن جراء الجريمة وأعمال العنف والصراعات.

إن السلام والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، وكذلك احترام التنوع الثقافي، أمور ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان استفادة الجميع منها. وستواجه جميع البلدان الآثار السلبية لتغير المناخ، ولكن الشعوب الأكثر ضعفا في العالم ستعاني أكثر من غيرها. وحتى الآن، تلك المجتمعات هي

الأقل مسؤولية عن التحديات العالمية التي نواجهها الآن. وبالإضافة إلى هذا التحدي المشترك، يشكل في نهاية المطاف ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة تغير المناخ تهديدا وجوديا لهذه الدول.

ويمكن حتى لسيناريوهات تغير المناخ التي تعكس احترارا معتدلا خلال هذا القرن، أن يكون لها عواقب وخيمة، حيث أن تزايد الأحوال الجوية السيئة الشديدة وبداية ظهورها ببطء، يمكن أن يزيد من تفاقم تحديات الأمنين الغذائي والمائي، ويقوض تنمية المجتمع المحلي، والإضرار بالبنية التحتية البالغة الأهمية، وإضعاف حكم الدولة، والقضاء على التماسك الاجتماعي. ويمكن لهذه التهديدات، في حال عدم التصدي لها في الوقت المناسب، إعادة تشكيل البيئة الأمنية العالمية في المستقبل، من خلال التأثير على الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمن الاقتصادي للبلدان الضعيفة. ويعد العمل المحلي والتعاون العالمي القويين، السبيل الوحيد للتصدي لتلك التحديات العالمية، ولا سيما من خلال اعتماد اتفاق متعدد الأطراف عادل وطموح في باريس في نهاية السنة، خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إننا نعتقد أنه يتعين على اتفاق باريس منح أولوية متساوية لإجراءات تخفيف الأعباء والصمود، مع إقامة صلات واضحة بين العمل المطلوب من الدول ووسائل التنفيذ. وينبغي أن يشمل ذلك، تعزيز الدعم للإجراءات القطرية التي تهدف إلى التصدي لتغير المناخ، بما في ذلك إدارة مخاطر الكوارث المتعلقة بتغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود في جميع المناطق المعرضة للخطر، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، وأفريقيا.

وعلاوة على ذلك، تمثل الدول الجزرية الصغيرة النامية مفهوماً متعدد الأبعاد. وتشمل التحديات المحددة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، من جملة أمور أخرى، التدهور البيئي والكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي وندرة المياه وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالأسلحة الصغيرة وأثر الإرهاب على القطاعات الاقتصادية، لا سيما السياحة. يجب أن يمضي تنفيذ خطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية على الرغم من التركيز الحالي على الأمن. وفي هذا الصدد، يجب أن نعترف بالزيادة في الالتزامات المالية والإدارية على الصعيد الوطني التي يفرضها هذا الأمر على جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، كجزء من الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

وفي الختام، تحث جنوب أفريقيا المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومساعدتها على بناء قدراتها في المجالات الاستراتيجية مثل التجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار وبناء القدرات وإدارة الكوارث والبيئة والأغذية والزراعة والمحيطات والمياه والطاقة والصحة والتعليم. إن هذا سيساعدها على التغلب على الكم الهائل من التحديات التي تم تحديدها في مناقشة اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إيمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة النيوزيلندية للمجلس، ووزير خارجيتها على قيادته في طرح هذه المسألة على مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية رفيعي المستوى، رئيسي وزراء كل من ساموا وجامايكا ووزير مالية سيشيل – على مداخلاتهم المتبصرة والمفيدة.

وأود أيضا أن أؤيد البيان الذي أُدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي.

في عالم اليوم، لا يمكن ربط معنى الأمن بمجرد مجرد غياب التهديدات العسكرية. فالمخاطر الأمنية تتبدى في طائفة من

المجالات التي لا تعرف الحدود ولا يمكن لبلد بمفرده التصدي لها؛ إنها تتطلب جهدا جماعيا. ومن بين هذه التهديدات الجريمة عبر الوطنية والقرصنة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وبإدراجها على جدول أعماله، يشجعنا المجلس على تقييم برامج الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي لهذه التحديات وعلى البحث عن سبل لإعادة تنشيط جهودنا للتخفيف منها.

يشكل تغير المناخ تحديا أمنياً عالمياً. ففي الأجل القريب يشكل تهديدا مباشرا للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي هي في الواقع أقل البلدان مسؤولية عن المشكلة. وفي الأجل البعيد، لا يوجد أي بلد – سواء كان جزريا أو جبليا أو غير ساحلي وسواء كان نامياً أو متقدماً – يمكن أن يكون في منأى عندما تضرب الطبيعة ضربتها. فالحد من الضعف في المشهد العالمي المتغير اليوم إذن مسألة تنمية شاملة ومعقدة تتطلب جهداً غير مسبوق يشمل المعرفة العلمية والابتكار وفهم الجمهور والتخطيط الإنمائي الدقيق وإنفاذ مسؤول للسياسات والتشريعات والتزام سياسي وقانوني وتعزيز للقدرات البشرية والمؤسسية وبطبيعة الحال، إدارة كوارث كفؤة.

تنص الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية صراحة على أن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز التعاون الدولي وإلى ضمان إقامة شراكات حقيقية ودائمة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل معالجة القضايا المتصلة بأولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واحتياجاتها. وأود مرة أخرى أن أؤكد على التزام جورجيا بتلك الوثيقة الختامية والحاجة إلى إنشاء منبر تحت رعاية الأمم المتحدة، يستطيع معالجة المسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية والتي تشمل ٣٧ بلدا، أي خمس عضوية الأمم المتحدة، معالجة كافية. أنشأت جورجيا على مدى العقد الماضي شراكات مطردة مع منظمات مهمة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل الجماعة الكاريبية ومنتدى جزر المحيط الهادئ، فضلا عن شراكات مع فرادى الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مجالات شملت التعاون في مجال التعليم وتبادل الخبرات وإصلاح القطاع العام.

جورجيا ليست جزيرة، ولكنها بوصفها أمة صغيرة نامية فإنها تواجه تحديات عديدة مماثلة لتلك التي تتعرض لها الدول الجزرية الصغيرة النامية، سواء كانت زلازل أو فيضانات أو تآكل التربة وتدهورها أو التقلبات المناخية شديدة. وذلك، بطبيعة الحال، بالإضافة إلى الاستغلال غير المشروع والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية وعسكرة بنياتنا التحتية الزراعية والحضرية والتهديدات الأمنية الأخرى الناجمة عن حقيقة أن ٢٠ في المائة من أراضينا ترزح تحت الاحتلال العسكري الأجنبي. وقد ساعدت الأثار السلبية لكل هذه المسائل على نظامنا الإيكولوجي وعلى اقتصادنا، على تحفيز بلدي على الالتزام بالتنمية المستدامة. تبذل حكومة جورجيا حاليا جهوداً للحد من مستويات انبعاثات غازات الدفيئة عن طريق تعزيز الاستثمارات في تكنولوجيات الطاقة المتجددة والفعالة من حيث الطاقة ومنخفضة الكربون. بدأنا في عام ٢٠١٣، إعداد استراتيجية تنمية منخفضة الانبعاثات وأنشأنا لجنة رفيعة المستوى بين الوزارات تحت قيادة وزارتنا لحماية البيئة والموارد الطبيعية. لقد حدد بلدي لنفسه هدفا طموحا يتمثل في أن يصبح بلداً خاليا تماما من الأثر الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على الالتزامات الدائمة لجورجيا واستعدادها لمواصلة مشاركتنا مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، في إطار المنظمات الدولية وعلى الصعيد الثنائي على حد سواء، وبتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ واستعدادها لاتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة والحازمة تجاه الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة توفالو.

السيدة سيماتي (توفالو) (تكلمت بالإنكليزية): أنه لشرف بحق لتوفالو أن تشارك في هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن عن الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشكر قادتنا من منطقة المحيط الهادئ وأعضاء المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الأفكار النيرة وعلى دورهم القيادي في هذه المسألة العزيزة على قلوبنا – تغير المناخ وأمن دولنا الجزرية.

في البداية، تود توفالو أن تعرب عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل تونغا، رئيس مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، والملديف، ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

تشعر توفالو بالامتنان لحكومة نيوزيلندا، بصفتها رئيساً لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، على مبادرتها بعقد هذه الجلسة وإجراء حوار بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن في منطقة المحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة النامية عموما. بينما نتبادل وجهات النظر هنا بشأن هذه المسائل، نحن ممتنون دوماً للاعتراف بالوضع والسياق الخاصين للدول الجزرية الصغيرة النامية.

تغير المناخ هو أعظم تحد يواجه توفالو، إذ يهدد سبل عيش وأمن ورفاه جميع مواطني توفالو. إنه مسألة أمن وإنمائية وبيئية. أشار العديد من أعضاء مجلس الأمن أثناء مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى أن تغير المناخ مسألة شاملة. وإنه لكذلك، وعليه فإنه لا يمكننا أن ننظر فيه ن باعتباره شيئا يمكن تناوله بشكل منعزل. ونذكّر بالإلحاح الذي عولج به موضوع وباء الإيبولا، وكم من مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، تضافرت لمعالجة المسألة باعتبارها تهديداً أمنياً. نحن بحاجة إلى تركيز ذات الاهتمام والإلحاح، من جانب جميع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس، على آثار تغير المناخ. تغير المناخ يسبب ارتفاع مستوى سطح البحر الذي يغرق سواحل العديد من الجزر؛ إنه يغرق السهول والدلتا في الدول الأكبر والأكثر اكتظاظاً بالسكان؛ إنه يدمر المحاصيل الغذائية ويشرد العديد من الناس. إنها مسألة أمن ملحة ومشتركة بين الأجيال. وهي مسألة وجودية لتوفالو وغيرها من بلدان المحيط الهادئ.

الإعصار بام المداري الذي ضرب فانواتو وغيرها من بلدان المحيط الهادئ، دمر توفالو في أوائل آذار/مارس. ونظرا لانخفاض توفالو وصغر حجمها -٢٤ كيلومترا مربعا من الأرض محاطة بمحيط شاسع – وعلى الرغم من حقيقة أن محيط الإعصار بام فحسب هو الذي ضرب توفالو، إلا أن الدمار كان كبيرا ليؤكد من جديد مدة شدة تعرضنا لتزايد حدوث الظواهر التي نشهدها من كوارث طبيعية وارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من الحوادث ذات الصلة بتغير المناخ. تحتاج جهود الإنعاش وحماية شعب توفالو بشكل أفضل من الكوارث في المستقبل إلى ما يقدر بحوالي ٩٢ مليون دولار. عقدت توفالو بالأمس، الأربعاء، ٢٩ تموز/يوليه، في عاصمتها الجزرية فونافوتي، أول حوار رفيع المستوى لها بشأن الإعصار بام مع شركائها في التنمية، بهدف الاستجابة بنشاط، ليس فقط بغية تحقيق التعافي ولكن أيضا لتعزيز قدرة الشعب والمجتمعات والجزر في دولتنا الصغيرة على الصمود.

إن خطورة وواقعية وإلحاح مشكلة تغير المناخ تتطلب أكثر من مجرد حوار مخلص؛ إنها ببساطة تتطلب منا أن نتحرك الآن.

إننا نحتاج إلى أن يقر مجلس الأمن بأن تغير المناخ ينطوي على تهديد أمني عالمي، وإلى أن يدرج قضايا تغير المناخ والأمن البيئي في جدول أعماله ويتخذ خطوات فورية للتصدي لها. وتوفالو وبلدان الجزر المرجانية الأخرى في المحيط الهادئ قد تكون أول من يشعر بوطأة آثار تغير المناخ، ولكن سيشعر بها العالم كله إذا لم يفعل شيئاً على وجه السرعة.

وبينما نتناقش ونتكلم، تتأثر الحياة لدينا وتختفي مناطقنا الساحلية. وفي واقع الأمر، فإن أربع جزر صغيرة في توفالو قد اختفت منذ عام ٢٠٠٠، منها اثنتان نتيجة إعصار بام في آذار/مارس. لقد كانتا هنا ذات يوم قبل أن تختفيا في اليوم التالي. ويبين ذلك مدى السرعة التي يمكن أن تختفي بها جزرنا، في طرفة عين، ما لم نفعل شيئاً لمواجهة تغير المناخ. وأبناء توفالو يعتمدون على كتلة الأرض الهزيلة في البلد في تلبية الاحتياجات الأساسية لبقائهم على قيد الحياة والغذاء والمأوى. وإذا بدأت أراضيهم في الاختفاء، سيجد شعب توفالو نفسه مقيداً في الحصول على احتياجاته الأساسية للبقاء وحقه في العيش بشكل مريح في وطنه الذي وهبه الرب إياه. وللأسف، وعلى الرغم من أننا لم نفقد أرواحاً بشرية، فإن الكائنات الحية الأخرى التي اتخذت من تلك الجزر موطناً لها قد فقدت حياتها. وارتفاع المد والجزر وآثاره التي نشهدها لا تكذب؛ وهي تقول لنا إنه، بطريقة ما، في مكان ما، فإن سلسلة الأحداث التي تسبب ارتفاع مستويات مياه البحار تتطلب اهتمامنا وعملنا على نحو عاجل. لا يمكننا الاستمرار على هذا الطريق.

والمسائل التي تعني الدول الجزرية الصغيرة النامية قد صبت في قالب تشريعي الآن في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية النامية الصغيرة (مسار ساموا)، ويجب أن نتعاون من أجل بناء المنعة لتلك الدول ومعالجة نقاط الضعف لديها بصورة جدية. ودعم الشركاء في تمويل التكيف مع تغير المناخ لا يمكن أن يكون الجواب الكلي لتلك المشكلة العالمية. نحن بحاجة إلى إصلاح أخلاقي. نحتاج إلى العلم والتكنولوجيا الجديدة للمساعدة على إبقاء متوسط الارتفاع في درجات الحرارة أقل من ١,٥ درجة مئوية؛ ويجب أن يتم التوصل إلى اتفاق له مصداقيته في مؤتمر باريس لعام ٢٠١٥ لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. ويتعين على مجلس الأمن أن يستعرض ولايته بحيث يمكن أن تدعم مفهوم الأمن البيئي دعماً كاملاً. وخطة العمل ما بعد عام ٢٠١٥ تعمل على احترام وحماية وإعمال كل حقوق الإنسان لكل الشعوب. فلنتعاون، من فضلكم، من أجل تحقيق ذلك بكرامة وشرف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية كوريا.

السيدة بايك جي- آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة وفد نيوزيلندا على رئاسته الناجحة لمجلس الأمن. وإذ تستعد الدول الأعضاء لاعتماد مجموعة جديدة طموحة من أهداف التنمية المستدامة، فقد حان الوقت لكي ينظر المجلس في تحديات السلام والأمن التي يواجهها سكان المناطق التي نُعَرِّفها بأنها دول جزرية صغيرة نامية.

من المحيط الهادئ عبر قناة موزامبيق وخليج غينيا إلى منطقة البحر الكاريبي، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبسبب خصائصها الجغرافية الفريدة، هي في واقع الأمر الأكثر هشاشة أمام سلسلة من التحديات الأمنية. وجمهورية كوريا تدرك تلك التحديات تماماً، وتعمل مع الشركاء في شتى أنحاء العالم التي يمكن تصنيفها على أنها دول جزرية صغيرة نامية من أجل مساعدتها على تلبية احتياجاتها بطرق مختلفة.

وكوريا الشمالية، بوصفها عضواً في فرقة العمل المشتركة ١٥١ في خليج عدن ورئيس الفريق العامل ٣ التابع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، حتى العام الماضي، لا تزال ملتزمة بمكافحة مشكلة القرصنة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تستغل اتساع عرض البحر. وإدراكاً منها للحاجة الماسة إلى بناء القدرات، تقدم جمهورية كوريا مساهمات للصندوق الاستئماني لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال والصندوق الاستئماني لمدونة جيبوتي للمنظمة البحرية الدولية من أجل تعزيز القدرات على نحو كافٍ للدول المتضررة مباشرة. بالإضافة إلى ذلك، نعمل مع أصدقاء

خليج غينيا على تشجيع تنفيذ مدونة قواعد السلوك المعتمدة في اجتماع القمة الأول بشأن الأمن البحري في خليج غينيا.

وإدراكاً لأهمية حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو فعال، تعمل جمهورية كوريا بشكل وثيق مع بلدان جزر المحيط الهادئ من أجل التنمية المستدامة للموارد البحرية ومصائد الأسماك في المحيط الهادئ. ونطاق تعاوننا يمتد إلى البحث العلمي البحري والتنقيب عن الموارد المعدنية في أعماق البحار، والطاقة المتجددة، بما في ذلك تحويل الطاقة الحرارية المستمدة من المحيط.

ويشكل تغير المناخ تهديداً اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً خطيراً للمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبغية المساعدة في معالجة ذلك التهديد، فقد استضفنا مؤخراً المنتدى العالمي للمياه الذي يهدف إلى استكشاف خيارات السياسة العامة لمنع أزمات الأمن المائي، وذلك بعد المؤتمر الدولي المعني بالأمن المناخي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في عام ٢٠١٣. وكوريا ملتزمة بالجهود الدولية لإقامة نظام المناخ الجديد الذي يمكننا من السعي إلى تحقيق التنمية المنخفضة الكربون والمستدامة.

أخيراً، وكدولة كثيراً ما يستشهد بها كمثال نادر على البلد الذي كان في عداد الأقل نمواً وتحول إلى بلد مانح، فإن جمهورية كوريا لديها رؤية فريدة بشأن ما يلزم للتغلب على الفقر والنهوض بالتنمية المستدامة. فمن خلال مبادرات مثل صندوق التعاون بين كوريا وجزر المحيط الهادئ والمنتدى السنوي الرفيع المستوى المعني بالشراكة بين كوريا ومنطقة البحر الكاريبي، نجدد التزامنا بتوسيع نطاق المساعدة الإنمائية الخارجية التي نقدمها من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة لشركائنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتلك ليست سوى أمثلة قليلة من جهودنا الرامية للاستجابة للمشاكل التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. مع ذلك، وبالنظر إلى النطاق الواسع لتلك المشاكل وما تنطوي عليه من تعقدات، ومن خلال تسخير الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي بأسره يمكننا أن نأمل في إيجاد حلول حقيقية لها. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن تقديره لمبادرة نيوزيلندا بطرح هذه المسألة الهامة أمام المجلس، وسوف نحيط علماً على النحو الواجب بكل البيانات التي يدلى بها في هذه القاعة اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أي أسماء أخرى في قائمة المتكلمين. أود أن أشكر كل من شاركوا اليوم، سواء من وفود الدول الجزرية الصغيرة النامية أو من العديد من الدول الأعضاء الأخرى التي تكلم ممثلوها.

وقبل رفع الجلسة، ولأن هذه هي الجلسة الأخيرة المقرر أن يعقدها المجلس لشهر تموز/يوليه ٢٠١٥، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد نيوزيلندا لأعضاء مجلس الأمن، وخاصة الممثلين الدائمين ومعاونيهم، ولأمانة المجلس لكل الدعم الذي قدموه لنا.

لقد كان هذا الشهر مزدحماً للغاية، تناولنا خلاله العديد من القضايا الملحة. وتمكنا من تحقيق توافق في الآراء بشأن بعض القضايا الهامة جداً، ولم يكن بمقدورنا أن نفعل ذلك وحدنا وبدون العمل المضني والدعم والإسهامات الإيجابية لكل الوفود وممثلي الأمانة العامة، وكذلك جميع موظفي خدمة المؤتمرات ذوي الصلة. وإذ ننهي رئاستنا، أعرف أنني أتكلم باسم زملائي في المجلس إذ أعرب لوفد نيجيريا عن أطيب تمنياتنا، راجياً له حظاً سعيداً في شهر آب/أغسطس.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.